المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

دراسات

بناء السلام في اليمن

تجارب – مؤثرات – شروط

إعداد
عادل دشيله
علي الذهب
أحمد الأحصب

تقديم
عادل الشجاع

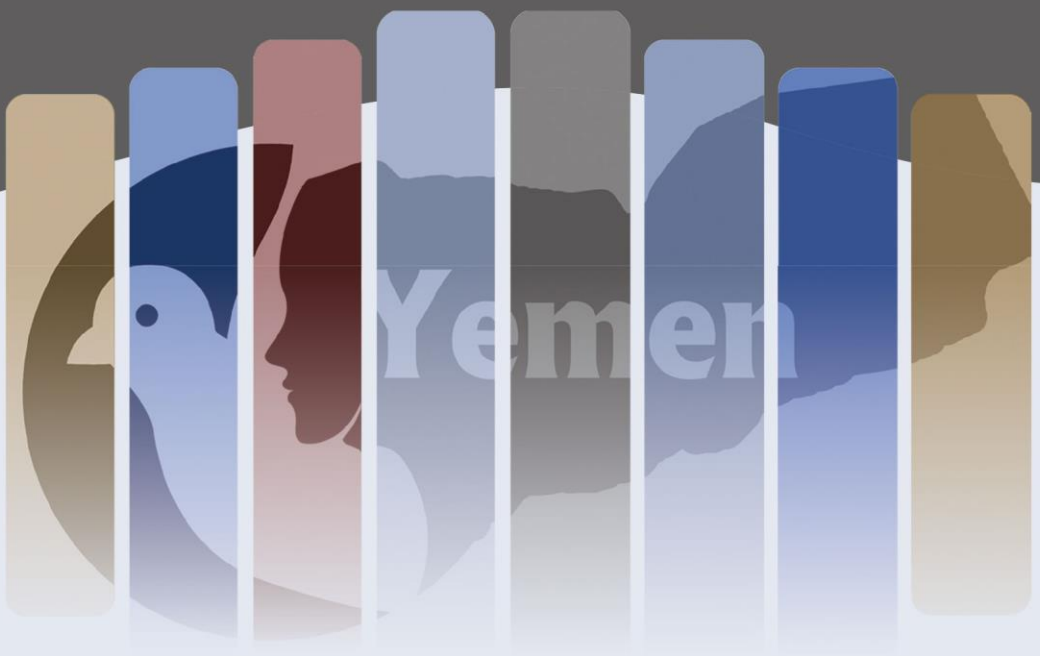

بناء السلام في اليمن

تجارب – مؤثرات – شروط

إعداد

د. عـادل دشيله

د. علـي الذهب

أ. أحمد الأحصب

تقديم

د. عادل الشجاع

الطبعة الأولى – 2021

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز المخا للدراسات

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies
WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مقدمة

بقلم/ د. عادل الشُّجاع

يئنُّ اليمن مِن وطأة الحروب الَّتي تعصف به منذ عقود طويلة، وبحكم الخبرة التَّاريخيَّة فإنَّ الحرب الَّتي تجري حاليًّا لن تكون الأخيرة، رغم أنَّ أفق نهايتها لم تظهر بعدُ رغم مرور أكثر مِن سبع سنوات على بدايتها. هذه الحروب الكارثيَّة تقتضي التَّفكير كثيرًا في الآليَّات الَّتي تعيد الاستقرار للبلد مِن خلال إستراتيجيَّة متكاملة لبناء السَّلام فيه، تأخذ بعين الاعتبار كلَّ أبعاد الصِّراع الدَّائر سواء الدَّاخليَّة أو الخارجيَّة مِن ناحية، أو الجغرافيَّة، والاقتصاديَّة، والسِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والثَّقافيَّة، والدِّينيَّة مِن ناحية أخرى.

يأثِّر البعد الخارجي بشكل كبير على الدَّاخل اليمني، وفي الوقت نفسه، فإنَّ القوى الدَّاخليَّة تشكِّل سندًا للدَّور الخارجي، لأنَّ القوى الخارجيَّة مِن خلال وجودها تفرض سياقًا لا يمكن للمجتمع اليمني إصلاحه؛ فالتَّدخُّل الخارجي دائمًا يربك المشهد الدَّاخلي لأيِّ بلد مِن البلدان، واليمن ليست بمنأى عن ذلك، فقد أُربك الوضع السِّياسي اليمني بكلِّ مكوِّناته، بسبب الحرب الدَّائرة منذ سقوط العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014م؛ حيث انفرط عقد الوحدة بين القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة؛ ولا يمكن فصل تفاصيل القوى الدَّاخليَّة دون التَّطرُّق لتفاصيل وجود القوى الخارجيَّة.

وإذ يتميَّز اليمن بموقع إستراتيجي يربط الشَّرق بالغرب، عبر مضيق باب المندب، والَّذي يعدُّ الممرَّ الأهمَّ عالميًّا لخطوط التِّجارة والطَّاقة الدُّوليَّة البحريَّة، بات محطَّ أطماع وتدخُّلات دول الجوار والإقليم، وصراع القوى الدُّوليَّة والاستعماريَّة، بهدف السَّيطرة عليه لتأمين وحماية مصالحها الحيويَّة والإستراتيجيَّة. فالَّذي يسيطر على اليمن يتحكَّم عمليًّا بخطوط الملاحة البحريَّة للتِّجارة العالميَّة؛ وهذا العامل يدفع الدُّول الكبرى إلى التَّدخُّل تحت ضغط وتأثير مصالحها في الصِّراعات اليمنيَّة. ويمكن القول: إنَّ اليمن باتت تعاني مِن لعنة الجغرافيا، فجزء مِن تغيُّرات الحرب الدَّائرة سببه البحثُ عن نفوذ في اليمن، لا سيَّما في إطار المتغيِّرات والصِّراعات الَّتي يشهدها الشَّرق الأوسط.

وأطراف الحرب الرَّئيسة في اليمن –في جوهرها– حركات وأحزاب شموليَّة؛ وحركات مِن هذا النَّوع خياراتها صفريَّة في الغالب، فعداؤها لبعضها البعض صفري عادة، لا يقبل

التَّسويات الَّتي تقوم على الحلول الوسط، وتنعدم الثِّقة فيما بينها، ويصعب وضعها ضمن نظام تعدُّدي أو محاصَّة سياسيَّة مستقرَّة.

هناك مَن يُرجِعُ جذور الصِّراع في اليمن إلى انتفاضة ما عُرِف بـ"الرَّبيع العربي" (2011م)، بينما البعض الآخر يُرجِعُه إلى فترة بعيدة مِن حكم الأئمَّة في اليمن، ومِنهم مِن يؤصِّل له مِن حرب صيف 1994م، حينما حاول "الحزب الاشتراكي اليمني" العودة بالبلاد عن الوحدة وإعلان الانفصال. وعلى الرَّغم مِن أنَّ حرب صيف 1994م كانت قصيرة إلَّا أنَّها كانت دمويَّة، وكادت تقضي على أيِّ ذرَّة أمل في الوحدة. وقد استغلَّت السُّعوديَّة وبعض دول الخليج هذه الحرب، وحاولت دعم الانفصال، ردًّا على موقف اليمن مِن "حرب الخليج الثَّانية"؛ حينما رفضت التَّصويت في الأمم المتَّحدة على قرار التَّدخُّل الأجنبي في المنطقة، وخوض حرب ضدَّ دولة العراق. ولم تكن الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بعيدة عن ذلك، فقد حاولت التَّربُّص باليمن بسبب هذا الرَّفض؛ واستغلَّت "هجمات 11 سبتمبر" لتجعله في خطوط المواجهة في الحرب الجديدة على "الإرهاب".

في عام 2011م، اندلعت مظاهرات أطاحت بالرَّئيس السَّابق، علي عبد الله صالح؛ وخَلَفَه نائبه، عبدربّه منصور هادي؛ ومهَّدت الطَّريق لـ"مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل" الَّذي انتهى بمخرجات عدَّة، كان مِن أبرزها مقترح خارطة سياسيَّة اتِّحاديَّة جديدة لليمن، تطرح فكرة تقسيم اليمن إداريًّا إلى ستَّة أقاليم. ثمَّ تقدَّم الحوثيُّون باتِّجاه العاصمة (صنعاء)، واقتحموها، وحاصروا منزل الرَّئيس عبدربّه منصور هادي، ورئيس وزراء الحكومة الشَّرعيَّة، وعطَّلوا مجلس النُّوَّاب، واستولوا على المؤسَّسات الحكوميَّة، العسكريَّة والمدنيَّة، وعملوا على تهديد دول الجوار، فتشكَّل تحالف عربيٌّ بقيادة المملكة العربيَّة السُّعوديَّة، للتَّدخُّل في اليمن، وتوسَّعت رقعة الصِّراع لتشمل البلاد بأسرها، وتكاثرت أطراف الصِّراع، وصار مِن بينها عدد مِن الجماعات المسلَّحة المدعومة مِن "التَّحالف العربي". فبين دخول الحوثيِّين إلى صنعاء (21 سبتمبر 2014م) وإعلان السَّفير السُّعودي مِن واشنطن بدء الحرب ضدَّهم في اليمن (26 مارس 2015م)، تحدَّدت ملامح الصِّراع في اليمن، وأطرافه الدَّاخليَّة والخارجيَّة، وسياقات الاتِّفاقيَّات والمشاورات والمبادرات المقدَّمة لأجل السَّلام.

قامت الإمارات حينها بإنشاء وتدريب وتمويل وتسليح مليشيات مختلفة، مِن قبيل "الحزام الأمني" و"قوَّات العمالقة" و"قوَّات النُّخبة" و"حرَّاس الجمهوريَّة"، بينما دعمت السُّعوديَّة "الشَّرعيَّة"، بالإضافة إلى دعمها لشيوخ قبليِّين وتجمُّعات دعويَّة لإنشاء معسكرات خارج إطار الجيش الوطني. هذه المليشيات جميعًا بالإضافة إلى مليشيا جماعة الحوثي المدعومة والمسنودة إيرانيًّا جعلت التَّحدِّيَّات تبدو أكبر مِن الجميع.

شكَّلت هذه الفواعل الدَّاخليَّة عبئًا إضافيًّا لأي جهود يمكن أن تجري لتحقيق السَّلام؛ فالكيانات المليشاويَّة المحلِّيَّة تمتلك نفوذًا سياسيًّا وعسكريًّا، وبعضها يمتلك أذرعا استثماريَّة ومصالح اقتصاديَّة تجعل مِن استمرار الحرب مصدرًا مهمًّا لتدفُّق الأموال إليها. فجماعة الحوثي، الَّتي استولت على السُّلطة في 2014م، بإمكانات اقتصاديَّة محدودة، باتت تدير اقتصاد دولة يتجاوز 2 مليار دولار سنويًّا، أي ما يقترب مِن ثلثي النَّشاط الاقتصادي في البلاد. وهي متخفِّفة مِن أيِّ تبعات تجاه الخدمات الأساسيَّة للمواطنين، وأيِّ التزامات في حقِّ المرتَّبات والأجور للعاملين في القطاعين الحكومي والعام. ويسيطر "المجلس الانتقالي" الجنوبي المدعوم إماراتيًّا بصورة فعليَّة على العاصمة المؤقَّتة (عدن)، رافعًا مطلب "الانفصال"، ومستفيدًا مِن الامتيازات الماليَّة الَّتي تُقدَّم له، وللقوَّات التَّابعة له، خارج إطار "الشَّرعيَّة" المعترف بها دوليًّا؛ كما أنَّه يضع يده على الموارد المحليَّة في عدن والمدن المجاورة لها، ناهيك عن خطواته المستمرَّة في تمكين كوادره مِن السَّيطرة على المؤسَّسات الحكوميَّة في عدن.

تعدُّ هذه التَّشكيلة مِن القوى والأطراف المحلِّيَّة المتصارعة عاملًا مهمًّا في التَّأثير على أيِّ مشاورات سلام يمكن أن تتمَّ خلال المرحلة الرَّاهنة، رغم أنَّ العامل الأكثر أهميَّة –في هذه المرحلة– يتمحور حول التَّأثير الخارجي، إذ أنَّ المؤكَّد أنَّ معظم هذه القوى المحلِّيَّة تمثِّل انعكاسًا للصِّراع الإقليمي والدُّولي. ففي حين تعدُّ جماعة الحوثي أداة إيرانيَّة لتهديد السُّعوديَّة، وتخوض حربًا يمنيَّة بالوكالة عنها، إضافة إلى كونها تؤمن بأنَّ لديها حقًّا إلهيًّا في الحكم، بوصفها مِن سلالة النَّبي محمد –صلى الله عليه وسلم، فإنَّ الكيانات الأخرى تمثِّل أداة سعوديَّة وإماراتيَّة، في المقابل. وتعدُّ السُّعوديَّة صاحبة النُّفوذ والمتحكِّم في كافَّة الشُّئون المحليَّة في المناطق المحرَّرة، بما في ذلك تشكيل الحكومة وتسمية أعضائها.

وفي الوقت الَّذي تعاني مؤسَّسات "الشَّرعيَّة" مِن التَّفكُّك وتقاسم النُّفوذ والسُّلطة بين أطراف داخليَّة، يشهد الوضع تدخُّلًا خارجيًّا كثيفًا بصور متعدِّدة، وبأجندات متباينة تباين الدُّول المتدخِّلة في الشَّأن اليمني، كالسُّعوديَّة والإمارات مِن جانب، وإيران مِن جانب آخر، وغيرها مِن الدُّول الَّتي تقف ضدَّ أيِّ تسوية تعتقد أنَّها لا تحقِّق مصالحها وأهدافها.

مع قرب دخوله عامه الثَّامن، لا يُظهر الصِّراع في اليمن أيَّ مؤشِّرات حقيقيَّة على الانحسار؛ بالرَّغم أنَّه جرت الكثير مِن المفاوضات، ووقِّعت العديد مِن الاتِّفاقيَّات، وقدِّمت مبادرات مختلفة، وصدرت قرارات دوليَّة عدَّة. وابتداءً مِن "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة" الَّذي توسَّطت فيه الأمم المتَّحدة، والمحادثات الَّتي رعتها في السِّويد، وسويسرا، والكويت، ثمَّ مبادرة وزير الخارجيَّة الأمريكيَّة السَّابق، "جون كيري"، والمبادرة الَّتي تقدَّمت بها السُّعوديَّة لتسوية الأزمة في اليمن، واللِّقاءات الَّتي عقدت في ظهران الجنوب بين السُّعوديَّة والحوثيِّين، والوساطة العُمانيَّة، كلُّ تلك المساعي كانت تلاقي تهرُّبًا وتنصُّلًا واضحًا مِن الحوثيِّين وبدعم مِن إيران.

لا يزال المدنيُّون مِن جميع أنحاء البلاد والأجيال يتحمَّلون وطأة الأعمال القتاليَّة العسكريَّة، والممارسات غير القانونيَّة للجماعات والمليشيَّات المسلَّحة. وهناك انسداد واضح بشأن التَّوصُّل لتفاهمات سياسيَّة باليمن؛ فالصِّراع يشهد تصاعدًا مستمرًّا، بالرَّغم مِن جهود المجتمع الدُّولي لإحلال السَّلام، إلَّا أنَّ مستقبل الأزمة ما زال مفتوحًا على المجهول، خاصَّة وأنَّ عوامل الصِّراع الدَّاخليَّة والخارجيَّة تتشابك فيما بينها. ولا يمكن النَّظر إلى المشهد الدَّاخلي بمعزل عن الصِّراعات والتَّناقضات العميقة بين مكوناته الاجتماعيَّة والدِّينيَّة والسِّياسيَّة.

لقد دخل الصِّراع السُّعودي الإيراني في اليمن منعطفًا خطيرًا، حيث اتَّخذ طابعًا عسكريًّا. ويعدُّ هذا الصِّراع أحد أهم الأسباب في عدم الاستقرار السِّياسي في اليمن. ومعطيات اليمن الحاليَّة، خاصَّة عدم استقراره وتفكِّكه السِّياسي، جعل مِنه دولة مغرية للتَّدخُّل في شئونه وممارسة النُّفوذ عليه مِن قبل الدُّول الإقليميَّة والدُّوليَّة. فعدم استقرار اليمن سياسيًّا شكَّل في حدِّ ذاته هذه الثُّنائيَّة القائمة على ارتباطات القوى المحليَّة بالخارج.

إنَّ اليمن اليوم بحاجة ماسَّة لوقف الحرب، ولجهود السَّلام الَّذي يفضي إلى تشكيل سلطةٍ وطنيَّةٍ قويَّةٍ تمثِّل الجميع، وجيشٍ موحَّدٍ ورؤيةٍ واضحةٍ لمعالجة مخلَّفات الحرب وتداعياتها، وفقًا لمبادئ الهويَّة الوطنيَّة. ورغم أنَّ السَّلام يعدُّ مطلبًا لكلِّ اليمنيِّين الرَّاغبين بعودة الاستقرار والحياة الطَّبيعيَّة إلَّا أنَّ التَّحدِّيَّات تبدو أكبر مِن الجميع؛ لهذا تبقى عمليَّة السَّلام مرتبطة بثلاثة سيناريوهات على النَّحو التَّالي:

السِّيناريو الأوَّل: اتِّفاق جميع الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وفترة انتقاليَّة يتمُّ خلالها الإعداد للانتخابات النِّيابيَّة والرِّئاسيَّة، وإعادة الإعمار، والسَّماح للحكومة بالسَّيطرة على الأرض اليمنيَّة، واستعادة السِّيادة على جميع المنافذ البحريَّة والجويَّة والبرِّيَّة.

السِّيناريو الثَّاني: الفوضى واستمرار الحرب. وهذا هو الأرجح، خاصَّة في ظلِّ ربط إيران مشروعها النَّووي وبرامجها الصَّاروخيَّة بالملفِّ اليمني، وتشجيع الإمارات للمليشيات الانفصاليَّة لتحقيق مزيد مِن الفوضى، ومحاولتها الدَّفع بالمؤتمريِّين، والسَّلفيِّين، والنَّاصريِّين في تعز لمواجهة حزب "الإصلاح"، وهذا التَّوجُّه سيجعل تعز والمحافظات الجنوبيَّة تشهد نزاعًا دمويًا عنيفًا، بخلفيَّات مناطقيَّة وحزبيَّة، وستكون الحرب وفق هذا السِّيناريو أكثر دمويَّة.

السِّيناريو الثَّالث: سيناريو الدَّولة الاتِّحاديَّة، وهو يعتمد على توافق الأطراف المحليَّة التَّابعة للشَّرعيَّة مع السُّعوديَّة والإمارات، وبدعم مِن الأمم المتَّحدة، للدَّفع باتِّجاه تشكيل الأقاليم، ولو بشكل جزئي. وهذا السِّيناريو يصطدم بأجندات "المجلس الانتقالي" لأنَّه يعتبر أيَّ شكل مِن أشكال الوحدة مؤامرة تهدف إلى حرمان الجنوبيِّين مِن حقِّهم في تقرير مصيرهم؛ كما يصطدم بأجندات "أنصار الله" الحوثيِّين، لأنَّ مشروع الأقاليم يفقدهم الإمساك بالمكاسب الَّتي تحقَّقت لهم بعد اقتحام صنعاء.

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول بأنَّ عمليَّة السَّلام في اليمن ما زالت بعيدة، وأنَّ أفق الصِّراع لا يزال مفتوحًا، وهناك استعصاء أمام أيِّ تسوية سياسيَّة؛ خاصَّة في ظلِّ بروز الهويَّات المناطقيَّة والطَّائفيَّة على حساب الهويَّة الوطنيَّة، والَّتي تجد دعمًا إقليميًّا ودوليًّا. فعمليَّة السَّلام في اليمن تحتاج بدرجة أساسيَّة إلى توافق داخلي وخارجي، وهذا شرط منعدم

في الوقت الرَّاهن، فقد أضحت اليمن بمثابة ساحة جيوسياسية لتغيير موازين القوى الإقليميَّة والدُّوليَّة. ويمكن للرَّاصد والمتابع لحجم الاتِّفاقيَّات والمبادرات أن يكتشف أنَّه كلَّما اقترب المتصارعون خطوات نحو السَّلام كلَّما أفسد المفسدون هذه الاتِّفاقيَّات، سواء أكانوا في الدَّاخل أم في الخارج، بهدف إطالة أمد الحرب.

وقد أنتج الصِّراع القائم معضلات رئيسة تمنع صياغة تسوية سلميَّة مستقرَّة ودائمة، خاصَّة في ظلِّ غياب الدَّولة ومؤسَّساتها، وضعف وهشاشة المجتمع؛ ما يجعل مسوِّغات الصِّراع وحواضنه المجتمعيَّة قائمة. ولا يتحقَّق السَّلام –في أيِّ مكان في العالم– إلَّا في ظلِّ وجود دولة تستوعب التَّنوُّعات المجتمعيَّة، وتحيلها إلى مصدر قوَّة. وهذا ما يدفع للقول: إنَّ السَّلام في اليمن ما زالت أسبابه بعيدة، وأنَّ الصِّراع الحاضر هو السِّيناريو المترجح في الوقت الرَّاهن.

انطلاقًا مِن هذا الوضع المأساوي يأتي الكتاب ليقدِّم توصيفًا للواقع، محاولًا ربطه بعمليَّة السَّلام، وما تستوجبه مِن شروط، ويقدِّم سيناريوهات تستشرف مستقبل هذه العمليَّة. وذلك مِن خلال ثلاثة أوراق بحثيَّة تتناول ما يلي:

– الارتباطات الخارجيَّة لقوى الصِّراع في اليمن، وتداعياتها على صنع السَّلام.
– سياقات اتِّفاقيَّات ومشاورات ومبادرات بناء السَّلام ومآلاتها.
– مستقبل السَّلام في اليمن.

مبادرات واتِّفاقيَّات بناء السَّلام في اليمن: السِّياق والمآلات

د. عادل دشيله

تمهيد:

يتميَّز اليمن بكونه بلدٌ تقليديٌ متنوعٌ، اجتماعيًّا، ومذهبيًّا، وسياسيًّا، وقد أدَّى هذا التَّنوُّع إلى إنتاج أفكار ورؤى مختلفة حول شكل الدَّولة، ومن يديرها، وكيف يديرها. مرَّ اليمن – نتيجة الخلاف حول ذلك– في تاريخه المعاصر بمراحل صعبة ومعقَّدة، مليئة بالصِّراعات والحروب الأهليَّة. وكانت الأطراف المتصارعة تتوصَّل في نهاية المطاف إلى اتِّفاقيَّات سياسيَّة؛ لكنَّ تلك الاتِّفاقيَّات، وبدلًا مِن أن تقدِّم حلولاً جذريَّة للمشاكل، وتؤسِّس لسلام دائم ومستدام، كانت عبارة عن مقدِّمة لدورة جديدة مِن الصِّراعات الأكثر دمويَّة.

ولهذا، تعدُّ دراسة سياقات اتِّفاقيَّات ومشاورات ومبادرات بناء السَّلام السَّابقة ومآلاتها على درجة كبيرة مِن الأهميَّة، بغرض الاستفادة مِنها، ومِن ثمَّ عدم تكرار أخطاء الماضي في تسوية الحرب الحالية أو أي حروب أخرى مستقبلًا.

تتناول هذه الورقة بالتَّحليل سياقات اتِّفاقيَّات ومشاورات ومبادرات بناء السَّلام ومآلاتها في اليمن، ويناقش إشكاليَّة محدَّدة تتمثَّل في: الأسباب الَّتي أدَّت إلى عدم نجاح محاولات بناء السَّلام السَّابقة، وتعثُّر الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة بين عامي (1962م–2011م)، بالإضافة إلى الاتِّفاقيَّات والمبادرات والمشاورات السِّياسيَّة بين عامي (2014م–2020م)، والعقبات الَّتي تواجه أيَّ عمليَّة سلام مستقبليَّة.

وهو يهدف بشكل رئيس إلى شرح عدم نجاح المحاولات السَّابقة لبناء عمليَّة سلام حقيقيَّة، وأسباب فشل المرحلة الانتقاليَّة منذ عام 2011م، وكشف العوامل الَّتي أدَّت إلى عدم تطبيق الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة السَّابقة. كما أنَّه يسلِّط الضَّوء بطريقة مختصرة على هذه الاتِّفاقات وبنودها، والتَّركيز على المبادرات الإقليميَّة والدُّوليَّة الحاليَّة لحلِّ الصِّراع الدَّائر في اليمن، والتَّطرُّق لرؤية الحكومة والجماعات المسلَّحة للتَّسوية السِّياسيَّة؛ وكذلك المعوِّقات الَّتي تواجه عمليَّة السَّلام في المستقبل.

وبناء عليه قسِّم هذا الفصل إلى عدَّة مباحث:

المبحث الأوَّل سرد مختصر لأهمِّ الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة اليمنيَّة، منذ بداية الصِّراع بين الملكيِّين والجمهوريِّين (1962م–2011م)، والأسباب الَّتي أدَّت إلى عدم تطبيق بعضها.

أمَّا المبحث الثَّاني فيناقش سياقات ومحاولات بناء السَّلام في اليمن، مِن خلال الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة بين عامي (2014م–2019م). ويتناول المبحث الثَّالث المبادرات والمشاورات الَّتي تمَّت بين جماعة الحوثي وبين الحكومة اليمنيَّة، وفشلت قبل التَّوقيع عليها، ومِنها: مبادئ مسقط (أبريل 2015م)، مفاوضات جنيف (2015م– 2018م)، اتِّفاقيَّات ظهران الجنوب (أبريل 2016م)، حوار الكويت (2016م)، مبادرة "جون كيري"، وزير الخارجيَّة الأمريكي الأسبق، (2017م)، وكذلك الإعلان المشترك لوقف إطلاق النَّار (2020م)، والَّذي تبنَّته الأمم المتَّحدة، والمبادرة السُّعوديَّة لوقف الحرب في اليمن (2021م). وأمَّا المبحث الرَّابع فيسلِّط الضَّوء على رؤية الأطراف اليمنيَّة للتَّسوية السِّياسيَّة ولعمليَّة السَّلام والمعوِّقات الَّتي تواجه السَّلام.

أهمُّ الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة (1962م- 2011م):

أُسقِطت المملكة المتوكليَّة في المناطق الشَّماليَّة من اليمن غداة 26 سبتمبر 1962م؛ وفي عام 1963م انطلقت شرارة الثَّورة في المناطق الجنوبيَّة ضدَّ الاحتلال البريطاني، وكان خروج آخر جندي بريطاني محتل عام 1967م. وبعد تلك الثَّورتين تفجَّرت عدَّة صراعات داخليَّة، في شَّمال اليمن وجنوبه، على حدٍّ سواء. فقد اندلعت الحرب الأهليَّة في المناطق الشَّماليَّة بين التَّيَّار الملكي والتَّيَّار الجمهوري، وانتهت باتِّفاقيَّة سياسيَّة بين النِّظام الجمهوري الجديد وبين ما تبقَّى مِن الموالين للنِّظام الملكي، برعاية سعوديَّة.

هذا المبحث يتناول أهمَّ الاتِّفاقات السِّياسيَّة الَّتي تمَّت بين القوى السياسية اليمنيَّة منذ انتهاء الحرب الأهليَّة، مطلع سبعينيَّات القرن الماضي، حتَّى انتهاء (مؤتمر الحوار الوطني)، الَّذي عُقِد بين عامي 2013م-2014م، في صنعاء، بين القوى اليمنيَّة المختلفة، برعاية إقليميَّة ودوليَّة.

أوَّلًا: مبادرة الشَّرف 1970م

تُعد هذه أوَّل مبادرة صيغت بعد قيام النِّظام الجمهوري، وثورة 26 سبتمبر. وهي المبادرة الَّتي تبنَّتها السُّعوديَّة لإنهاء الحرب بين الطَّرفين المتصّارِعين آنذاك. وركَّزت الاتِّفاقيَّة على إنهاء الخلافات بين التَّيَّارين: الجمهوري المدعوم مِن مصر، والملكي المدعوم مِن السُّعوديَّة، بهدف تحقيق مصالحة وطنيَّة. وعُرفت تلك المبادرة بمبادرة جنتلمان "شرف".

تضمَّنت المبادرة "وقف إطلاق النَّار، ووقف المساعدات المقدَّمة للملكيِّين والقبائل الموالية لهم، مِن قبل العربيَّة السُّعوديَّة، وعودة بعض الشَّخصيَّات الملكيَّة البارزة إلى اليمن، ومَنحها مقاعد في أجهزة سلطات الدَّولة، بما في ذلك مقعد في المجلس الجمهوري، واثنا عشر مقعدًا في المجلس الوطني (بما في ذلك منصب نائب رئيس المجلس)، وأربعة مقاعد في الحكومة (بما في ذلك منصب وزير دولة)، وكذلك المشاركة في السِّلك الدُّبلوماسي،

وقنصليَّات الجمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة؛ كما تمَّ التَّوصُّل إلى اتِّفاق يقضي بعدم عودة أفراد أسرة حميد الدِّين إلى اليمن"[1].

عادت بموجب هذه الاتِّفاقيَّة بعض القيادات الملكيَّة مِن السُّعوديَّة إلى اليمن، وما تبقَّى مِنها ظلَّ في رعاية السُّعوديَّة، حيث قُدِّمت لهم التَّسهيلات الماديَّة، وبعضهم حصل على الجنسيَّة السُّعوديَّة؛ والبعض الآخر هاجر إلى أوربَّا والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة. وفي المقابل مِن ذلك اعترفت السُّعوديَّة بالنِّظام الجمهوري الجديد في شَّمال اليمن.

ونظرًا لعدم إدراك القيادات الجمهوريَّة الجديدة للخلفيَّة الفكريَّة والسِّياسيَّة للشُّركاء الجدد، وعوامل أخرى، لم تستطع تلك القيادات تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق مبادئ وأهداف ثورة 26 سبتمبر، ولم تعط أولويَّة لمبادئ العدالة الانتقاليَّة، وبالتَّالي لم يتم جبر الضَّرر، ما أدَّى في النِّهاية إلى إعاقة بناء الدَّولة الدِّيمقراطيَّة الحديثة. وعلى العكس مِن ذلك، جرى تشكيل الدَّولة الوطنيَّة الجديدة بموجب تلك الاتِّفاقيَّة الَّتي نشأت على أساس المحاصصة بين ما تبقَّى مِن التَّيَّار الملكي (الإمامي) وبين التَّيَّار الجمهوري الجديد. وهو ما ظهر واضحًا في التَّعيِّينات الَّتي حصلت في بنية نظام الجمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة، وانعكس سلبًا على فكرة الجمهوريَّة حديثة النَّشأة، وذلك نتيجة بقاء فكرة الإمامة متجذِّرة داخل السُّلطة الجمهورية الجديدة[2]، مِن خلال مشاركة التَّيَّار الملكي في المناصب السِّياسيَّة، عقب فشله في مواجهة التَّيَّار الجمهوري عسكريًّا.

وفي سبعينيَّات القرن الماضي، اندلعت عدَّة مواجهات متقطِّعة بين شطري اليمن الشَّمالي والجنوبي، خلال عامي 1972م–1979م، كان يتخلُّلها بعض الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة بهدف تخفيف حدَّة التَّوتُّرات العسكريَّة بين الطَّرفين، لكنَّها لم تصمد.

---

1 جولوفكايا. أيلينا. ك.، التَّطوُّر السِّياسي للجمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة (1962م–1985م)، ترجمة محمد علي البحر، مركز الدِّراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1/1994م: ص142–143.

2 أفسحت المشاركة السِّياسيَّة للتَّيَّار الملكي منذ تلك الفترة إلى عودة فكرة "الإمامة" في شكل حركة إحيائيَّة زيديَّة، بدأت ثقافيَّة في محافظة صعدة، ثمَّ صارت حركة مسلَّحة، وانتهت بالسَّيطرة على المناطق الشَّماليَّة ذات الكثافة السُّكانيَّة!

ثانيًا: اتِّفاقيَّتا الوحدة والعهد والاتِّفاق (1990م/ 1994م)

كانت الوحدة حلم اليمنيِّين بمختلف توجُّهاتهم ومشاربهم، فقد ناضل الجميع مِن أجل إعادة تحقيقها. ومرَّ تحقيق الوحدة بمراحل صعبة، تخلَّلتها محادثات شاقَّة وطويلة، استمرَّت حوالي 18 عامًا، عقدت خلالها اتِّفاقيَّات ولقاءات متقطِّعة، في أكثر مِن مدينة يمنيَّة وعاصمة عربيَّة. كانت البداية مِن القاهرة عام 1972م[3]، حتَّى الإعلان عن قيام الجمهوريَّة اليمنيَّة وتنظيم المرحلة الانتقاليَّة في 22 مايو 1990م[4].

ساعدت الظُّروف الدُّوليَّة في تحقيق الوحدة اليمنيَّة، "إذ كان لبعدي التَّغيير في بنيَّة النِّظام الدُّولي المتمثِّل بانهيار وتفكُّك الاتِّحاد السُّوفياتي، وهيمنة الولايات المتَّحدة، الدُّور المساعد في الدَّفع باتِّجاه تحقيقها"[5].

وسرعان ما تشكَّلت عوامل عدّة أدَّت إلى تعميق الخلافات بين شريكي الوحدة، اللَّذين قادا العمليّة الانتقاليَّة؛ وهو ما أعاق بناء النِّظام المؤسَّسي لنظام الجمهوريَّة اليمنيَّة. وأدَّت عوامل: التَّباين في الرُّؤى والتَّوجُّهات السِّياسيَّة، والصِّراع الأيديولوجي بين التَّيَّار اليساري الَّذي كان يحكم الجنوب، والتَّيَّار التَّقليدي الَّذي كان خليطًا مِن الزَّيديَّة الهاشميَّة والقبيلة في الشَّمال، وانتشار ظاهرة التَّصفيات السِّياسيَّة خلال المرحلة الانتقاليَّة، وعدم دمج القوَّات العسكريَّة والأمنيَّة، جميعها، إلى تصاعد الأزمة.

عقب تدخُّل بعض الأطراف العربيَّة جرى التوقيّع، في العاصمة الأردنيَّة (عمَّان)، على "وثيقة العهد والاتِّفاق"، في 18 يناير 1994م، بين أطراف القوى السِّياسيَّة[6]، برعاية الحسين بن طلال، ملك الأردن –في حينه.

---

3 ملحق اتِّفاق القاهرة حول توحيد شطري البلدين (النَّص الحرفي)، موسوعة المقاتل، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/mgForuK
تاريخ الاطلاع: 2021/6/22م.

4 عبدالوهاب العقاب، الوحدة اليمنيَّة: دراسة وثائقيَّة في تاريخ اليمن المعاصر مِن مرحلة الإمام علي إلى تاريخ اليمن المعاصر، دار رسلان، دمشق، ط2009/1م: ص282.

5 علي العامري، أثر العوامل الخارجيَّة في الحياة السِّياسيَّة اليمنيَّة، مجلة دراسات دولية، المركز الدُّولي للدِّراسات، العدد (49)، بدون تاريخ: ص146.

6 للاطِّلاع على نصّ وثيقة العهد والاتِّفاق بين أطراف حوار القوى السِّياسيَّة لبناء الدَّولة اليمنيَّة الحديثة، يرجى الرُّجوع لهذا الرَّابط:
https://cutt.ly/Cn997Cf

وأتت الوثيقة "لتضع حدًّا للفساد والإفساد... ووضع أسس ثابتة لمرحلة جديدة تُحدِّد: النِّظام السَّياسي، الاجتماعي، الدِّيمقراطي، وبناء دولة القانون"[7]. غير أنَّه لم يجر تطبيقها، بل كانت مقدِّمة لتفجير الوضع عسكريًّا في صيف عام 1994م. فقد قرَّر علي سالم البيض "الانفصال"، وقرَّر علي عبد الله صالح "الحرب"، و"بين هذا وذاك ما كان بالإمكان فعل شيء لمنع المواجهة"[8].

كان مِن ضمن الأسباب الَّتي أدَّت إلى تفجُّر الصِّراع: عدم قدرة الأطراف على تطبيق عمليَّة التَّحوُّل الدِّيمقراطي بطريقة سليمة، وانتشار الاغتيالات، ووجود صراع بين تياري "الطُّغمة" و"الزُّمرة" مِن أبناء المناطق الجنوبيَّة، حيث كان كلُّ طرف يسعى لتصفية الآخر، وكانت هناك قوى إقليميَّة لا تريد للوحدة اليمنيَّة أن تنجح، لذا دعمت تيَّار الانفصال دبلوماسيًّا، وسياسيًّا، وعسكريًّا، وسعت خلال فترة الحرب إلى محاولة استصدار قرار مِن مجلس الأمن الدُّولي يعترف بالانفصال، ونجحت مساعيها في عقد مجلس الأمن جلسة خاصَّة لبحث الأزمة اليمنيَّة، تلبية لطلب تقدَّم به: المملكة العربيَّة السُّعودية، وعُمان، والبحرين، والإمارات، والكويت[9]. غير أنَّ هذه القوى لم تنجح في تثبيت الانفصال، كما لم ينجح مبعوث الأمم المتَّحدة إلى اليمن، الأخضر الإبراهيمي، حينها، في وقف الحرب الَّتي انتهت لصالح الوحدة.

ولَّدت طريقة إدارة الرَّئيس السَّابق، علي عبد الله صالح، لفترة ما بعد حرب 1994م، دورات جديدة مِن العنف في الشَّمال والجنوب، ما ساهم في جعل سلطة الوحدة المركزيَّة تفشل في ترسيخ دعائم الدَّولة الوطنيَّة القائمة على المساواة، واحترام سيادة القانون، والتَّوزيع

---

7 محمد المخلافي، قضيَّة دولة القانون في الأزمة اليمنيَّة (الجزء الأوَّل): بعض وقائع الخلاف قبل حرب صيف 1994م، دار عناوين، 1998م: ص94.

8 مصطفى النُّعمان، علي عبدالله صالح (5) حرب صيف 1994م، إندبندنت عربيَّة، في: 2019/4/15م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/kn3r474

تاريخ الاطلاع: 2021/6/22م.

9 الوحدة اليمنيَّة والحرب الأهليَّة، القسم الخامس: تطوُّرات الموقف السِّياسي خلال الفترة مِن الأوَّل مِن يونيو إلى 7 يونيو 1994م، موسوعة مقاتل، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:

https://cutt.ly/LQr9BTG

تاريخ الاطلاع: 2021/7/28م.

العادل للسُلطة والثَّروة في كلِّ أنحاء الجمهوريَّة، الأمر الَّذي زرع بذور النَّزعة الانفصاليَّة في الجنوب، والَّتي تشكَّلت نواتها فيما بعد فيما عُرِف بـ"الحراك الجنوبي السِّلمي".

كما ولَّدت طريقته دورات جديدة مِن العنف في الشَّمال؛ ومِنها الحروب السِّتَّة الَّتي دارات بين جماعة الحوثي المتمرِّدة على الدَّولة، وسلطات الدَّولة في محافظة صعدة. وجرى خلال تلك الحروب بناء عدَّة اتِّفاقيَّات محليَّة، لكنَّها كانت تفشل جميعًا. ما تسبَّب في تدخُّل الدُّول الإقليميَّة في الأزمة اليمنيَّة، حيث قادت قطر وساطة بدعم دولي لإيجاد نوع مِن التَّسوية السِّياسيَّة بين الحكومة وبين جماعة الحوثي.

الاتِّفاقيَّات الموقَّعة بين الحكومة اليمنيَّة وبين جماعة الحوثي (2004م-2010م):

بعد أن تفجَّر الصِّراع بين جماعة الحوثي والدَّولة في منطقة "مرَّان"، بمحافظة صعدة، استطاعت الحكومة إنهاء التَّمرُّد في نهاية الحرب الأولى، ولكن نتيجة لحسابات ضيِّقة بين الأطراف الحاكمة في صنعاء، وخاصَّة بين الرَّئيس السَّابق، علي عبد الله صالح، وبين قائد الفرقة الأولى مدرَّع، اللِّواء علي محسن صالح، ووجود عدد كبير مِن بقايا النِّظام الملكي (الإمامي) في المؤسَّسات الأمنيَّة والعسكريَّة وغيرها، وتدخُّل النِّظام الإيراني على خطِّ القضيَّة منذ وقت مبكِّر، تفجَّر الصِّراع مجدَّدًا بين جماعة الحوثي وبين الدَّولة.

استمرَّت الحروب المتقطِّعة بين الدَّولة وجماعة الحوثي فترة مِن الزَّمن. وكان يعقب كلَّ موجة صراع اتِّفاقيَّة برعاية محليَّة قبليَّة. فـ"في 28 فبراير 2006م، انتهت الجولة الثَّالثة مِن الحرب بتوقيع صلح، كان طرفه مِن جانب الحوثيِّين، عبد الملك الحوثي، ومِن الجانب الرَّسمي، العميد يحيى الشَّامي، محافظ صعدة -حينها، والَّذي أعلن أنَّه بموجب هذا الصُّلح انتهى التَّمرُّد إلى الأبد"[10]، وسمِّي الاتِّفاق بـ"صلح صعدة". إلَّا أنَّ التَّمرُّد لم ينته، إذ عادت دورة العنف مرة أخرى، عقب موجة جديدة مِن الصِّراع.

10 جولات أزهقت آلاف الأرواح واستنزفت ملايين الدُّولارات.. والأهداف غامضة، واحتمالات تجدُّدها واردة، القدس العربي، في: 2008/8/16م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:

https://cutt.ly/CQns557

وفي 2008م، تدخَّلت دولة قطر على الخطِّ، وتمكَّنت مِن بناء اتِّفاقيَّة جديدة بين جماعة الحوثي وبين الحكومة، عُرفت بـ"اتِّفاقيَّة الدَّوحة". وأهمُّ ما ورد فيها: وقف العمليَّات العسكريَّة بالكامل في جميع المناطق، وتأكيد تنفيذ العفو العام الَّذي كان الرَّئيس صالح أعلن عنه. كما نصَّت على إطلاق المعتقلين خلال فترة وجيزة، وبسط نظام الدَّولة في المديريَّات الَّتي كانت مسرحًا للحرب، وإعادة الأسلحة التَّابعة للجيش والأمن، وتسليم الأسلحة المتوسِّطة، بعد الاطمئنان واستقرار الأمور، بالتَّشاور مع الوسيط، على أن تسلَّم القوائم بعدد وكميَّات الأسلحة للوسيط للنَّظر فيها، واقتراح ما يلزم بشأنها[11].

وبالرَّغم مِن توصُّل الطَّرفين إلى اتِّفاق على "برنامج تنفيذي"، إلَّا أنَّ "الحوثي أعلن بعد ذلك فشل الوساطة القطريَّة"[12]. وعلى الأرجح فإنَّ فشل الاتِّفاق جاء نتيجة لعدم تطبيق الجوانب الأمنيَّة والعسكريَّة؛ كما أنَّ جماعة الحوثي –حينها– كانت تطعن في شرعيَّة النِّظام الجمهوري، وتعتبره انقلابًا، ولهذا كانت مصمِّمة على انتهاج الخيار العسكري، كطريقة وحيدة للوصول إلى أهدافها السِّياسيَّة.

وبالمجمل، فقد عُقدت –خلال تلك المرحلة– اتِّفاقيَّات عدَّة، سواء بين جماعة الحوثي والقبائل أو بين الجماعة والدَّولة، لكنَّها جميعا كانت تنتهي بالفشل، وذلك لعدَّة أسباب، مِنها:

– اعتماد جماعة الحوثي على الخيار العسكري كوسيلة وحيدة للوصول إلى أهدافها السِّياسيَّة.

تاريخ الاطلاع: 2021/8/5م.

11 اليمن ينشر وثيقة الدَّوحة بين الحكومة والحوثيّين لإنهاء الحرب في صعدة، دنيا الوطن، في: 2008/3/22م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/MmZ0gWX

تاريخ الاطلاع: 2021/7/17م.

12 الحوثي يعلن فشل الوساطة القطريَّة ويحمِّل الحكومة المسئوليَّة، الجزيرة نت، في: 2008/4/21م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/gmZ2V6i

تاريخ الاطلاع: 2021/7/17م.

– استفراد الجماعة بالقبائل، وإسقاط مناطقهم الواحدة تلو الأخرى، دون تدخُّل الدَّولة لحماية مواطنيها، ممَّا شجَّع الجماعة على عدم الالتزام بالاتِّفاقيَّات الَّتي كانت تتمُّ بينها وبين القبائل.

– ضعف البنية الدَّاخليَّة للنِّظام المركزي، نتيجة تغوُّل التَّيَّارات السِّياسيَّة الَّتي كانت تتماهى مع مشروع الجماعة؛ مِن أجل تصفية حساباتها السِّياسيَّة مع قوى سياسيَّة أخرى تختلف معها سياسيًّا وفكريًّا.

– غياب مؤسَّسات الدَّولة التَّعليميَّة في المناطق الشَّماليَّة، ممَّا جعلها بيئة خصبة لتغوُّل أفكار جماعة الحوثي.

– ظهور الخلافات السِّياسيَّة داخل النِّظام السِّياسي اليمني حينها، ما أدَّى إلى عدم قدرته على التَّعامل مع الجماعة بطريقة حازمة.

– محاولة رأس النِّظام السِّياسي إطالة أمد الصِّراعات، مِن أجل تصفية حساباته مع خصومه السِّياسيِّين مِن التَّيَّارات المعارضة لنظامه.

أولا: ثورة 11 فبراير والمبادرة الخليجيَّة 2011م

جاءت "المبادرة الخليجيَّة" في أعقاب ثورة فبراير 2011م، وجرى "إطلاقها لتنظيم العمليَّة الانتقاليَّة، ومنع حرب أهليَّة كانت تلوح في الأفق"[13]، لكنَّها لم تحاول معالجة أسباب الأزمة؛ ولم يدرك رعاة المبادرة أنَّ الأزمة السِّياسيَّة كانت قائمة منذ 1993م، واشتدَّت في العقد الأوَّل مِن القرن الحالي، حيث بدأ صالح بتعيين أبنائه وأبناء إخوته في المناصب العسكريَّة والأمنيَّة العليا، وإجراء سلسلة مِن التَّعديلات الدُّستوريَّة لتمديد فترته الرِّئاسيَّة[14]؛ فأصبحت أجهزة الدَّولة العسكريَّة والمدنيَّة بيد أسرته.

---

13 انظر: Roland Popp, War in Yemen: Revolution and Saudi Intervention, (CSS Analyses in Security Policy, 2015, p1.

14 انظر:

Kim SALMUTTER, Why did the transition process in Yemen fail?, Sciences Po, Kuwait Program, Spring 2017, p5.

مع نهاية عام 2010م، وصلت الحلول السِّياسيَّة بين المعارضة وبين السُّلطة لمعالجة قضايا البلد إلى طريق مسدود؛ ونتيجة تردِّي الأوضاع الخدميَّة والاقتصاديَّة، وانتشار البطالة والفقر والفساد في مؤسَّسات الدَّولة، خرج اليمنيُّون، وبطريقة سلميَّة، في أكثر مِن محافظة يمنيَّة، وطالبوا بإسقاط النِّظام الَّذي كان يقوده صالح. ونظرًا لموجة (الرَّبيع العربي) الَّتي اكتسحت بعض الدُّول العربيَّة شعر الإقليم بخطورة الوضع في اليمن؛ خصوصًا وأنَّ المظاهرات السِّلميَّة أربكت النِّظام المركزي في صنعاء، ودفعته للبحث عن حلول سِّياسيَّة للخروج مِن الأزمة، خاصَّة وأنَّه بات غير قادر على مواجهة الشَّعب الَّذي اعتصم الكثير مِنه في (17) محافظة.

تدخَّلت دول خليجيَّة للوساطة بين النِّظام والقوى المؤيدة للثورة، وتمَّ صياغة "المبادرة الخليجيَّة"، برعاية إقليميَّة ودوليَّة، ونصَّت على تخلِّي الرَّئيس صالح عن السُّلطة لنائبه، وتشكِّيل "حكومة الوفاق الوطني" بنسبة 50% للنِّظام السَّابق (بزعامة صالح)، و50% للمعارضة، وكان "الهدف مِن تلك المبادرة تنظيم عمليَّة الانتقال السِّياسي"[15]. إلَّا أنَّ المبادرة الخليجيَّة لم تركِّز على مشاكل اليمن، بل ركَّزت على الحلول السِّياسيَّة التَّرقيعيَّة بين المعارضة والنِّظام الحاكم. فقد استهدفت "بشكل أساسي حلَّ الصِّراع بين النُّخب السِّياسيَّة التَّقليديَّة في المناطق الشَّماليَّة مِن البلاد، بدلًا مِن المظالم في المناطق الأخرى؛ حيث شعرت العديد مِن الجهات الفاعلة بالحرمان مِن حقوقها"[16]. وكان هذا مِن الأسباب الرئيسة لفشلها.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ اتِّساع الخلافات بين المعارضة وبين صالح أدَّى إلى فشل المرحلة الانتقاليَّة. لا سيَّما وأنَّ المبادرة منحت صالح ومعاونيه حصانة مِن أيِّ ملاحقة قانونيَّة،

---

15 المبادرة الخليجيَّة المعدَّلة، الجزيرة. نت، في: 2014/12/2م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/sf80Zo4
تاريخ الاطلاع: 2021/7/8م.

16 انظر:
Nadwa Al-Dawsari, How diplomacy failed in Yemen and why it will again, published on 11- May, 2017, accessed:(16 June, 2021), at:
https://cutt.ly/ynJTEie

وتحاشت معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الَّتي ارتُكِبَت في انتفاضة العام 2011م. ولم تشترط على صالح أن يتخلَّى في المقابل عن ممارسة العمل السِّياسي، مع أنَّه تخلَّى عن الرِّئاسة على مضض في 2012م[17]، وهذا ما سمح له ولمعاونيه بالتَّحرُّك السِّياسي والعسكري بكلِّ أريحيَّة دون اعتراض، حتَّى وصل الوضع إلى فشل التَّسوية السِّياسيَّة والمرحلة الانتقاليَّة.

لم تكن حكومة الوفاق الوطني المشكَّلة مِن كافَّة القوى السِّياسيَّة، خلال المرحلة الانتقاليَّة، قادرة على التَّعامل مع الوضع الأمنيّ والعسكريّ، خاصَّة في المحافظات الشَّماليَّة، مثل: عمران، وحجَّة، وصعدة، والجوف؛ حيث كانت جماعة الحوثي تتمدَّد عسكريًّا، وترفض الاعتراف بالمبادرة الخليجيَّة. بالإضافة إلى أنَّ ضعف السُّلطات المركزيَّة لحكومة الوفاق، بما في ذلك مؤسَّسة الرِّئاسة الَّتي لم تستطع التَّعامل بحصافة مع الوضع الأمني والسِّياسي والعسكري، ساهم في الفشل. وعوضًا عن حماية المواطنين، قامت السُّلطات المركزيَّة بإرسال اللِّجان الرِّئاسيَّة –الواحدة تلو الأخرى– للوساطة بين جماعة الحوثي وبين القبائل! كما انخرطت في حوارات مع جماعة الحوثي في ظلِّ تمدُّدها العسكري.

جملة العوامل السَّابقة أدَّت إلى عدم تنفيذ "المبادرة الخليجيَّة". كما قام الجانب الإعلامي بدور سلبيٍّ كذلك؛ حيث استمرَّ إعلام النِّظام السَّابق والمعارضة في مهاجمة بعضهم البعض، ما أدَّى إلى توتُّر العلاقة بين أطراف العمليَّة السِّياسيَّة.

دور العامل الدُّولي لم يكن إيجابيًّا خلال المرحلة الانتقاليَّة، بل كانت المنظمَّة الأمميَّة –عبر مبعوثها الخاصِّ إلى اليمن –آنذاك، جمال بن عمر، تتعاطى مع مظاهر الأزمة السِّياسيَّة، أكثر مِن سعيها لإيجاد حلول جذريَّة للمشاكل الَّتي كانت تعترض العمليَّة الانتقاليَّة. وأكثر مِن ذلك، كان البلد حينها يعاني مِن: انتشار البطالة، وتردِّي الخدمات

---

17 انظر:

FAREA AL-MUSLIMI, Why Yemen's Political Transition Failed, Carengi Middle East Center, published on April 16, 2015, accessed: (09 July, 2021), at: https://cutt.ly/smEN49p

العامَّة، وأزمات اقتصاديَّة خانقة، ساعدت جميعها الجماعات المسلَّحة، بما في ذلك جماعة الحوثي، في حشد المواطنين لإسقاط حكومة الوفاق الوطني، والَّتي كانت تدير المرحلة الانتقاليَّة. كما أنَّه ونظرًا لعدم تبني العدالة الانتقاليَّة ووضعها مرجعًا للمرحلة فشلت التَّسوية برمَّتها.

ثانيًا: المبادرة الخليجيَّة والعدالة الانتقاليَّة:

تكتسب العدالة الانتقاليَّة أهميَّة كبيرة في المراحل الانتقاليَّة، لتأثيرها المباشر في تعزيز فرص نجاح أيّ تسوية سياسيَّة، أو العكس؛ خصوصًا إذا ما أريد لهذه التَّسويات تحقيق سلام مستدام. وتُعرِّف الأمم المتَّحدة العدالة الانتقاليَّة: بأنَّها مجموعة كاملة مِن العمليَّات والأليَّات المرتبطة بمجتمع للتَّصالح مع إرث انتهاكات الماضي، على نطاق واسع، مِن أجل ضمان المسائلة، وخدمة العدالة، وتحقيق المصالحة"[18]؛ لأنَّ نسيان الماضي يعني تكرار نفس الأخطاء السَّابقة.

ومِن الواضح أنَّ المجتمع اليمني عاش لفترات طويلة، إمَّا تحت حكم الفرد المطلق، أو تحت حكم عسكريٍّ، وأنَّ تلك الأنظمة المتعاقبة لم تحافظ على سلامة وحقوق الإنسان اليمني؛ وأنَّه برغم الصِّراعات المريرة الَّتي شهدتها اليمن، لم تطبَّق عدالة انتقاليَّة، وظل اليمنيُّون في السَّابق واللَّاحق يعانون مِن انتهاكات ممنهجة لحقوقهم الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة وغير ذلك، دون تطبيق أيّ شكل مِن أشكال العدالة الانتقاليَّة.

وهذا ما جرى عقب ثورة 2011م، إذ منحت "المبادرة الخليجية"، الرَّئيس السَّابق، علي عبدالله صالح، ومعاونيه، –كما سبقت الإشارة– حصانة تمنع أيَّ ملاحقة قانونيَّة له ولمعاونيه. وبموجبها تمَّ إغلاق الباب أمام قانون العدالة الانتقاليَّة مِن الأساس، وضاعت فرص إنصاف الضَّحايا، كما أنَّ الحصانة أتاحت لصالح التَّحرُّك لإفشال المرحلة الانتقاليَّة بكلِّ سهولة.

18 سامية بن يحيى، المضامين المؤسَّسيَّة للعدالة الانتقاليَّة في أفريقيا بين المفهوم والممارسة، فصل مِن كتاب، المركز الدِّيمقراطي العربي، برلين، ط1/2018م: ص45.

وحدث نفس الأمر عند صياغة "مسودَّة قانون العدالة الانتقاليَّة" في عام 2012م، "فبموجبه كان بالإمكان إنشاء هيئة مستقلَّة غير قضائيَّة، تسمَّى (هيئة الإنصاف والمصالحة الوطنيَّة)، وتهدف إلى إجراء مصالحة وطنيَّة بين أفراد المجتمع اليمني، نتيجة ما خلَّفته الصِّراعات السِّياسيَّة منذ 1994م وحتَّى 2012م، وإنصاف وتعويض وجبر ضرر مَن انتُهِكت حقوقهم أو عانوا مِن تلك الصِّراعات"[19]، لكن لم يكن ذلك سوى مجرَّد حبرٍ على ورق، فقد كان صوت البنادق –حينها– هو الأقوى.

وقد جرى استبدال مشروع القانون السَّابق بمشروع آخر هو "مشروع قانون المصالحة الوطنيَّة وتحقيق العدالة الانتقاليَّة"، وهو الَّذي ثار حوله الكثير مِن الجدل، كونه لا يحقِّق بشكل كبير مقاصد وغايات العدالة الانتقاليَّة.

ومِن أهمِّ العوامل الَّتي حالت دون تطبيق العدالة الانتقاليَّة في اليمن:

1- أنَّ انتقال السُّلطة كان عبر التَّفاوض مع رأس النِّظام السَّابق، وهذا يعني بأنَّ التَّغيير لم يكن جذريًّا بقدر ما كان عبارة عن تقاسم المؤسَّسات والوزارات، مع بقاء الموالين لرأس النِّظام السَّابق في أهمِّ أجهزة الدَّولة العسكريَّة والأمنيَّة، وغير ذلك. وهذا أثرَّ بشكل سلبيٍّ على العمليَّة الانتقاليَّة. لهذا، بقي النِّظام السَّابق متمسِّكًا بالسُّلطة، ولم يتخلَّ عنها إلَّا ظاهريًّا. يقول "نويل كالهون": "يُظهر الزُّعماء السِّياسيُّون الَّذين تمرَّغ عهدهم بتاريخ طويل مِن الجرائم غيرةً استثنائيَّة على السُّلطة؛ لأنَّها الضَّامن الأوحد لأمنهم المادي"[20].

2- عدم تطبيق حتَّى العدالة التَّصالحيَّة الَّتي تقوم على "مبدأ التَّعويض والتَّرضية لمن انتهكت حقوقهم...، وتستخدم العدالة التَّصالحيَّة نظرًا لتعذُّر تطبيق العدالة الجنائيَّة الَّتي تستدعي القبض على مرتكبي الانتهاكات ومحاكمتهم، أو لخطورة تطبيقها نظرًا لهشاشة الوضع العام في البلد المعني"[21].

---

19 مسودة قانون العدالة الانتقالية حصل عليها الباحث.

20 نفس المرجع السَّابق: ص14.

21 إسعون محفوظ، مفهوم العدالة الجنائيَّة التَّصالحيَّة في الجرائم الإرهابيَّة، مجلَّة المفكِّر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد (16)، 2017م: ص702.

3- لم يجر تطبيق قانون العدالة الانتقاليَّة وفق المعايير الدُّوليَّة -كما أشير إليه أعلاه؛ حيث تمَّ تجاوزه واستبداله بقانون "المصالحة الوطنيَّة"، وهذا القانون لم يركِّز على كشف الحقيقة خلال المراحل الماضية، والمساءلة، بل قفز مباشرة إلى الإنصاف وجبر الضَّرر... إلخ. وهذا العمل كان بمثابة انتهاك لقانون العدالة والتفاف عليها؛ لأنَّه يؤسِّس للإفلات مِن العقاب، وتكرار أخطاء الماضي.

4- انحياز القوى الإقليميَّة والدُّوليَّة لمصالحها الخاصَّة، وإعطاء النِّظام السَّابق الحصانة الدِّبلوماسيَّة؛ ما أثَّر بشكل سلبي على مجرى سير العدالة الانتقاليَّة ومبدأ المحاسبة.

رغم هذه الاخفاقات يبقى تحقيق العدالة الانتقاليَّة هو مفتاح الاستقرار في اليمن، في المرحلة الَّتي تلي انتهاء الحرب الدَّائرة. ولا يمكن أن يصل البلد إلى حالة سلام مستدام، واستقرار أمني وسياسي دائم، بدون تطبيق "العدالة الانتقاليَّة"؛ لأنَّها "عنصر لا غنى عنه لنجاح الانتقال إلى الدِّيمقراطيَّة، وبوصفها تأسيسًا لجردة شاملة للماضي"[22]. وربَّما تواجه العدالة الانتقاليَّة عند تطبيقها جملة مِن التَّحدِّيَّات، مِن أبرزها "تعريف الجرائم الَّتي تقع في نطاق عمل لجان الحقيقة والمصالحة"[23]. ومثل هذه التَّحدِّيَّات يمكن تجاوزها، كما تجاوزتها بلدان أخرى، مثل بولندا وجنوب أفريقيا.

ولن تتحقَّق "العدالة الانتقاليَّة" بدون مصالحة وطنيَّة حقيقيَّة، وهذه المصالحة تتطلَّب حلَّ المشاكل السِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والاقتصاديَّة، وغيرها. كما أنَّ المصالحة الوطنيَّة لن تتمَّ بدون حشد الرَّأي العام المحلي لها، بما في ذلك: الأحزاب السِّياسيَّة، وشيوخ القبائل، والنُّخب المدنيَّة، والأكاديميِّين، والنِّساء، والشَّباب، وكلِّ فئات المجتمع المدني.

---

22 جيريمي ساركين، لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريًا وتجريبيًا؟، مجلَّة سياسات عربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، العدد (47)، 2020م: ص9.

23 راوية توفيق، هل الدَّولة والمجتمع في مصر مستعدَّان للعدالة الانتقاليَّة والمصالحة الوطنيَّة؟، مجلَّة سياسات عربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، العدد (6)، 2014م: ص99.

سياقات الاتِّفاقات السِّياسيَّة والأسباب الَّتي حالت دون تنفيذها (2014م – 2019م)

ظلَّت الاتِّفاقيَّات السِّياسيَّة الَّتي جرى التَّوصُّل إليها جزئيًّا أو كلِّيًّا، منذ سيطرة جماعة الحوثي على السُّلطة في صنعاء بالقوَّة، في 21 سبتمبر 2014، وحتَّى عام 2019م، حبرًا على ورق، إذ تعذَّر تنفيذها وتعطَّلت قيمتها، وفيما يلي عرض لهذه الاتِّفاقات:

أوَّلًا: مسوَّدة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل

قبل سقوط العاصمة صنعاء، ومؤسَّسات الدَّولة بشكل عام، بيد جماعة الحوثي، غداة 21 سبتمبر 2014م، كان هناك حراك دبلوماسي وسياسي وأممي لإنجاح عمليَّة التَّحوُّل الدِّيمقراطي في اليمن. وقد عُقِد "مؤتمر الحوار الوطني" بهدف التَّوصل إلى إجماع وطني واسع بشأن نظام سياسي جديد[24]. ونُوقِشت كافَّة القضايا الوطنيَّة، بمشاركة مختلف الأطياف السِّياسيَّة، والاجتماعيَّة، والقوى المدنيَّة، والشَّباب، والمرأة، وحتَّى الكيانات المسلَّحة، مثل جماعة الحوثي. ونُوقِشت القضايا العامَّة، بما في ذلك شكل الدَّولة، ومرجعيَّتها، وكذلك تأسيس الأقاليم، ومعالجة قضيَّتي صعدة والمحافظات الجنوبيَّة. واستمرَّ الحوار لمدَّة عشرة أشهر تقريبًا؛ في الفترة (2013م– 2014م)، وبإشراف رئيس الجمهوريَّة، ومجلس التَّعاون الخليجي، ومبعوث الأمم المتَّحدة إلى اليمن، وسفراء الدُّول دائمة العضويَّة في مجلس الأمن.

لقد كان هناك الكثير مِن الخلافات خلال "مؤتمر الحوار الوطني"؛ حيث أصرَّ بعض المتحاورين على تجريم تشكيل الأحزاب السِّياسيَّة على أساس مذهبي وعقائدي، وعارض الحوثيُّون هذه الفكرة باعتبار التَّعدُّديّة المذهبيَّة موجودة في اليمن؛ واختلفوا على التَّقسيم الإداري الجديد، حيث اقتربت رؤية الحوثيِّين –"أنصار الله"– مِن رؤية الحزب الاشتراكي،

---

24 انظر:

Jeremy M Sharp, Yemen: Civil War and Regional Intervention, Congressional Research Service, 2017, p1.

بالتَّأكيد على خيار الدَّولة الفيدراليَّة متعدِّدة أو ثنائيَّة الإقليم، باعتباره الخيار الأفضل لليمن، في ظلِّ فشل تجربة الدَّولة البسيطة، مع إعطاء الأولويَّة لخيار الدَّولة الاتِّحاديَّة مِن إقليمين: شمالي وجنوبي[25]، وفي نهاية المطاف اتُّفِق بشكل مبدئي على "خيار ستَّة أقاليم –أربعة في الشَّمال واثنين في الجنوب، وخيار إقليمين، وأيّ خيار ما بين هذين الخيارين يحقِّق التَّوافق"[26]. وهذه الرُّؤية تبنَّتها أغلب القوى السِّياسيَّة. وتوصَّل المتحاورون "تحت إشراف الأمم المتَّحدة.. لوثيقة الحوار الوطني الَّتي وقَّعت جميع الأطراف عليها، إلَّا أنَّ الحوثيِّين انسحبوا مِن الجلسة الختاميَّة للمؤتمر"[27].

وقد لخَّص الفريق البحثي الهولندي، التَّابع لجامعة رادبورت، أهمَّ جوانب الضَّعف في مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل، وهي: غياب الشَّفافيَّة في إجراءات اختيار أعضاء المؤتمر، والفشل في تحييد وتجريد الجماعات المسلَّحة قبل بداية المؤتمر، وغياب بناء الثِّقة بين المجموعات المتفاوضة والمتصارعة قبل انطلاق مؤتمر الحوار، والفشل في خلق التزام فعلي مِن قِبل الوفود المشاركة في العمليَّة التَّحاوريَّة برمَّتها، إضافة إلى غياب الاختيار الجيِّد للأجندة، والإجراءات غير الموائمة لطبيعة القضايا المطروحة للنِّقاش، مثل قضيَّة بناء الدَّولة والجنوب، فضلا عن عدم تمتُّع قيادة المؤتمر بالدِّيمقراطيَّة، وتفضيل الاعتماد على مبعوث الأمين العام للأمم المتَّحدة في تحديد مسار القضايا المصيريَّة، وعدم وجود آليَّات وضمانات تنفيذيَّة مِن قِبل الجماعات المتصارعة والمتحاورة في نفس الوقت لتنفيذ مخرجات المؤتمر.[28]

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك عوامل أخرى أدَّت إلى عدم نجاح مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، مِن ضمنها: ظهور فواعل محليَّة وجماعات مسلَّحة جديدة، وعدم قبول بعض الأطراف السِّياسيَّة بالتَّقسيم الاتِّحادي الجديد، ومِن هذه القوى جناح الرَّئيس صالح،

---

25 خالد الرَّماح، الحوار السِّياسي في اليمن والسَّبيل إلى التَّوافق، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدَّوحة، 2014م: ص5.

26 وثيقة الحوار الوطني الشَّامل، صنعاء (2013– 2014): ص40.

27 مثنى الغائمي، التِّلفزيون والحرب: دراسة في اتِّجاهات الأخبار وتأثيراتها وانعكاساتها، دار مجد للنَّشر والتَّوزيع، الأردن، ط2018/1م: ص189.

28 لماذا فشل الحوار الوطني اليمني الشَّامل (2013) في منع الصِّراع؟، دراسة تحليليَّة لنظرة منظَّمات المجتمع المدني اليمنيَّة حول فاعليَّة مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل في اليمن –مقارنة مع بعض الحوارات السِّياسيَّة اليمنيَّة (شمال اليمن وجنوبه 1962– 2013)، والإقليميَّة والدُّوليَّة (تونس– العراق– أفغانستان)، فريق بحثي هولندي– يمني، جامعة رادبوت– هولندا، ومؤسَّسة أوام للتَّنمية– اليمن، ورقة لصنَّاع القرار، (د.ت): ص2.

وجماعة الحوثي، وتيَّار الانفصال. كما أنَّ ثقافة الانتقام السِّياسي الَّتي تعزَّزت لدى الرَّئيس السَّابق، بعد استهدافه في جامع الرِّئاسة، كان لها دور كبير في إفشال مخرجات الحوار الوطني. يضاف إلى ذلك عدم قدرة الدَّولة على حسم هذه الأمور بطريقة واقعيَّة؛ لأنَّها كانت حكومة شراكة توافقية.

وقد أدَّى إسقاط جماعة الحوثي لمناطق شمال الشَّمال الَّتي يغلب عليها النَّمط القبلي، خلال فترة الحوار الوطني، وصولًا إلى العاصمة صنعاء، واستيلائهم على السُّلطة، إلى توقُّف مسار المرحلة الانتقاليَّة، وعدم تطبيق مخرجات الحوار الوطني.

ثانيًا: اتِّفاق السِّلم والشَّراكة (2014م) ومآلاته:

غداة إسقاط جماعة الحوثي العاصمة صنعاء، في 21 سبتمبر 2014م، وإسقاط مؤسَّسات الدَّولة السِّياديَّة، دخلت البلاد في نفق مظلم. وكان "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة" أحد أسوأ الاتِّفاقات السِّياسيَّة في تاريخ اليمن؛ لأنَّه وُقِّع تحت سلاح المجاميع المسلَّحة، وفي ظلِّ دور سلبيٍّ للأمم المتَّحدة، بقيادة مبعوثها الخاصِّ، في ذلك الاتِّفاق، حيث ضغط على القوى السِّياسيَّة بضرورة القبول بجماعة الحوثي كأمر واقع. فقبلت القوى السِّياسيَّة مكرهة بالاتِّفاق السِّياسي وإشراك جماعة الحوثي في العمليَّة السِّياسيَّة.

جرى الاتِّفاق على المسار السِّياسي وتشكيل الحكومة، وملفَّات أخرى، كما تعهَّدت الأطراف بإزالة "جميع عناصر التَّوتُّر السِّياسي والأمني، مِن أجل حلِّ أيِّ نزاع عبر الحوار وتمكين الدَّولة مِن ممارسة سلطاتها... وضرورة بسط سلطة الدَّولة واستعادة سيطرتها على أراضيها كافَّة وفق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني"[29]

قبلت جماعة الحوثي بالمسار السِّياسي، لكنَّها رفضت تنفيذ الجوانب الأمنيَّة والعسكريَّة مِن الاتِّفاق، بل وانقلبت على ما تمَّ التَّوافق عليه مِن خلال إصدارها إعلانًا دستوريًّا "تضمَّن

29 انظر:

The Peace and National Partnership Agreement, 21 September 2014, accessed: 13 July, 2021, at:

https://cutt.ly/tmAmbyr

حلَّ البرلمان، وتشكيل مجلس وطني انتقالي، ومجلس رئاسي... لتنظيم الفترة الانتقاليَّة"[30]. وكان هدفهم مِن ذلك الإعلان القضاء على العمليَّة السِّياسيَّة، والتَّفرُّد بحكم البلاد، وإلحاق اليمن بمشروع إيران –بحسب ما يراه كثير مِن المراقبين؛ وما أكَّدته وقائع ميدانيَّة وسياسيَّة، فيما" أعلنت بعض القيادات الإيرانيَّة أنَّ صنعاء أصبحت العاصمة العربيَّة الرَّابعة الَّتي تقع تحت سيطرتهم"[31].

عقب ذلك الإعلان الدُّستوري، خرج الوضع عن السَّيطرة، وتوجَّه الرَّئيس هادي إلى عدن، وأعلن تراجعه عن الاستقالة الَّتي سبق وتقدَّم بها إلى مجلس النُّواب، اعتراضًا على ما آلت إليه الأوضاع، ودخلت البلاد في الفوضى نتيجة تعنُّت جماعة الحوثي واستمرارها في إسقاط مدن البلاد الواحدة تلو الأخرى.

استمرَّ التَّوتُّر حتَّى أُعلن عن انطلاق "عاصفة الحزم"، بقيادة السُّعوديَّة، في مارس عام 2015م. ومنذ ذلك التَّاريخ واليمن يعيش مرحلة صراع هويَّات مناطقيَّة، وصراع إقليمي. ولم يستطع الإقليم، ولا الأمم المتَّحدة، الدَّفع نحو تسوية سياسيَّة شاملة.

علاوة على ما ذُكِر، كانت هناك مجموعة معوِّقات أدَّت إلى عدم تطبيق اتِّفاق السِّلم والشَّراكة، مِنها: استمرار جماعة الحوثي في التَّصعيد العسكري، والتَّحالف غير المعلن بين الرَّئيس صالح وبين الحوثيِّين حينها، حيث كان يبارك الخطوات العسكريَّة الَّتي يقوم بها الحوثيُّون في المناطق الشَّماليَّة، وكان يوعز للقبائل بالقول: "افتحوا لهم الخطَّ الأسود"[32].

كما أنَّ وجود القوى الإقليميَّة على خطِّ الأزمة، وضعف قيادة المرحلة الانتقاليَّة، والنُّخبة السِّياسيَّة الَّتي كانت تشارك في صناعة العمليَّة الانتقاليَّة بشكل عامٍّ، أدَّى إلى إرباك المشهد السِّياسي، وخروج الوضع عن السَّيطرة. إضافة للتَّناقض الواضح والاختلاف الجوهري بين

---

30 الإعلان الدستوري.. المكمِّل لانقلاب الحوثيِّين، الجزيرة، في: 2015/1/6م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/if82iuz
تاريخ الاطلاع:2021/7/11م.

31 إبراهيم العاصي، دور التَّشريعات الدُّوليَّة الخاصَّة بحقوق الإنسان في الحدِّ مِن سيادة الدُّولة، المركز العربي للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، ط2019/1م: ص180.

32 يشير الخط الأسود –في العرف اليمني إلى الطريق المعبَّد بالأزفلت الَّذي تمرُّ عليه العربات والمركبات والشَّاحنات، والمقصود هنا ترك الحوثيِّين يمرُّون مِن الطُّرق المزفلتة دون اعتراضهم.

شركاء العمليَّة السِّياسيَّة الَّذي أتاح لجماعة الحوثي عدم الالتزام بتنفيذ الجوانب الأمنيَّة والعسكريَّة.

وهكذا، لم يصمد اتِّفاق السِّلم والشَّراكة، لأنَّه لم يبن على أسس صحيحة، وكان على حساب العمليَّة الانتقاليَّة، والتَّحوُّل السِّياسي، والمبادرة الخليجيَّة، ومخرجات الحوار الوطني؛ لهذا كان مِن صالح جماعة الحوثي؛ باعتبارها الطَّرف الأقوى عسكريًّا حينها.

ومثل هذه التَّسويات مآلها الفشل، لأنَّها لم تكن إلَّا "نصف حلٍّ يضاف إلى أنصاف الحلول الَّتي اشتُهر بها اليمن"[33]. كما أنَّ إشراف المبعوث الأممي على تنفيذ الاتِّفاق مِن ضمن العوامل الَّتي أدَّت إلى فشله؛ لأنَّه كان يتصرَّف وفقًا للمصالح الدُّوليَّة، ويتجاهل مصالح القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة الَّتي وقَّعت على الاتِّفاق.

ثالثًا: "اتِّفاق استكهولم" بين الحكومة وبين جماعة الحوثي (2018م)

هي اتِّفاقيَّة وقِّعت بين الحكومة اليمنيَّة وبين جماعة الحوثي برعاية المبعوث الأممي إلى اليمن، "مارتن غريفيث"، وجرى التَّوصُّل لها، باستكهولم في السُّويد، يوم 13 ديسمبر 2018م. و"تتكوَّن الاتِّفاقيَّة مِن ثلاثة محاور رئيسة: اتِّفاق حول مدينة الحديدة، وموانئ الحديدة والصَّليف ورأس عيسى، وآليَّة تنفيذيَّة حول تفعيل اتِّفاقيَّة تبادل المحتجزين، وإعلان تفاهمات حول تعز"[34].

كشفت هذه الاتِّفاقيَّة عن استعداد بعض القوى اليمنيَّة للتَّوقيع على الاتِّفاقيَّات بناء على الرَّغبات الإقليميَّة والدُّوليَّة، ولو على حساب المصالح العليا لليمنيِّين. ولأنَّ تلك الاتِّفاقيَّة لم تكن واقعيَّة، فقد فشلت قبل البدء في تنفيذها، وذلك لعدَّة أسباب، مِنها: الغموض في بنودها، كما أنَّها كانت وفقًا للمصالح الدُّوليَّة والإقليميَّة. "وكان هدف الحركة الحوثيَّة مِن

33 عبدالنَّاصر المودع، التَّسوية السِّياسيَّة في اليمن: المعوِّقات والآفاق، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدَّوحة، 2016م: ص12.

34 عام بعد اتِّفاقيَّة استكهولم أين نحن الآن؟، موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتَّحدة لليمن، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/ThjusTd

تاريخ الاطلاع:2021/7/11م.

الاتِّفاق وقف العمليَّات العسكريَّة الحكوميَّة الَّتي كانت تطرق أبواب الحديدة، وقد نجحت في ذلك"[35].

كما أنَّ تركيز الاتِّفاق على الوضع الإنساني بصورة كبيرة جعله غير ذي جدوى؛ لأنَّه لم يتطرَّق للوضع السِّياسي والعسكري بشكل جذري، فضلًا عن ذلك فإنَّ تجزئة الحلِّ مِن خلال اختزال الاتِّفاق على منطقة جغرافيَّة محدَّدة (الحديدة وموانئها) أدَّى إلى عدم نجاح الاتِّفاق.

رابعًا: "اتِّفاق الرِّياض" بين الحكومة وبين المجلس الانتقالي (2019م)

على إثر تشكيل "المجلس الانتقالي" الجنوبي، في 11 مايو2017م[36]، و"سيطرته في 20 أغسطس 2019م، على عدن والاستيلاء على المباني الرَّسميَّة فيها والمعسكرات"[37]، كان مِن الواضح أنَّ الوضع في المناطق الجنوبيَّة المحرَّرة، وخاصَّة في إقليم عدن، ليس على ما يرام. فـ"المجلس الانتقالي"[38] يعلن بوضوح أنَّه يسعى لفصل المناطق الجنوبيَّة عن الشَّماليَّة، وإقامة دولة جنوبيَّة على حدود ما قبل 1990م.

عقب فشل "المجلس الانتقالي" في فرض الأمر الواقع في المناطق الجنوبيَّة، خصوصًا بعد هزيمته عسكريًّا في محافظة شبوة، قبل بالحوار مع الحكومة الشَّرعيَّة، وتوِّج ذلك الحوار بـ"اتِّفاق الرِّياض" برعاية سعوديَّة، وقد جرى الاتِّفاق على بنود رئيسة، مِنها: تشكيل حكومة كفاءات سياسيَّة لا تتعدَّى (24) وزيرًا، يعيِّن الرَّئيس أعضاءها بالتَّشاور مع رئيس الوزراء

35 عادل دشيلة، الاتِّفاقات السِّياسيَّة اليمنيَّة بين عامي (1990م–2020م).. دراسة تحليليَّة، المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات الإستراتيجيَّة، 2020م: ص12.

36 صالح البيضاني، وجوه في الحرب.. شخصيَّات يمنيَّة لمعت في مرايا الأحداث، (AlaanPublishing Co)، 2019م: ص105.

37 كيف تراكمت التَّوتُّرات في جنوب اليمن منذ العام 2017؟، مونت كارلو، في: 2019/8/28م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/1hweV5o
تاريخ الاطلاع:2021/7/11م.

38 تأسَّس المجلس الانتقالي الجنوبي في 4 مايو 2017م، برئاسة محافظ عدن السَّابق، اللواء عيدروس الزُّبيدي، ويتكوَّن المجلس مِن 24 عضوًا، ويضمُّ الجمعيَّة الوطنيَّة الجنوبيَّة، الَّتي شكَّلها في 30 نوفمبر 2017م، وهي تضمُّ 303 عضوًا. وتقدِّم دولة الإمارات كافَّة أنواع الدَّعم، المالي والعسكري والسِّياسي والدُّبلوماسي، للمجلس.

والمكوِّنات السِّياسيَّة، على أن تكون الحقائب الوزاريَّة مناصفة بين المحافظات الجنوبيَّة والشَّماليَّة، إضافة إلى ملحق للتَّرتيبات الاقتصاديَّة، والعسكريَّة، والأمنيَّة، بين الطَّرفين[39].

جرى تطبيق بعض الجوانب السِّياسيَّة مِن الاتِّفاق دون الجوانب الأمنيَّة والعسكريَّة، وهذا بدوره أدَّى إلى تمدُّد الانتقالي عسكريًّا في أرخبيل سُقطرى، وإسقاطها بيد مجاميعه المسلَّحة، بدعم إماراتي واضح؛ وكذلك إعلانه للإدارة الذَّاتيَّة في الجنوب، في أبريل 2020م[40]، إلَّا أنَّه فشل في تحقيقها نتيجة عدم وجود حاضنة شعبيَّة له، خاصَّة في المحافظات الشَّرقيَّة ذات المساحة الجغرافيَّة الكبيرة والثَّروة الطَّبيعيَّة، وكذلك نتيجة المعارضة الشَّديدة مِن الإقليم والجامعة العربيَّة، وحتَّى مِن الدُّول دائمة العضويَّة في مجلس الأمن الدُّولي، ومِنها الولايات المتَّحدة، والَّتي تعارض بشدَّة فصل المناطق الجنوبيَّة عن الشَّماليَّة.

ويبدو أنَّ "المجلس الانتقالي" كان يهدف مِن الشَّراكة في الحكومة الشَّرعيَّة الحصول على التَّمويل للمجاميع المسلَّحة التَّابعة له، وكذلك توفير الخدمات الأساسيَّة للمناطق الواقعة تحت سيطرته، وتوسيع علاقاته مع دول الإقليم.

في الوقت ذاته كان المجلس يمنع عودة مجلس النُّواب إلى عدن، ويرفض السَّماح بعقد جلساته في المحافظات الجنوبيَّة، لكنَّه يطالب بعودة الحكومة! هذا التَّناقض في سياسة المجلس يشير إلى أنَّه جاء إلى "اتِّفاق الرِّياض" بهدف تكتيكي مرحلي، ومِن ثمَّ تنفيذ مشروعه السِّياسي الخاص، كما فعلت جماعة الحوثي بعد التَّوقيع على "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"، إلَّا أنَّ الظُّروف غير مهيَّئة له للقيام بأيِّ عمل عسكري كامل لتثبيت مشروعه السِّياسي.

---

39 نصُّ "اتِّفاق الرِّياض" بين الحكومة اليمنيَّة والانتقالي الجنوبي (وثيقة)، وكالة الأناضول، في: 2019/11/5م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/PmU9IlB

تاريخ الاطلاع: 2021/7/11م.

40 إعلان الإدارة الذَّاتيَّة في جنوب اليمن.. الخلفيَّات والتَّداعيات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، في: 2020/4/30م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:

https://cutt.ly/AmU98uG

تاريخ الاطلاع: 2021/7/11م.

مع ذلك، ورغم الدَّعم الإقليمي والدُّولي الَّذي حظي به "اتِّفاق الرِّياض"، إلَّا أنَّ البنود الأمنيَّة والعسكريَّة مِنه كان مصيرها الفشل، ويعود ذلك إلى أسباب عدَّة، أهمُّها:

– رغبة "المجلس الانتقالي" في استمرار تشكيل كياناته المسلَّحة وفق رؤيته الخاصَّة، ورفض ضمِّها للمؤسَّسات الأمنيَّة والعسكريَّة التَّابعة للدَّولة.

– عدم وجود ضغوط حقيقيَّة مِن قِبل السُّعوديَّة، راعية الاتِّفاق، على "المجلس الانتقالي" بضرورة تطبيق الجوانب الأمنيَّة والعسكريَّة.

– الرَّغبة الإماراتيَّة في استمرار "المجلس الانتقالي" كيانًا مسلَّحًا خارج إطار الدَّولة. فهي مَن تموِّله عسكريًّا وماليًّا. ولهذا، العامل الإقليمي له دور كبير في عدم تطبيق الجوانب العسكريَّة والأمنيَّة، خصوصًا وأنَّ هذا الملفَّ مرتبط بالإمارات مباشرة. وقد أوضح التَّقرير السَّنوي لمفوض الأمم المتَّحدة السَّامي لحقوق الإنسان بأنَّ الإمارات تدعم "المجلس الانتقالي" عسكريًّا[41].

– التَّناقضات بين طرفي التَّحالف العربي (السُّعوديَّة والإمارات).

– استمرار الحرب في المناطق الشَّماليَّة بين الدَّولة وبين جماعة الحوثي، ما جعل الدَّولة تتساهل مع ما يقوم به "المجلس الانتقالي"؛ نظرًا لعدم قدرتها على مواجهة الجميع في آن واحد.

– قبول الحكومة بتنفيذ الجوانب السِّياسيَّة مِن الاتِّفاق فقط، ما أدَّى إلى تعثُّر تنفيذ الملحق العسكري والأمني.

41 مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والأربعون، 9– 27 سبتمبر 2019م، البند (2) مِن جدول الأعمال، التَّقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام: ص35.

إيقاف الحرب والصِّراع مطلب شعبي كقضيَّة رئيسة

أظهر المؤشِّر اليمني أنَّ 32% مِن المستجيبين للاستطلاع، يرون –حول سؤال: ما هي القضيَّة الأهم الَّتي يجب التَّركيز عليها في الوقت الرَّاهن في اليمن، أنَّ "إيقاف الحرب والصِّراع المسلَّح بين جميع الأطراف المنخرطة فيه" تمثِّل القضيَّة الأولى الَّتي يجب التَّركيز عليها، والعمل على إنجازها، تليها مباشرة مِن حيث الأهميَّة قضيَّة "تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين" بنسبة 19%.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YAC)، سبتمبر 2021م، شكل رقم (31): القضيَّة الأساسيَّة الَّتي يجب أن يركَّز عليها في الوقت الرَّاهن.

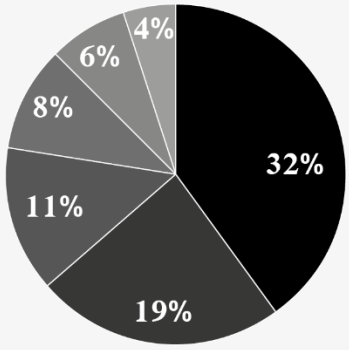

- إيقاف الحرب بين جميع الأطراف
- تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي
- وقف ارتفاع الأسعار وغلا المعيشة
- توفير الأمن والأمان والأستقرار
- وقف تدهور العملة وتوحيدها بين مناطق الشرعية والحوثين
- لا اعرف

المبادرات والحوارات السِّياسيَّة لحلِّ الأزمة (2014م- 2021م)

مِن الواضح أنّه، وخلال الفترة الماضيَّة، وخصوصًا منذ سقوط العاصمة صنعاء عسكريًّا بيد جماعة الحوثي، حدثت عدَّة مبادرات، مِنها ما أعلن عنه، ومِنها ما لم يعلن عنه حتَّى كتابة هذه السُّطور. وسوف نتطرَّق في هذا المبحث إلى ذكر بعض هذه المبادرات التي تمَّ الاعلان عنها، وتلك الَّتي لم يعلن عنها:

أوَّلًا: مبادئ مسقط (أبريل 2015م)

بعد انطلاق "عاصفة الحزم" جرت محاولات لوقف إطلاق النَّار والدُّخول في تسوية شاملة، وتمَّ التَّوافق على بعض النِّقاط الَّتي يمكن البناء عليها كخطوة أولى لتحقيق السَّلام والدُّخول في تسوية شاملة للأزمة اليمنيَّة.

نصَّت مبادئ مسقط على: "انسحاب الحوثيِّين والقوَّات الموالية للرَّئيس السَّابق، علي عبد الله صالح، مِن جميع المدن اليمنيَّة، وإعادة الآليَّات العسكريَّة والذَّخائر الَّتي تمَّ الاستيلاء عليها مِن الجيش. وعودة الرَّئيس، عبدربه منصور هادي، وحكومة خالد بحَّاح، وإجراء انتخابات برلمانيَّة ورئاسيَّة مبكِّرة. وتحوُّل الحوثيِّين إلى حزب سياسي، وعقد مؤتمر للمانحين مِن أجل المساعدات، ودخول اليمن لمجلس التَّعاون الخليجي"[42].

لم تستغل تلك الفرصة، نظرًا لتفكير بعض الجماعات المسلَّحة، بما في ذلك جماعة الحوثي، في قدرتها على حسم الموقف عسكريًّا، وهو ما لم يحدث. إضافة إلى ذلك، فإنَّ جماعة الحوثي وصلت إلى السُّلطة بالطَّريقة العسكريَّة، ورفضت تقديم أيِّ تنازلات جوهريَّة والعودة إلى الآليَّة التَّنفيذيَّة الخاصَّة بـ"المبادرة الخليجيَّة" و"مخرجات الحوار الوطني"، وحتَّى "اتِّفاق السِّلم والشَّراكة"! وفشلت هذه المبادئ كما فشلت الاتِّفاقات السَّابقة.

42 ناصر أبو عون، المبادرة العُمانيَّة لحلِّ الأزمة اليمنيَّة.. الأهداف والمحاور والمبادئ، أثير، في: 2015/4/20م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/am5XNml

تاريخ الاطلاع:2021/7/10م.

ثانيًا: مفاوضات جنيف (2015م)

عُقِدت عدَّة مشاورات بين الحكومة وبين جماعة الحوثي، برعاية أمميَّة، خلال 2015م-2018م. ومِن هذه المفاوضات "مفاوضات جنيف- 1" (يونيو 2015م)، و"مفاوضات جنيف- 2" (ديسمبر 2015م)، و"مفاوضات جنيف- 3" الَّتي انتهت قبل أن تبدأ (سبتمبر 2018م). لكنَّ كلَّ هذه المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود؛ نظرًا لعدم الجدِّيَّة في تحقيق السَّلام، وفشلت المنظَّمة الدُّوليَّة في مناقشة القضايا الجوهريَّة الَّتي أدَّت إلى اندلاع الحرب في البلاد. كما أنَّ هذه النِّقاشات كانت تركِّز على قضايا ثانويَّة، مثل القضايا الإنسانيَّة وغيرها.

ثالثًا: مباحثات ظهران الجنوب (أبريل 2016م):

عقدت عدَّة مباحثات سواء بين السُّعوديَّة وجماعة الحوثي، أو بين الحكومة الشَّرعيَّة وجماعة الحوثي، وجرى التَّوصُّل -في شهر أبريل 2016م- إلى تفاهمات لوقف التَّصعيد على الحدود بين السُّعوديَّة وجماعة الحوثي؛ والعمل على العودة إلى العمليَّة السِّياسيَّة. وأيضًا تمَّ الاتِّفاق على خطوات عمليَّة لوقف العمليَّات العسكريَّة على مستوى المحافظات اليمنيَّة.

لم تنشر بنود تلك الاتِّفاقات على وسائل الاعلام بشكل واضح؛ وتخلَّل تلك الفترة "عمليَّات تبادل أسرى،.. وزيارات عدَّة ممثِّلين عن الحوثيِّين إلى السُّعوديَّة، وفي مقدِّمتهم رئيس وفد الجماعة المفاوض، محمد عبد السَّلام"[43].

ويبدو أنَّ جماعة الحوثي كانت تهدف مِن وراء المباحثات مع الجانب السُّعودي إلى انتزاع شرعيَّة سياسيَّة، باعتبارها قوَّة سياسيَّة فرضت نفسها في الواقع، وحاولت إقناع الجانب السُّعودي بضرورة عقد اتِّفاق معها بعيدًا عن الحكومة اليمنيَّة. غير أنَّ الجانب السُّعودي

43 عام على هدنة الحوثيِّين مع السُّعوديَّة: فشل بسرعة قياسية، العربي الجديد، في: 2017/3/8م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/ixvATmn

تاريخ الاطلاع: 2021/7/15م.

فيما يبدو رفض ذلك، وأصرَّ على استمرار المشاورات بين الجانب الحكومي اليمني وبين جماعة الحوثي، وهو ما تمَّ فعلًا.

وقد توصَّل الطَّرفان (الحكومي وجماعة الحوثي) إلى تفاهمات على وقف إطلاق النَّار في المحافظات، وتشكيل لجان ميدانيَّة للإشراف على سريان الهدنة، ومِن ثمَّ الدُّخول في حوار سياسي واسع. ولكن –في نهاية المطاف– وعندما رأت جماعة الحوثي أنَّ الاتِّفاق سيكون بينها وبين الحكومة اليمنيَّة فقط رفضت وانسحبت، ممَّا أدَّى إلى فشل المباحثات.

رابعًا: حوار الكويت (2016م):

انطلق حوار الكويت في أبريل 2014م، واستمرَّ لمدة أربعة أشهر تقريبًا، وعقِدت خلاله أكثر مِن أربع جولات مِن الحوار بين الحوثيِّين والحكومة الشَّرعيَّة، وتعرَّضت خلالها الحكومة الشَّرعيَّة لضغوط لتقديم تنازلات مِن قبل الإقليم، بما في ذلك السُّعوديَّة، وضغوط مِن قبل المجتمع الدُّولي، وكانت دولة الكويت تسعى للوصول لاتِّفاق وقف الحرب؛ غير أنَّ جماعة الحوثي أفشلت المساعي الكويتيَّة، كما عبَّر عن ذلك المبعوث الأممي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشِّيخ أحمد.

وقد تقدَّم كلُّ طرف برؤيته للحلِّ خلال حوار الكويت؛ فركَّزت رؤية وفد الحوثي الذي يضم ممثِّلين عن "المؤتمر الشَّعبي العام"، جناح الرَّئيس صالح، على:

أوَّلًا: تشكيل سلطة تنفيذيَّة توافقيَّة تستلم مؤسَّسات الدَّولة مِن كلِّ الأطراف، وتقوم بمتابعة إعمار ما خلَّفته الحرب، وتشكيل لجنة أمنيَّة توافقيَّة مِن مهامها الرَّئيسة: الإشراف على الانسحاب مِن كلِّ الأطراف، مع ضمان محاربة "القاعدة" و"داعش"، وتسليم الأسلحة الثَّقيلة، وأيُّ مهام أخرى يُتَّفق عليها.

ثانيًا: استئناف الحوار السِّياسي.

ثالثًا: الجانب الإنساني، وتضمَّن ملف الأسرى والمعتقلين والمفقودين، ورفع الحصار بكلِّ أشكاله.[44]

44 أهمُّ بنود الرُّؤية الوطنيَّة للحلِّ السِّياسي والأمني في اليمن على طاولة مفاوضات الكويت، المنار، في: 2016/4/30م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/Bn2pdGz

في نهاية المطاف، رفض الحوثيُّون التَّخلِّي عن السِّلاح؛ وفشل حوار الكويت، وخرج وصرَّح ممثَّل الأمين العام للأمم المتحدة، ولد الشِّيخ: أنَّ "الحوثيِّين ليسوا مستعدِّين للتَّنازل، ولا يمكن أن يكون هناك حلٌّ إذا ما أراد الحوثيُّون التَّمسُّك بسلاحهم، أو أن تكون لهم قوَّة عسكريَّة خارج إطار الدَّولة"[45].

ولم يقدِّم وفد جماعة الحوثي والرَّئيس صالح أيَّ تنازلات حقيقيَّة، بل تمسَّكا بالبدء بالعمليَّة السِّياسيَّة. لهذا، لا تزال جماعة الحوثي –منذ ذلك الوقت– تطالب بالبدء بالملفِّ السِّياسي دون العسكري والأمني، وفتح المطارات والموانئ دون رقابة. وفي حال تمَّ ذلك، دون تنفيذ الجوانب العسكريَّة والأمنيَّة، فهذا يعني الاعتراف بها كسلطة أمر واقع. وهو ما تسعى إليه الجماعة وحلفاؤها في الإقليم. والاعتراف بها كسلطة أمر واقع هو ما ترفضه الحكومة اليمنيَّة مطلقًا.

وقد تضمَّنت رؤية الحكومة اليمنيَّة للحلِّ، خلال مؤتمر الكويت، عشرة بنود أساسيَّة، مِنها:

الانسحاب مِن مؤسَّسات الدَّولة، وتسليم كافَّة المؤسَّسات والوحدات المدنيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة للحكومة، كما نصَّت على سحب ما يُسمَّى باللِّجان الثَّوريَّة مِن مؤسَّسات الدَّولة، ورفع يد الحوثي عن البنك المركزي، وأكَّدت ضرورة إلغاء كلِّ القرارات الَّتي صدرت عن جماعة الحوثي، وتسليم الأخيرة وحلفاؤها جميع السِّجلَّات، والوّثائق، والمحفوظات، والبّيانات الرَّسميَّة الَّتي جرى نهبها مِن داخل أجهزة ومؤسَّسات الدَّولة، وفي مقدِّمتها المتعلِّقة بأمن الدَّولة وتاريخها، والتُّراث والمخطوطات، وأن تقدِّم المعلومات التَّفصيليَّة على مستوى كلِّ جهاز على حدة، بالوثائق والبيانات الَّتي تمَّ نسخها أو نقلها أو تعديلها أو تزويرها.[46]

تاريخ الاطلاع: 2021/6/21م.

45 ولد الشِّيخ أحمد: يكشف خفايا مشاورات الكويت المغلقة حول اليمن، روسيا اليوم، في: 2018/3/2م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/fhj6csK

تاريخ الاطلاع: 2021/6/21م.

46 وثيقة حصل عليها الباحث.

وتضمَّنت الرُّؤية الحكومية مشروع ترتيبات استكمال الانتقال السِّياسي، بما في ذلك تنفيذ "مخرجات الحوار الوطني"، و"المبادرة الخليجيَّة"، والقرار الدُّولي (2216)، والاستفتاء على مشروع الدُّستور الجديد، والإعداد للانتخابات العامَّة، وفقًا للدُّستور الجديد.. إلخ.[47]

ومِن خلال رؤية الحكومة في مؤتمر الكويت، يبدو أنَّها كانت تطمح لعودة الوضع إلى ما قبل انقلاب 21 سبتمبر 2014م، وكانت الوقائع على الأرض قد تغيَّرت عسكريًّا وأمنيًّا. ولم يكن بالإمكان تنفيذ ذلك، خصوصًا وأنَّ جماعة الحوثي كانت في تحالفت مع الرَّئيس صالح –حينها. وكان ما يزال "المؤتمر الشَّعبي العام" يناور ويسعى لإخراج هادي مِن السُّلطة، وبناء عمليَّة انتقاليَّة جديدة، دون العودة إلى قرارات مجلس الأمن الدُّولي، وخاصَّة القرار (2216)، والَّذي فرض عقوبات على الرَّئيس صالح[48].

أمَّا وفد جماعة الحوثي فقد كان يسعى إلى إلغاء "مخرجات الحوار الوطني"، و"المبادرة الخليجيَّة"، واستبدالهما بـ"اتِّفاق السِّلم والشَّراكة".

وهكذا نتيجة عدم الوصول إلى حلول واقعيَّة لنزع السِّلاح والدُّخول في تسوية سياسيَّة شاملة فشل المؤتمر.

خامسًا: مبادرة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري (2016م)

تقدَّم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، "جون كيري"، بمبادرته لحلِّ الأزمة اليمنيَّة، خلال فترة ولد الشِّيخ، وكانت المبادرة تعبِّر عن موقف الحزب الدِّيمقراطي الَّذي كان يحكم أمريكا –آنذاك، وهو الَّذي يسعى لإيجاد حلٍّ دبلوماسي اليوم في اليمن.

نصَّت "مبادرة كيري" على مسار أمني وسياسي، والانسحاب مِن صنعاء والمناطق الأخرى، وتسليم السِّلاح الثَّقيل لطرف ثالث، وتشكيل حكومة وحدة وطنيَّة تضمُّ جميع الأطراف[49].

---

47 نفس المرجع السَّابق.

48 قرار مجلس الأمن التَّابع للأمم المتَّحدة، رقم 2216، وزارة الخارجيَّة وشئون المغتربين، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/wmXqrZ8
تاريخ الاطلاع: 2021/7/17م.

49 انظر:

غير أنَّ تحدِّيَّات شتَّى وقفت أمام المبادرة، مِنها: أنَّها "تفتقر إلى آليَّات التَّنفيذ... أمَّا بالنِّسبة لهويَّة الطَّرف الثَّالث المحايد الَّذي مِن المحتمل أن يتمَّ تسليم جميع الأسلحة إليه، فإنَّه لا يزال لغزًا، ولم يتحمَّس السُّعوديُّون لهذه الفكرة"[50]. إضافة إلى انعدام الثِّقة بين الحكومة وبين جماعة الحوثي، وإصرار الجماعة على تشكيل حكومة شراكة سياسيَّة، ووقف العمليَّات العسكريَّة للتَّحالف، ومِن ثمَّ مناقشة القضايا الأمنيَّة والعسكريَّة وغير ذلك، بينما كانت الحكومة تصرُّ على تنفيذ الجانب العسكريّ وفقًا للقرار الدُّولي (2216).

هذه الصُّعوبات هي نفس الصُّعوبات الَّتي كانت تواجه المبادرات السَّابقة. لذا، يرى مراقبون أنَّ تلك المبادرة كانت بناءً على نصائح إقليميَّة، وكان الهدف مِنها استبدال القيادات الَّتي تدير مؤسَّسة الرِّئاسة والحكومة؛ غير أنَّ رفض الرِّياض والحكومة اليمنيَّة للفكرة مِن الأساس عطَّل المبادرة.

سادسًا: مبادرة وزير الدِّفاع الأمريكي الأسبق، جيمس ماتيس (2018م)

"جيمس ماتيس"، وزير الدِّفاع الأمريكي الأسبق، وضع هو الآخر رؤية أخرى للحلِّ في اليمن، تركَّزت على ثلاث نقاط أساسيَّة، وهي: "منطقة حدوديَّة عازلة، وتحييد الصَّواريخ الباليستيَّة والسِّلاح الثَّقيل الآخر، ومنطقة حكم ذاتي لجماعة الحوثي"[51]. هذه الرُّؤية ركَّزت على أمن السُّعوديَّة، بحيث تكون هناك منطقة منزوعة السِّلاح على الحدود مع السُّعوديَّة.

Kerry announces new Yemen peace initiative, Middle East Eye, published on 25 August 2016, accessed: 12 July 2021, at:
https://cutt.ly/mmOHQxy

50 بلال صعب، لن تجدي خطط سلام واشنطن ولا الرِّياض في اليمن، مركز رفيق الحريري للشَّرق الأوسط، في: 2016/10/5م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/fQiwrVr
تاريخ الاطلاع: 2021/7/28م.

51 ماتيس يدعو إلى وقف الحرب في اليمن خلال 30 يوما، وكالة الأناضول، في: 2018/10/31م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/7mXwLtC
تاريخ الاطلاع: 2021/7/18م.

كان أخطر ما في الرُّؤية –بحسب ما يراه الكثير مِن المتابعين للشَّأن اليمني– إعطاء جماعة الحوثي حكمًا ذاتيًّا؛ ما سيكون له تداعياته الخطيرة على السِّلم الأهلي والنَّسيج المجتمعي، إذ سوف تطالب مجموعات أخرى بحكم ذاتي مماثل. وهو ما يعني إلغاء مشروع الدَّولة الاتِّحاديَّة الَّذي اتَّفق عليه اليمنيُّون في "مخرجات الحوار الوطني".

ولأنَّ هذه الرُّؤية كانت بعيدة عن الواقع، فربَّما تصوَّر وزير الدِّفاع الأمريكي أنَّ تجربة شمال العراق يمكن تكرارها في شمال اليمن، فإنَّها لم تلق ترحيبًا مِن جانب الحكومة اليمنيَّة.

سابعًا: الإعلان المشترك لوقف إطلاق النار (2020م)

أطلق مبعوث الأمين للعام للأمم المتَّحدة، مارتن غريفيث، الإعلان المشترك، والَّذي نصَّ على العديد مِن القضايا الإنسانيَّة، والسِّياسيَّة، والاقتصاديَّة...، في إطار ثلاث مقترحات فرعيَّة، وهي: وقف إطلاق النَّار على الصَّعيد الوطني، على أن يكون فريق مراقبة وقف إطلاق النَّار بقيادة الأمم المتحدة، وترتيب تقاسم الموارد..، واستئناف مفاوضات السَّلام[52]. وتضمَّنت المبادرة قضايا إنسانيَّة أخرى، بما فيها قضيَّة "الأسرى، والرَّواتب، والمطارات، والموانئ، وآليَّة تنفيذيَّة لفتح وتشغيل مطار صنعاء الدُّولي"[53].

لم تلق المبادرة أيَّ تجاوب مِن قِبل جماعة الحوثي. وجرى بعد ذلك بعض التَّعديلات عليها؛ لكنَّ الحكومة اليمنيَّة رفضت "مسوَّدة الإعلان المشترك للحلِّ السِّياسي الشَّامل في البلاد، الَّتي تقدَّم بها مبعوث الأمم المتَّحدة، "مارتن غريفيث"، واعتبرت التَّعديلات الَّتي أجراها غريفيث لمسودَّة مقترحات حلِّ الأزمة منحازة لجماعة الحوثي"[54].

---

52 انظر:

Jalal, Ibrahim. Yemen's Joint Declaration: A bigger repeat of the stalled Hodeida Agreement?, Middle East Institute, published on 04 March 2021, accessed: (10July 2021), at:
https://cutt.ly/zmTyBv7

53 انظر: النَّصَّ الكامل لمسودَّة الإعلان المشترك الَّذي أعدَّه مكتب غريفيث لوقف إطلاق النَّار واستئناف المشاورات السِّياسيَّة، المصدر أون لاين، في: 2020/7/11م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:

https://cutt.ly/XmG7teB

تاريخ الاطلاع: 2021/7/15م.

54 الحكومة اليمنيَّة ترفض مقترحا أمميًّا معدَّلا لحلِّ الأزمة وتصفه بالمنحاز، إندبندنت عربيَّة، في: 2020/7/27م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:

يذكر أنَّ غريفيث تحدَّث أنّ جماعة (أنصار الله) الحوثيَّة لم تقدِّم تنازلات جوهريَّة فيما يخصُّ الجوانب العسكريَّة والأمنيَّة، بل طالبت بتنفيذ الجوانب الإنسانيَّة كمرحلة أولى. وفي آخر إحاطة له لمجلس الأمن الدُّولي، في منتصف يونيو 2021م، قال غريفيث: "ما زال (أنصار الله) يصرُّون على اتِّفاق منفصل بشأن موانئ الحديدة، ومطار صنعاء، كشرط أساسي مسبق لوقف إطلاق النَّار وإطلاق العمليَّة السِّياسيَّة...، بينما تصرُّ الحكومة اليمنيَّة على أن يجري الاتِّفاق على كلِّ هذه القضايا، أي: الموانئ، والمطار، ووقف إطلاق النَّار، وإطلاق العمليَّة السِّياسيَّة وتنفيذها كحزمة واحدة، مع التَّركيز على بدء وقف إطلاق النَّار"[55].

ويتَّضح أنَّ المبادرات والمشاورات الَّتي رعتها الأمم المتَّحدة وصلت إلى طريق مسدود؛ نظرًا لتعنُّت بعض الأطراف، وخصوصًا الجماعات المسلَّحة الَّتي وصلت إلى السُّلطة بالسِّلاح؛ ولهذا فإنَّ استمرار المشاورات بدون وجود ضغوط حقيقيَّة على الأطراف الَّتي ترفض الحلَّ السِّلميَّ ستبقى مجرد لقاءات وزيارات لا معنى لها مِن النَّاحية العمليَّة.

ثامنًا: المبادرة السَّعوديَّة لحلِّ الأزمة في اليمن (2021م)

أعلنت السَّعوديَّة، في 23 مارس 2021م، مبادرتها للسَّلام في اليمن. والَّتي شملت "وقف إطلاق النَّار في أنحاء البلاد، تحت إشراف الأمم المتَّحدة، وبدء المشاورات بين الأطراف اليمنيَّة للتَّوصُّل إلى حلٍّ سياسي للأزمة، برعاية الأمم المتَّحدة، بناء على مرجعيَّات قرار مجلس الأمن الدُّولي (2216)، و"المبادرة الخليجيَّة" وآليَّتها التَّنفيذيَّة، و"مخرجات

https://cutt.ly/dmG2XZ0

تاريخ الاطلاع: 2021/7/15م.

55 انظر:

RIEFING TO UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL BY THE SPECIAL ENVOY FOR YEMEN – MARTIN GRIFFITHS, published on 15 June 2021, accessed: 15 July 2021, at:

https://cutt.ly/smG0ZGm

الحوار الوطني الشَّامل". وتعطي المبادرة مكاسب عدَّة للحوثيِّين، مِنها وقف إطلاق النَّار، وفتح مطار صنعاء لبعض الوجهات الدُّوليَّة والإقليميَّة، والسَّماح باستيراد الغذاء والوقود"[56].

"رفض الحوثيُّون [...] وقف إطلاق النَّار المقترح مِن السَّعوديَّة، واشترطوا رفع الحصار بشكل كامل"[57]. ومِن خلال هذا الرَّفض المتواصل للمبادرات والحلول السِّلميَّة، يتَّضح أنَّ "المسألة على المستوى المحلي شديدة التَّعقيد، بعد ستِّ سنوات مِن الحرب، فهناك حالة مِن الانقسام المناطقي والمذهبي الَّتي يصعب تجاوزها، وهي تتجاوز قضيَّة الشَّراكة في الحكم وفق التَّصوُّر الدُّولي لحلِّ النِّزاع"[58].

في الواقع، القوى اليمنيَّة لها باع طويل في تقديم الرُّؤى والأفكار فيما يخصُّ حلَّ الصِّراعات السِّياسيَّة والعسكريَّة والقبول بالتَّسويات السِّياسيَّة؛ وقد خاض بعضها الكثير مِن الحوارات والنِّقاشات، وأبرمت عدَّة اتِّفاقيَّات فيما بينها، لكنَّ أغلب تلك الاتِّفاقيَّات لم تطبَّق –كما ذكر سابقًا، وبعض النِّقاشات حول بناء السَّلام كانت تفشل قبل أن يتمَّ التَّوقيع على ما توصَّل إليه المتحاورون، وهنا تكمن المشكلة.

كما أنَّ وجود جماعات مسلَّحة، ونخب سياسيَّة لا تفكِّر إلَّا في مصالحها الخاصَّة، ولا تعنى بمصالح الشَّعب العليا، يجعل رؤى هذه الكيانات قاصرة وغير قابلة للبقاء؛ لأنَّها تعالج مشاكل جماعات بعينها، ولا تعالج كلَّ القضايا العالقة. وبهذا يتَّضح أهميَّة التَّفكير بعمق حول تفكير النُّخب السِّياسيَّة والجماعات المسلَّحة في تصوُّرها للسَّلام.

---

56 المبادرة السُّعوديَّة للسَّلام في اليمن.. إغراءات كبيرة للحوثيِّين وإشارات لبايدن، عربي بوست، في: 2021/3/22م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/exvywcd

تاريخ الاطلاع: 2021/7/11م.

57 الحوثيُّون يرفضون مبادرة السُّعوديَّة بوقف إطلاق النَّار في اليمن، المملكة، في: 2021/3/23م، متوفِّر على الرَّابط التَّالي: https://cutt.ly/pxQwT7A

تاريخ الاطلاع: 2021/7/11م.

58 أنور العنسي، الحرب في اليمن: التَّعقيدات الدَّاخليَّة ومصادر التَّمويل الدَّائيَّة للصِّراع، بي. بي. سي.، في: 2021/3/25م، متوفِّر على الرَّابط: https://cutt.ly/5nZTuoi

تاريخ الاطلاع: 2021/7/12م.

تاسعًا: مبادرة الحوثيين بخصوص مأرب:

اعلنت الحركة الحوثيَّة مبادرة خاصَّة بمأرب، وسلَّمتها للوفد العماني. وتنصُّ المبادرة على (9) نقاط أساسيَّة، مِنها: تشكيل قوَّة أمنيَّة مشتركة، بقيادة مشتركة مِن أبناء مأرب، لإدارة الشُّئون الأمنيَّة في المحافظة، تتبع الإدارة المشتركة لقيادة المحافظة المشتركة، وإخراج كافَّة القوَّات الأجنبيَّة. وتشكيل لجنة لإصلاح أنبوب صافر. والإفراج عن كلِّ المخطوفين مِن أبناء مأرب.[59]

59 للاطلاع على نصِّ المبادرة يُنظر: موقع المسيرة نت –التَّابع لجماعة الحوثي، متوفِّر على الرَّابط التَّالي:
https://cutt.ly/CWn2Ta4

تاريخ الاطلاع: 2021/9/3م.

رؤية الأطراف اليمنيَّة الرَّئيسة للتَّسوية السِّياسيَّة وبناء السَّلام:

لدى كلَّ الأطراف المتصارعة في اليمن وجهة نظر للتَّسوية السِّياسيَّة والسَّلام بشكل عام، وفقًا لمصالحها الخاصَّة، لكن لا يبدو أنَّ كلَّ هذه الأطروحات تتوافق مع مصالح اليمنيِّين بمختلف مشاربهم. لذلك، يسلِّط هذا المبحث الضَّوء على وجهات نظر القوى اليمنيَّة الدَّاخليَّة للسَّلام بناء على تصريحاتها، وبعض المبادرات الَّتي قدَّمتها خلال بعض الحوارات الَّتي تمَّت في الفترة الماضية.

عرَّف الأمين العام الأسبق للأمم المتَّحدة، بطرس غالي، بناء السَّلام بعد انتهاء الصِّراع بأنَّه "الإجراءات المتَّخذة في نهاية الصِّراع لتعزيز السَّلام ومنع عودة المجابهة المسلَّحة"[60]، غير أنَّ ما حصل خلال الفترات الماضية في اليمن، هو أنَّه بعد كلِّ صراع مسلَّح كان يتمُّ التَّوصُّل إلى سلام شكلي أو سلبي –إن صحَّ التَّعبير. ولأنَّ ذلك السَّلام المتوصَّل إليه لم يكن وفق رؤى واقعيَّة فقد كان مقدمة لتفجير الوضع عسكريًّا في وقت لاحق. وفي هذا الصَّدد، يؤكِّد "مايكل ليند"[61] بأنَّ السَّلام السَّلبي على الرَّغم مِن عدم استخدام القوَّة، عندما تنظر الأطراف إلى بعضها بعضًا كأعداء، وتحافظ على قدراتها العسكريَّة الرَّادعة... وقد يمنع توازن القوى عودة القتال، مع بقاء احتمال حدوث أزمة وحرب[62]. ولهذا، لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقيٌّ دون نزع سلاح الجماعات المسلَّحة واحتكاره بيد الدَّولة. والسَّلام الإيجابي يحتاج إلى قبول القوى المتصارعة ببعضها البعض، بناءً على القيم المشتركة. وهنا يمكن توضيح الملامح الرَّئيسة لرؤية الحكومة للسَّلام، وكذلك الجماعات الأخرى.

60 فهيل جلبي، بناء السَّلام..، مرجع سابق: ص17.

61 مايكل ليند: هو مؤلِّف كتاب "منع الصِّراعات العنيفة: إستراتيجيَّة الدُّبلوماسيَّة الوقائيَّة".

62 برنامج التَّدريب المهني، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصِّراعات، معهد السَّلام الأمريكي، 2006م: ص9.

أوَّلًا: رؤية الحكومة:

تتمسَّك الحكومة اليمنيَّة بعدد من المرجعيَّات التي يجب أن تتأسَّس عليها أيُّ تسوية سياسيَّة، وتتمثَّل في النِّظام الجمهوري، والدُّستور اليمني؛ ومخرجات الحوار الوطني، والمبادرة الخليجيَّة، وقرارات الشَّرعيَّة الدُّوليَّة، وأهمُّها (2216). وتطالب بأن يكون أيُّ تصوُّر لإنهاء الحرب وتحقيق السَّلام وفقًا لهذه المرجعيَّات.

وترى الحكومة اليمنيَّة –والأحزاب المنضوية تحت رايتها– أنَّ العودة إلى المرجعيَّات آنفة الذِّكر، وتخلِّي الجماعات المسلَّحة عن العنف، والانسحاب مِن المدن، وتسليم سلاح الدَّولة، ومِن ثمَّ الانتقال إلى الشَّراكة السِّياسيَّة، مِن خلال عمليَّة انتقاليَّة تقود إلى انتخابات ديمقراطيَّة، هو الطَّريق نحو الاستقرار الدَّائم. وهذا التَّصوُّر يبدو الأكثر واقعيَّة، لكنَّ الحكومة اليمنيَّة لا تمتلك المقوِّمات الأساسيَّة الَّتي يمكنها مِن خلالها تنفيذه.

ثانيًا: جماعة الحوثي (أنصار الله):

مِن وجهة نظر جماعة الحوثي لا يمكن تحقيق السَّلام إلَّا بخروج قوَّات "التَّحالف العربي"، ووقف العمليَّات العسكريَّة، والاعتراف بالجماعة ممثِّلًا شرعيًّا للشَّعب اليمني؛ ومِن ثمَّ الدُّخول في مرحلة انتقاليَّة سياسيَّة، دون الدُّخول في التَّفاصيل العسكريَّة والأمنيَّة؛ لأنَّ ذلك مِن مهام الحكومة الانتقاليَّة. وقد أوضحت الجماعة ذلك خلال رؤيتها في مؤتمر الكويت.

وبما أنَّ جماعة الحوثي جماعة عقائديَّة تؤمن بأحقِّيَّتها في الحكم، فإنَّ مفهوم التَّبادل السِّلمي للسُّلطة عبر صناديق الاقتراع يبدو غائبًا في أبجدياتها. فهي تسعى لتطبيق مفهوم "الولاية" وفق منظورها العقائدي المذهبي الخاص؛ وهذا ما لا تقبل به القوى السِّياسيَّة اليمنيَّة.

ولذلك، فالخلاف الحقيقي بين التَّيَّار الجمهوري وبين جماعة الحوثي يتمثَّل في النَّظريَّات الثِّيوقراطيَّة الَّتي تسعى الجماعة لاختزال السُّلطة وفقًا لها في أسرة محدَّدة. وبالتَّالي، تبقى وجهة نظر جماعة الحوثي غير واقعيَّة، واستمرارها في التَّمسُّك بها دون تقديم تنازلات جوهريَّة في رؤيتها العقدية الخاصَّة، يعني استمرار الحرب.

ثالثًا: رؤية المجلس الانتقالي

تتمثَّل رؤية "المجلس الانتقالي" للسَّلام في إقامة دولته المستقلة في المحافظات الجنوبيَّة، على حدود ما قبل 1990م. وقد أكَّد رئيسه عيدروس الزَّبيدي، أنَّ المجلس "يتمسَّك بالحلِّ العادل للقضيَّة الجنوبيَّة، والمتمثِّل في استعادة كامل تراب الدَّولة بحدودها قبل مايو 1990م"[63]. وحاول الانتقالي فرض رؤيته بالسِّلاح، لكنَّه لم ينجح في ذلك خلال الفترات الماضيَّة.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى "المجلس الانتقالي" إلى تمثيل المحافظات الجنوبيَّة تمثيلا حصريًّا في أيِّ تسوية سياسيَّة قادمة. ولا تزال رؤيته بعيدة عن الواقع، وغير قابلة للتَّطبيق مِن النَّاحية العمليَّة، فضلا عن النَّاحية القانونيَّة وغيرها. فمِن النَّاحية العمليَّة لا يسيطر المجلس إلَّا على أجزاء مِن محافظات الضَّالع، ولحج، وأبين، بالإضافة إلى مدينة عدن – فقط؛ بينما المحافظات الشَّرقيَّة ذات الثَّروة النِّفطيَّة والمساحة الجغرافيَّة، كمحافظة حضرموت وشبوة والمهرة، وأجزاء واسعة مِن أبين، ترفض رؤية "المجلس الانتقالي". وهذا يعزِّز توجُّهه ومحاولاته لفرض نفسه بالقوَّة العسكريَّة كسلطة أمر واقع، رغم أنَّه لا يزال هدفًا بعيد المنال. في حال استمرَّ "المجلس الانتقالي" بهذه السِّياسة الأحاديَّة سيكون مِن غير المستبعد أن تدخل المحافظات الجنوبيَّة في صراعات مناطقيَّة وهويَّاتيَّة؛ وسيكون خطر هذه الصِّراعات كبيرًا على السِّلم الأهلي والنَّسيج الاجتماعي في البلاد.

كانت هذه هي أبرز وجهات نظر القوى اليمنيَّة الرَّئيسة للتَّسوية السِّياسيَّة، ولعمليَّة السَّلام بشكل عام. كما أنَّ هناك مبادرات أخرى ووجهات نظر مختلفة لقوى محليَّة ليست طرفًا في الصِّراع، لكنها تحمل رؤية للحلِّ، ما يعني أنَّه لا بدَّ مِن جمع كلِّ القوى المحليَّة، ومناقشة كلِّ الأفكار المطروحة، والوصول إلى حلٍّ سلمي توافقي.

63 تقرير: عيدروس الزبيدي.. يجيب على كل التساؤلات ويضع رؤية الحل، برنامج اليوم الثامن، قناة سكاي نيوز، في: 2021/1/7م، متوفِّر على الرَّابط:

https://alyoum8.net/news/77896

تاريخ الاطلاع: 2021/9/3م.

وفي ظلِّ التَّوتُّر الحالي، وانتشار الثَّقافة المناطقيَّة والمذهبيَّة، ووجود القوى الإقليميَّة في المشهد اليمني، سوف يبقى الوضع يراوح مكانه؛ حتَّى يُضغط على القوى الإقليميَّة بضرورة وقف دعمها للجماعات المسلَّحة، ومِن ثمَّ الانتقال للضَّغط على القوى المحليَّة للدخُول في تسوية سياسيَّة، وبعد ذلك يمكن التَّوصُّل لنتائج مرضية وواقعيَّة مِن خلال هذه التَّسوية السِّياسيَّة. أمَّا تعويل الأطراف المختلفة على الخيار العسكري، في ظلِّ تعادل موازين القوى على الأرض، فلن يحقِّق نصرًا، وسيُبقي طريق السَّلام شاقًّا وطويلًا.

الصُّعوبات الَّتي تواجه التَّسوية السِّياسيَّة وعمليَّة السَّلام

تقول مجموعة الأزمات الدُّوليَّة: إنَّ أيَّ عمليَّة سياسيَّة تتطلَّب أمرين: أوَّلًا، سيتوجب إقناع الأطراف أنَّ مِن مصلحتها التَّخلِّي عن مطالبها القصوى؛ وثانيًا، يتطلَّب التَّشظِّي السِّياسي والمناطقي في اليمن إعادة النَّظر في إطار التَّفاوض وفي فحوى أيِّ اتِّفاق يمكن التَّوصُّل إليه.[64]

ويمكن تلخيص أهمِّ الصُّعوبات الَّتي تواجه التَّسوية السِّياسيَّة وعمليَّة السَّلام في النِّقاط التَّالية:

– مبدأ المحاصصة على أساس المنطقة أو المذهب: حيث سوف يؤدِّي إلى تفتيت الهويَّة الوطنيَّة الجامعة، وانتشار المحسوبيَّة والفساد في مؤسَّسات الدَّولة، وهذا سيكون له أثرٌ سلبيٌّ مباشر على المواطنين.

– صعوبة تحوُّل الجماعات المسلَّحة اليمنيَّة إلى أحزاب سياسيَّة، والتَّخلِّي عن العنف: حيث أنَّ هذا الأمر يتطلَّب مِنها عمليَّة إصلاح شاملة في ثلاثة أبعاد، بُعد أيديولوجي، وسلوكي، وتنظيمي. وعندها تصبح عمليَّة شاملة. وهذا سيكون مِن أهمِّ التَّحدِّيَّات الَّتي تواجه عمليَّة السَّلام.[65]

---

64 انظر:

Rethinking Peace in Yemen Middle East Report N°216, (International Crisis Group, July 2020), p1- 2.

65 عمر عاشور، مِن الميليشيا إلى الحزب: كيف تتحوَّل التَّنظيمات المسلَّحة إلى النَّشاط السِّلمي؟ ولماذا؟، مجلَّة سياسات عربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، العدد (44)، مايو 2020م: ص9.

– الأعمال الَّتي ارتكبتها الجماعات المسلَّحة بحقِّ المواطنين سوف تعيق عمليَّة السَّلام المستدام؛ خاصَّة وأنَّ المواطنين الواقعين تحت حكم هذه الجماعات قد عانوا أشدَّ المعاناة، ومِن الصَّعب نسيان ما لحق بهم مِن أضرار جسديَّة ونفسيَّة وماليَّة ومعنويَّة، وغير ذلك. ولهذا، ففي حال لم تُعالج هذه القضايا بطريقة صحيحة مِن خلال تطبيق العدالة الانتقاليَّة لا يستبعد أن يتفجَّر العنف المسلَّح مِن جديد. وعليه فإنَّ أمام عمليَّة السَّلام الحقيقيَّة الكثير مِن التَّحدِّيَّات، خصوصًا بعد الحروب الحاليَّة مِنها، إذ سيكون أمام الدَّولة احتياج كبير للمال، مِن أجل تعويض مَن تضرَّروا مِن الحرب، إضافة إلى إعادة الإعمار. علمًا بأنَّه لا توجد موارد كافية لأيِّ حكومة قادمة للإيفاء بهذه الالتزامات.

– تدخُّل الأطراف الإقليميَّة: والَّتي تحول دون تحقيق تسوية سياسيَّة شاملة. على سبيل المثال، تريد إيران مِن السُّعوديَّة أن تعترف بجماعة الحوثي كسلطة عليا؛ ومِن ثمَّ التَّفاوض معها مِن قبل السُّعوديَّة بشكل مباشر. وهذا يعتبر هزيمة بالنِّسبة للسُّعوديَّة، ومن غير المتوقع أن تقبل بمثل هكذا واقع. كما أنَّ الإمارات تضَّغط على الحكومة اليمنيَّة للاعتراف بـ"المجلس الانتقالي" ممثِّلًا وحيدًا وحصريًّا للمحافظات الجنوبيَّة، وتطالب بجلوسه كطرف ثالث إلى جانب الحكومة اليمنيَّة وجماعة الحوثي. وهذا ما يتوقَّع رفضه مِن القوى الجنوبيَّة الأخرى، أو مِن قِبل الحكومة اليمنيَّة. وهكذا فإنَّ عدم واقعيَّة الحلول المطروحة مِن قِبل القوى الخارجيَّة لا يزال حجر عثرة أمام أيِّ تسوية سلام دائمة.

– تمسُّك جماعة (أنصار الله) الحوثيَّة بنظريَّتها الثِّيوقراطيَّة للحكم، والسَّعي لإخضاع الشَّعب اليمني عمومًا لهذا المنظور.

– تمسُّك "المجلس الانتقالي" برؤيته لفصل المحافظات الجنوبيَّة عن الدَّولة اليمنيَّة، وإعلان دولة مستقلَّة عن الشَّمال.

– انتشار الجماعات المسلَّحة والفواعل الأخرى المحليَّة بشكل ملحوظ.

كانت هذه أبرز التَّحدِّيَّات والصُّعوبات الَّتي واجهت –وتواجه– أيَّ تسوية سياسيَّة في المستقبل، وعمليَّة السَّلام بشكل عام. ولهذا فإنَّ السَّعي للتَّغلُّب على هذه الصُّعوبات هو البداية لتحقيق السَّلام الدَّائم والمستدام.

الخطوات المطلوبة لإنهاء الصِّراع في منظور المواطن اليمني:

أظهر ال مؤشِّر اليمني أنَّ مِن أهمِّ الخطوات والإجراءات الَّتي يجب القيام بها للتَّغلُّب على الصِّراع الحالي في اليمن، بحسب رأي المستطلعين:

"وقف إطلاق النَّار الفوري في كافَّة أنحاء اليمن" 98%،

"إصلاح البنية التَّحتيَّة ومؤسَّسات الدُّولة، والعمل على وجود اقتصاد مستقر بدعمٍ وتأييد مِن كافَّة أطياف المجتمع" 96%،

"سحب المليشيات والجماعات المسلَّحة مِن المدن، وإطلاق سراح السُّجناء السِّياسيِّين، كخطوات تمهِّد للمشاورات بين مختلف الأطراف" 96%،

"إجراء مشاورات في الدَّاخل اليمني للوصول إلى تسوية سياسيَّة، وتحقيق المصالحة الوطنيَّة" 95%،

"تشكيل مجلس رئاسي، وحكومة كفاءات وطنيَّة، لإدارة شئون البلد" 87%،

"دخول جميع الأطراف المتصارعة في مشاورات جادَّة للسَّلام دون أيِّ تدخُّل خارجي" 85%.

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YAC)، سبتمبر 2021م، شكل رقم (32): الخطوات والإجراءات الَّتي يجب القيام بها لوقف الصِّراع الحالي.

الخلاصة:

استعرض هذا الفصل اتِّفاقات السَّلام السَّابقة، وتطرَّق لمبدأ العدالة الانتقاليَّة الَّذي لم يجر تطبيقه بعد عام 2011م، وناقش محاولات بناء تسويات سياسية، وخاصَّة بعد سقوط العاصمة (صنعاء) بيد جماعة الحوثي، في 21 سبتمبر 2014م، ومِنها مبادئ مسقط، وحوار الكويت، وحوار ظهران الجنوب، ومبادرة "جون كيري"، ورؤية وزير الدِّفاع الأمريكي السَّابق "ماتيس"، والإعلان المشترك الَّذي تبنَّاه مبعوث الأمم المتَّحدة إلى اليمن، "مارتن غريفيث"، وانتهاءً بالمبادرة السُّعوديَّة لوقف الحرب في اليمن.

وعرَّجت الورقة على رؤية الأطراف المحليَّة للسَّلام، والصُّعوبات الَّتي تواجه التَّسوية السِّياسيَّة، وعمليَّة السَّلام بشكل عام؛ وخلصت إلى أنَّ الاتِّفاقات كانت تعالج القضايا السِّياسيَّة الخاصَّة بالأطراف المتصارعة، ولم تتطرَّق لجذور الأزمات، ممَّا جعل تلك الاتِّفاقات عبارة عن مقدِّمات لصراعات أخرى.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ القوى الَّتي كانت توقِّع على الاتِّفاقات لم تكن مقتنعة، بل كانت تأتي مجبرة بفعل ضغوط تمارس عليها، كما حصل في "وثيقة العهد والاتِّفاق"، و"مبادرة الشَّرف"، واتفاق السِّلم والشَّراكة"، واتفاق استكهولم"، وهذا جعل تلك الاتِّفاقات مجرَّد تكتيك مرحليٍّ مآله الفشل.

العامل الإقليمي كان حاضرًا أيضًا في تلك الاتِّفاقات؛ إذ كانت الأطراف الإقليميَّة تدفع بحلفائها المحليِّين للقبول بتلك الاتِّفاقيَّات، أو رفضها، حفاظًا على مصالحها هي كدول. كما أنَّ استمرار الجماعات المسلَّحة برؤيتها حيال السَّلام –كما هو حال جماعة الحوثي، وكذلك المجلس الانتقالي– لن يؤدِّي إلى استقرار الوضع، بل ربَّما يقود إلى معارك أكثر ضراوة ممَّا يحدث حاليًّا.

هذا ما توصَّلت إليه الدِّراسة إجمالًا؛ غير أنَّ ما يجب الإشارة إليه باعتبار ذلك نتائج مفصَّلة للدِّراسة، بأنَّ بناء السَّلام الحقيقي في بلد مزَّقته الصِّراعات المناطقيَّة، والسِّياسيَّة، والعسكريَّة، وحتَّى المذهبيَّة –إن صحَّ التَّعبير– يحتاج لفترة طويلة لاستعادة ما دمَّرته الحرب الحاليَّة. ومِن الواضح أنَّ السِّلم الأهلي، والنَّسيج الاجتماعي، مفكَّك نتيجة للصِّراع الدَّائر؛

كما أنَّ الحرب أوصلت الحزن إلى كلِّ بيت. ولهذا، مِن دون تعويض الضَّحايا، وجبر الضَّرر، وبناء عدالة انتقاليَّة بناءً على معايير واضحة، مِن خلال تشكيل لجان الحقيقة، والسَّعي إلى بناء سلام دائم ومستدام، مبني على أسس العدالة الاجتماعيَّة والمساواة بين المواطنين، إضافة إلى تلبيَّة احتياجاتهم، وأن تشمل عمليَّة السَّلام كلَّ أطياف المجتمع اليمني، وليس التَّركيز على القوى الفاعلة الَّتي بيدها السِّلاح، بحيث لا تتكرَّر الصِّراعات العسكريَّة والانقلابات المسلَّحة مستقبلا، وأن تطبَّق العدالة الانتقاليَّة بطريقة واقعية، فإنَّ فرضيَّة تجدُّد الصِّراعات في المستقبل، ولو بأنماط وطرق مختلفة، يبقى أمرًا واردًا وبشدَّة، خصوصًا إذا استمرت أسباب الحرب بدون حلول جذريَّة.

كما أنَّ إبرام عمليَّة سلام شاملة بدون نزع سلاح الجماعات المسلَّحة، في ظلِّ ضعف الدَّولة، يعني أنَّ الجماعات الَّتي تمتلك السِّلاح سيكون لها اليد الطُّولى، نظرًا لقدرتها على نقض الاتِّفاقات؛ وقد حصل ذلك خلال الفترات الماضية. وأيضًا، بقاء السِّلاح بيد هذه الجماعات يعني بقاء التَّوتُّر لوقت طويل؛ لأنَّها لا تمتلك الإرادة السِّياسيَّة المستقلَّة، فهي مرتبطة بديناميَّات، وفواعل خارجيَّة، وهذا يعقِّد عمليَّة استمرار التَّسوية؛ خاصَّة إذا كانت الفواعل الخارجيَّة غير راضية بالتَّسوية السِّياسيَّة.

لهذا، لا بدَّ مِن التَّركيز على كيفيَّة تثبيت الأوضاع على الأرض مِن خلال إيجاد آليَّات، وأدوات تساعد على تحقيق الأمن والسَّلام، عبر نزع الأسلحة الثَّقيلة. وفي حال تمَّ تطبيق ذلك، فمِن المتوقَّع أن تنشب بعض الصِّراعات الصَّغيرة، ولكنَّها ستكون محدودة، وسوف يكون باستطاعة الدَّولة احتوائها. إنَّ التَّركيز على العامل الأمني والعسكري في حال الشُّروع في عمليَّة سلام حقيقيَّة، قبل الحديث عن الجوانب السِّياسيَّة، أمر مهمٌّ جدًّا.

كما وجدت الدِّراسة أنَّ انتهاء الحرب بتسوية سياسيَّة، وليس بانتصارات عسكريَّة خلال الفترة الماضية فتح الباب على مصراعيه للصِّراعات، لأنَّ الأطراف المتصارعة كانت غير مستعدَّة للقبول بالتَّسوية. لهذا، مِن المستبعد تحقيق السَّلام ما لم يكن هناك قوَّة تعزِّز السَّلام على الأرض، وآليَّة متَّفق عليها لتطبيق العدالة الانتقاليَّة. أمَّا مصالحة التَّوازنات الظَّرفيَّة، وتسويات السَّلام الهشَّة، فقد أثبتت فشلها خلال المراحل الماضية. والاهتمام بهذه التَّوازنات وإيجاد الحلول الجزئيَّة لن يؤدِي إلى الاستقرار الدَّائم. وهذه نقطة غاية في الأهميَّة؛ إذ لن

ينعم اليمنيُّون بالسَّلام المستدام دون معرفة ما حدث على الأقل خلال العقد الماضي، كي لا تتكرَّر تلك الأحداث في تاريخهم.

المراجع:

أوَّلًا: الكتب والأبحاث:

– إبراهيم العاصي، دور التَّشريعات الدُّوليَّة الخاصَّة بحقوق الإنسان في الحدِّ مِن سيادة الدَّولة، المركز العربي للنَّشر والتَّوزيع، القاهرة، ط2019/1م.

– المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، إعلان الإدارة الذَّاتيَّة في جنوب اليمن.. الخلفيَّات والتَّداعيات، تقدير موقف، في: 2020/4/30م.

– برنامج التَّدريب المهني، دورة تأهيل لنيل شهادة في تحليل الصِّراعات، معهد السَّلام الأمريكي، 2006م.

– بلال صعب، لن تجدي خطط سلام واشنطن ولا الرِّياض في اليمن، مركز رفيق الحريري للشَّرق الأوسط، في: 2016/10/5م.

–جولوفكايا. أيلينا. ك.، التَّطوُّر السِّياسي للجمهوريَّة العربيَّة اليمنيَّة (1962م–1985م)، ترجمة محمد علي البحر، مركز الدِّراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1994/1م.

– سامية بن يحيى، المضامين المؤسَّسة للعدالة الانتقاليَّة في أفريقيا بين المفهوم والممارسة، فصل مِن كتاب، المركز الدِّيمقراطي العربي، برلين، ط2018/1م.

– صالح البيضاني، وجوه في الحرب.. شخصيَّات يمنيَّة لمعت في مرايا الأحداث، (AlaanPublishing Co.)، 2019م.

– عادل دشيلة، الاتِّفاقات السِّياسيَّة اليمنيَّة بين عامي 1990م–2020م (دراسة تحليليَّة)، المؤسَّسة العربيَّة للدِّراسات الإستراتيجيَّة، 2020م.

– عبدالوهاب العقاب، الوحدة اليمنيَّة: دراسة وثائقيَّة في تاريخ اليمن المعاصر.. مِن مرحلة الإمام علي إلى تاريخ اليمن المعاصر، دار رسلان، دمشق، ط2009/1م.

– فهيل جلبي، بناء السَّلام والتَّماسك الاجتماعي في محافظة نينوى، مركز دراسات السَّلام وحلِّ النِّزاعات، جامعة دهوك، 2017م.

– لماذا فشل الحوار الوطني اليمني الشَّامل (2013) في منع الصِّراع؟ (دراسة تحليليَّة لنظرة منظَّمات المجتمع المدني اليمنيَّة حول فاعليَّة مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل في اليمن (2013) –مقارنة مع بعض الحوارات السِّياسيَّة اليمنيَّة) شمال اليمن وجنوبه (1962م– 2013م)، والإقليميَّة والدُّوليَّة (تونس–العراق–أفغانستان)، فريق بحثي هولندي–يمني، جامعة رادبوت– هولندا، ومؤسَّسة أوام للتَّنمية– اليمن، ورقة لصنَّاع القرار، (د.ت).
– مثنى الغانمي، التِّلفزيون والحرب: دراسة في اتجِّاهات الأخبار وتأثيراتها وانعكاساتها، دار مجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2018م.
– محمد المخلافي، قضيَّة دولة القانون في الأزمة اليمنية (الجزء الأوَّل): بعض وقائع الخلاف قبل حرب صيف 1994م، دار عناوين، 1998م.

ثانيًا: المقالات والتَّقارير:

– إسعون محفوظ، مفهوم العدالة الجنائيَّة التَّصالحيَّة في الجرائم الإرهابيَّة، مجلَّة المفكِّر، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد (16)، 2017م.
– جيريمي ساركين، لماذا ينبغي مفهمة العدالة الانتقالية في البلدان العربية نظريًا وتجريبيًا؟، مجلَّة سياسات عربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، العدد (47)، 2020م.
– خالد الرَّمَّاح، الحوار السِّياسي في اليمن والسَّبيل إلى التَّوافق، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدَّوحة، 2014م.
– راوية توفيق، هل الدَّولة والمجتمع في مصر مستعدَّان للعدالة الانتقاليَّة والمصالحة الوطنيَّة؟، مجلَّة سياسات عربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، العدد (6)، 2014م.
– عبدالنَّاصر المودِّع، التَّسوية السِّياسيَّة في اليمن: المعوِّقات والآفاق، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدَّوحة، 2016م.
– علي العامري، أثر العوامل الخارجيَّة في الحياة السِّياسيَّة اليمنيَّة، مجلة دراسات دولية، المركز الدُّولي للدِّراسات، العدد (49).

– عمر عاشور، مِن الميليشيا إلى الحزب: كيف تتحوَّل التَّنظيمات المسلَّحة إلى النَّشاط السِّلمي؟ ولماذا؟، مجلَّة سياسات عربيَّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، العدد (44)، مايو 2020م: ص9.

ثالثًا: الوثائق:

– قرار مجلس الأمن التَّابع للأمم المتَّحدة، رقم 2216، وزارة الخارجيَّة وشئون المغتربين.
– مجلس حقوق الإنسان، الدورة الثانية والأربعون، 9– 27 سبتمبر 2019م، البند (2) مِن جدول الأعمال، التَّقرير السَّنوي لمفوض الأمم المتَّحدة السَّامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضيَّة السَّاميَّة والأمين العام.
– مسودة قانون العدالة الانتقالية، حصل عليها الباحث.
– وثيقة الحوار الوطني الشَّامل، (صنعاء 2013–2014).

رابعًا: المواقع الإلكترونيَّة:

أثير.
الأهرام.
الجزيرة نت.
العربي الجديد.
القدس العربي.
المصدر أون لاين.
المملكة.
المنار.
إندبندنت عربيَّة.
بي. بي. سي.
دنيا الوطن.
روسيا اليوم.

عربي بوست.
قناة سكاي نيوز.
مونت كارلو.
موسوعة مقاتل.
موقع المسيرة نت– التَّابع لجماعة الحوثي.
موقع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتَّحدة لليمن.
وكالة الأناضول.

المراجع الأجنبيَّة:

Roland Popp, War in Yemen: Revolution and Saudi Intervention, (CSS Analyses in Security Policy, 2015, p1.

Kim SALMUTTER, Why did the transition process in Yemen fail?, Sciences Po, Kuwait Program, Spring 2017, p5.

Nadwa Al-Dawsari, How diplomacy failed in Yemen and why it will again, published on 11 May, 2017, accessed:(16 June, 2021), at: https://cutt.ly/ynJTEie

FAREA AL-MUSLIMI, Why Yemen's Political Transition Failed, Carengi Middle East Center, published on April 16, 2015, accessed: (09 July, 2021), at: https://cutt.ly/smEN49p

Jeremy M Sharp, Yemen: Civil War and Regional Intervention, Congressional Research Service, 2017, p1.

The Peace and National Partnership Agreement, 21 September 2014, accessed: 13 July, 2021, at: https://cutt.ly/tmAmbyr

Kerry announces new Yemen peace initiative, Middle East Eye, published on 25 August 2016, accessed: 12 July 2021, at: https://cutt.ly/mmOHQxy

Jalal, Ibrahim. Yemen's Joint Declaration: A bigger repeat of the stalled Hodeida Agreement?, Middle East Institute, published on 04 March 2021, accessed: (10July 2021), at: https://cutt.ly/zmTyBv7

RIEFING TO UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL BY THE SPECIAL ENVOY FOR YEMEN – MARTIN GRIFFITHS, published on 15 June 2021, accessed: 15 July 2021, at: https://cutt.ly/smG0ZGm

Rethinking Peace in Yemen Middle East Report N°216, (International Crisis Group, July 2020), p1- 2.

الارتباطات الخارجيَّة لقوى الصِّراع في اليمن وتداعياتها على صنع السَّلام

د. علي الذهب

تمهيد:

مضت سبع سنوات على سيطرة جماعة الحوثي المسلَّحة (أنصار الله) على السُلطة في اليمن، في 21 سبتمبر 2014م، ومرَّت أكثر مِن ستِّ سنوات على تدخُّل "التَّحالف العربي"، بقيادة السُعوديَّة والإمارات، في 26 مارس 2015م، تحت مبرِّر دعم الحكومة المعترف بها دوليًّا، لكن المساعي الدُوليَّة الرَّامية إلى وقف الحرب، لا تزال تواجه تحدِّيَّات كثيرة، تقف خلفها كافَّة القوى الدَّاخليَّة المنخرطة فيها، والقوى الخارجيَّة، الإقليميَّة والدُوليَّة، المتحالفة معها، أو المرتبطة بالحرب بأيِّ طريقة كانت.

خلال السِّتِّ السَّنوات المنصرمة مِن الحرب، تشعَّبت الارتباطات الخارجيَّة بتصاعد قضايا إقليميَّة ذات صلة بالأطراف الدُوليَّة الدَّاعمة لكلِّ طرف داخلي، وتشكُّل أطراف داخليَّة جديدة، أخذ كلٌّ مِنها مكانه بوصفه لاعبًا مؤثِّرًا في الحرب والسَّلام، معتمدًا على نفوذه وسيطرته على الأرض، وما يطرحه مِن تصوُّرات لإنهاء الحرب، ضمن مساعي السَّلام الَّتي تقوم بها الأمم المتَّحدة، أو الأطراف الدُوليَّة والإقليميَّة الفاعلة، عبر الوساطات أو المفاوضات، أو الأشكال السِّلميَّة الأخرى.

ففي المشهد الخارجي للأزمة اليمنيَّة، استُغلت الأزمة في التَّجاذبات المتعلِّقة باتِّفاق إيران النَّووي مع دول (5+ 1)، ودفعت تحولاتٌ دوليةٌ قطبي التَّحالف العربي "السُعودية والإمارات" إلى تعظيم مكاسبهما من تدخُّلهما في اليمن. وهذا –بالطَّبع– نَتاجٌ منطقي لارتباط الأطراف الدَّاخليَّة للحرب، بجهاتٍ خارجيَّة داعمة لها. فمثلًا: تبرز السُعوديَّة والإمارات بوصفهما الدَّاعم للشَّرعيَّة اليمنيَّة، وكيانات أخرى مسلَّحة تعمل تحت مظلَّة هذه الحكومة، وباستقلال نسبيٍّ عنها، فيما تبرز إيران بوصفها طرفًا خارجيًّا داعمًا لجماعة الحوثي؛ وتبرز الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وبريطانيا، وسلطنة عُمان، بوصفها أطرافًا غير مباشرة في الأزمة، بالرَّغم مِن أنَّ جماعة الحوثي تعُدُّ هذه الدُول–ما عدا عُمان– ضمن الأطراف الخارجيَّة المرتبطة بالحرب ارتباطًا مباشرًا.

شهدت السَّنوات السِّتِّ الأولى للحرب، فرزًا جديدًا لأطراف الصِّراع، ليصبح المشهد مكوَّنًا مِن أربعه قوى فاعلة، وهي:

- حلفاء الرَّئيس، عبدربّه منصور هادي، الَّذي تحظى حكومته باعتراف دولي.
- "المجلس الانتقالي" الجنوبي، و"المقاومة الوطنيَّة"، اللَّذان يحاولان العمل مستقلَّين رغم ارتباطهما المصيري بالحكومة المعترف بها دوليًّا.
- جماعة الحوثي "أنصار الله"، الطَّرف المعادي لجميع الأطراف.
- التَّنظيمات الموصوفة بـ"الإرهاب"، والَّتي تُمثِّل واحدة مِن ديناميَّات الصِّراع، غير أن استثناءها مِن أيِّ تسوية سياسيَّة يجعلها –شكليًّا– خارج أيِّ حسابات مِن هذا القبيل.

وعليه، فإنَّ هذه الفصل يهدف إلى تحديد مجالات ارتباط مختلف أطراف الصِّراع اليمنيَّة، بالقوى الخارجيَّة الدَّاعمة لها، والقوى الخارجيَّة الأخرى المؤثِّرة في الصِّراع، وإبراز تداعيات ذلك على عمليَّة "صنع السَّلام". وتنطلق الدِّراسة مِن مدخل تمهيدي يُسلِّط الضوءَ على خلفيَّات الصِّراع؛ مِن حيث أبعاده، وأطرافه الدَّاخليَّة، والخارجيَّة المرتبطة بقوى الصِّراع الدَّاخليَّة، ومجالات ارتباط كلِّ طرف داخليٍّ بداعمه الخارجي، وتحديد تداعيات ذلك على عمليَّة "صنع السَّلام".

وقد استعانت الدِّراسة بالمنهج الوصفي لدراسة وتحليل الوضع الرَّاهن للأطراف الدَّاخليَّة للصِّراع، والقوى الخارجيَّة المرتبطة بها، ومجالات هذا الارتباط، وكيف أثَّرت، أو يمكن أن تؤثِّر، في عمليَّة "صنع السَّلام" في اليمن. كما استندت في سبيل تحقيق ذلك على مجموعة مِن الأدوات والوسائل البحثيَّة، المكتبيَّة والميدانيَّة.

ومِن الأهميَّة بمكانٍ، الإشارة إلى مفهومين أساسيَّين في هذه الدِّراسة، وهما: "الارتباطات الخارجيَّة" لقوى الصِّراع الدَّاخليَّة، و"صناعة السِّلام". فالارتباطات الخارجيَّة لقوى الصِّراع الدَّاخليَّة، تشيرُ إلى مجموعة مِن المتغيِّرات والظُّروف النَّاشئة، الَّتي شكَّلت رابطًا بين كلِّ طرف داخليٍّ وحليفه الخارجي. أمَّا صُنع السَّلام، فيعني –وفقًا لأكاديميَّة السَّلام الدُّوليَّة– كافَّة الجهود المبذولة، لتسوية أيِّ نزاع، عبر الوساطات أو المفاوضات، أو الأشكال الأخرى للتَّسويات السِّلميَّة، في سياق مِن العمل الدُّبلوماسي. وقد يضُم صنع السَّلام التَّدابير الَّتي

تتَّخذ لمعالجة النِّزاعات السَّائدة، بجانب النَّشاط الدُّبلوماسي، الَّذي مِن شأنه دفع الأطراف المتحاربة إلى وقف الحرب[66].

خلفيَّات وأبعاد الصِّراع وأطرافه الدَّاخليَّة:

تتداخل خلفيَّات الصِّراع الدَّائر في اليمن بين السِّياسيَّة، والدِّينيَّة، والاقتصاديَّة، والثَّقافيَّة. ورغم أنَّ خارطته الكبرى تتمثَّل في ثنائيَّة الحكومة الشَّرعيَّة وجماعة الحوثي إلَّا أنَّه بالغوص أكثر في تفاصيله تظهر أطراف أخرى تندرج تحت لواء أحدهما، كما يوجد فاعلون آخرون لديهم مشروعاتهم الخاصَّة والمستقلَّة، لكنَّ ذلك لا يمنعهم مِن عقد تحالفات ظرفيَّة مع أحد طرفي الصِّراع الرَّئيسين.

أوَّلًا: خلفيَّات وأبعاد الصِّراع:

تحرِّك الصِّراع المسلَّح في اليمن دوافع سياسيَّة، غايتها الاستفراد بالسُّلطة. وفي هذا الإطار –خصوصًا الصِّراع مع جماعة الحوثي "أنصار الله"– ثمَّة مَن يُضمِّن ذلك دوافع أيديولوجيَّة[67]. ومِن خلال ممارسات هذه الجماعة، تجاه خصومها، يتجلَّى الدَّافع الأيديولوجي الدِّيني للصِّراع، عبر فرض إرادتها بالقوَّة، عند إفراغ بلدة دَمَّاج بمحافظة صعدة، مِن السَّلفيين أواخر 2013م، مع ما هدفت إليه مِن جعل ذلك خطوة استباقيَّة، لحماية ظهرها، قبل تقدُّمها لاجتياح العاصمة صنعاء، في سبتمبر 2014م[68].

---

66 ثمَّة فرق بين بناء السَّلام، وفرض السَّلام، وحفظ السَّلام، وصناعة السَّلام، وكلُّ ذلك تجده في: عمر جمعة عمران، بناء السَّلام في مجتمعات النِّزاع: دراسة في التَّجاوُب المحلِّي وإعادة التَّأهيل المجتمعي، دار المناهج للنشر والتوزيع، بيروت، 2018م: ص76– 77.

67 ماجد المذحجي، الحرب اليمنية: القوى السَّلفية تقلب الاصطفافات الجنوبية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، في: 2016/2/9م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3xfIIm3

تاريخ الاطلاع: 2021/7/22م.

68 بلدة دمَّاج جزء من مديرية الصفراء، بمحافظة صعدة، وحتى أواخر عام 2013م، كان الشَّيخ السَّلفي يحيى الحَجُوري، يقوم على "دار الحديث" فيها، إلى أن تمكَّنت مِنها جماعة الحوثي، بعد مواجهات مسلَّحة دامت أكثر مِن شهرين، وانتهت بصلح شاركت فيه الحكومة اليمنية. للمزيد حول الجماعة السَّلفية في اليمن، يُنظر: أحمد محمد الدغشي، السلفية في اليمن: مدارسها الفكرية، ومرجعياتها العقائدية، وتحالفاتها السياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2014م: ص32– 36، و71– 73.

وهكذا ظلَّ سلوك جماعة الحوثي تجاه بقيَّة المراكز التَّعليميَّة للجماعات السَّلفيَّة، والأصول الماديَّة التَّابعة لحزب "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، وتجاه أيِّ مُقاوِم للجماعة، خلال تقدُّمها نحو صنعاء، عام 2014م، وطيلة السَّنوات السَّبع المنصرمة مِن الصِّراع[69]، ممَّا ولَّد استجابات مضادَّة، كشفت –جليًّا– دوافع وأبعاد الحرب، ووسائلها لدى مختلف الأطراف، وتمثَّل ذلك في انخراط معظم منتسبي الجماعات السَّلفيَّة، وحزب التَّجمُّع اليمني للإصلاح، في تشكيلات ميليشاويَّة مستقلَّة، تُعبِّر عن هويَّة كلٍّ مِنهما، وانخراطها –كذلك– في صفوف القوَّات الحكوميَّة، وصفوف المقاومة الشَّعبيَّة، التي تجمع كلَّ الهُويَّات[70].

في السِّياق، تعرَّضَ الكثير مِن أعضاء وناشطي حزب "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، في المحافظات الجنوبيَّة، لاغتيالات وإخفاءات قسريَّة، طيلة السَّنوات السِّتِّ المنصرمة مِن الحرب، وظلَّت نتائج التَّحقيقات فيها محلَّ جدال؛ إلَّا أنَّ أصابع الاتِّهام تشير إلى "المجلس الانتقالي" الجنوبي، بوصفه الجهة المسيطرة –أمنيًّا وعسكريًّا– على عدد مِن هذه المحافظات، خصوصًا: عدن، ولَحْج، والضَّالع، فضلًا عن عدائه الصَّريح لهذا الحزب، وتصنيفه لحزب "الإصلاح" بأنَّه جماعة إرهابيَّة[71].

كان لاستطالة أمد الحرب دورٌ في تمكين بعض أطرافها مِن محاولة تطييف المجتمع، وقطاعي الجيش والشُّرطة، عبر فرض معتقداتها الفكريَّة، وإحياء الهُويَّات المناطقيَّة، والحزبيَّة، وبعث أعباء التَّاريخ المثقلة بالعنف والضَّغائن السِّياسيَّة، سواء كان فرض هذه

---

69 فجَّرت جماعة الحوثي دار الحديث السَّلفية بمنطقة كتاف بصعدة عام 2014م، ثم احتلَّت جامعة الإيمان بصنعاء، الَّتي يرأسها الشَّيخ عبدالمجيد الزَّنداني، وفرضت قيودًا على مناشط مراكز الجماعات السَّلفية التي أقرَّت للحوثي الحكم بالتَّغلب، كما في محافظتي ذمار وإب.

70 تُشكِّل ألوية العمالقة (ميليشيا تكوَّنت بفعل الحرب)، الَّتي ترابط في مناطق مِن السَّاحل الغربي (التِّهامي) لليمن، على البحر الأحمر، أغلبيَّة سلفيَّة، قادة ومقاتلين. والحال مثلُه لدى المقاومة الشَّعبيَّة (ميليشيا) الَّتي لا تزال تواجه جماعة الحوثي في مناطق مِن محافظة البيضاء، وسط البلاد، وفي محافظات تعز ولحج وعدن وشبوة؛ حيث شغَل السَّلفيُّون حيِّزًا كبيرًا في صفوف هذه المقاومة، لمواجهة جماعة الحوثي، منذ الأيَّام الأولى لاجتياحها مدينة عدن، في مارس 2015م. مثال: كتائب أبو العباس "عادل عبده فارع" (سلفيَّة) كان يطلق عليها إمارة "حماة العقيدة"، وكذلك كتائب "حسم" (حزب التَّجمُّع اليمني للإصلاح)، وكلاهما في تعز. انظر: مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2015م، في: 2016/1/26م، (S/2016/73): ص21– 27، وص35. وكذلك:

Ali al-Dhahab, Yemen's Warring Parties: Formations and Dynamics, Al Jazeera Centre for Studies, June 30, 2016, accesses: July 22, 2021, at:
https://bit.ly/3toK6T5.

71 مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2018م، 2019/1/25م، (S/2019/83): ص83.

المعتقدات بالتَّغيير الكُلِّي أو الجزئي للمقرَّرات الدِّراسيَّة، في مختلف مراحل التَّعليم، أم بتكثيف المناشط الفكريَّة، بالدَّورات الثَّقافية، وإحياء المناسبات الدِّينيَّة الطَّائفيَّة، وحشد وسائل الإعلام التَّقليديَّة والمعاصرة، بما فيها وسائل التَّواصل الاجتماعي، بجانب الدُّور الخطير للفتاوى الدِّينيَّة الصَّادرة عن شخصيَّات مرجعيَّة لا تعبِّر عن ذاتها أو الأطراف الَّتي تنتمي إليها –فحسب– بل عن أيديولوجيا القوى الخارجيَّة الَّتي تقف خلفها. ولا يقتصر ذلك على الطَّرفين الرَّئيسين في الصِّراع، بل وداخل كلِّ طرف على حدة[72].

استلهَمت أطراف الصِّراع القائم، تجارب مختلفة لصراعات سابقة، دأبت فيها الجماعات المتمرِّدة على الحكومة، على تعزيز قدراتها المادَّية والبشريَّة، بما يمكِّنها من إطالة المواجهة، مُستغِلَّة الكثير مِن الفرص، الَّتي أتاحتها تحوُّلات داخليَّة ودوليَّة، ولجوء هذه الجماعات لخلق تحالفات داخليَّة، وارتباطات خارجيَّة بفواعل دوليَّة وغير دوليَّة، وفَّرت لها الكثير مِن وسائل الدَّعم المختلفة، وفقًا لأجندات مشتركة داخل اليمن وفي دول الإقليم[73]. ولعلَّ مِن أبرز التَّجارب الملهِمة حروب ما بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنيَّة في 1990م، وصولًا إلى الاحتجاجات الشَّعبيَّة في 2011م، فأحداث سقوط صنعاء في قبضة جماعة الحوثي عام 2014م، وما مثَّلته– في الوقت ذاته– مِن دوافع ذات أبعاد مختلفة للصِّراع الرَّاهن.

يقود هذا الاستحضار، إلى ارتباط الصِّراع الرَّاهن في اليمن، بالدَّور المبكِّر الَّذي لعبته الاستجابات الإقليميَّة المناوئة عقب إعادة تحقيق الوحدة اليمنيَّة في 1990م، بتصعيد ودعم الحركات الانفصاليَّة جنوبي البلاد، الَّتي قوِيت شوكتها، وزاد دعمها لها، خلال الصِّراع الرَّاهن؛ حيث لا تزال نظرة أنظمة الخليج العربيَّة، إلى وحدة اليمن، بوصفها تهديدًا لمكانتها ودورها ومصالحها[74]. ويمكن القياس على ذلك، بما أبدته هذه الدُّول مِن مخاوف أثناء اندلاع احتجاجات 2011م، الَّتي أطاحت بالرَّئيس علي عبدالله صالح، وسيطرة جماعة الحوثي على السُّلطة عام 2014م؛ حيث تصدَّرت المشهد السِّياسي، قوى سياسيَّة لا تروق

72 مارست ذلك مختلف أطراف الصِّراع، سواء جماعة الحوثي، أو الحكومة المعترف بها دوليًّا، والمرجعيَّات الدِّينيَّة (السَّلفيَّة) لفصائل المقاومة الشَّعبيَّة في المحافظات الجنوبيَّة، الَّتي ضمَّت فصائل مِن "الحراك الجنوبي"، ثم تشكَّلت –لاحقًا– تحت مُسمَّى "المجلس الانتقالي" الجنوبي.

73 انظر: التقرير الإستراتيجي اليمني (2012م) المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، 2013م: ص123– 185.

74 هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، سياسات عربية، العدد (37)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2019م: ص56.

دول الخليج العربيَّة، ودولًا عربيَّة أخرى –مثل مصر؛ ويشكِّل ذلك دافعًا للصِّراع الرَّاهن ولاستمراره.

الاحاطة العامَّة بأطراف الصِّراع الدَّاخليَّة المشار إليها أعلاه تبيّن أنَّ "جماعات الإسلام السِّياسي"، بشقيها السُّني والشِّيعي، وكذا التَّنظيمات الإرهابيَّة، الَّتي ينخرط بعضها في الصِّراع الرَّاهن، بدوافع أيديولوجيَّة وسياسيَّة، عنصر محوري في الأزمة وقد ارتبط ظهور هذه الجماعات بتحوُّلاتٍ دوليَّة وإقليميَّة سابقة، وممتدَّة حتَّى اليوم، ويقف في طليعتها ثَّورة إيران الإسلاميَّة (1979م)، الَّتي أنجبت –بعد طول مخاض– جماعة الحوثي، فيما أنجبت الحروب السُّوفيِّيتيَّة في أفغانستان بين (1979– 1989م)، والحروب الأمريكيَّة في الخليج العربي وأفغانستان بين عام (1991–2003م)، تنظيمَي قاعدة الجهاد في جزيرة العرب "القاعدة"، ممثَّلًا بجماعة "أنصار الشَّريعة"، والدَّولة الإسلاميَّة في العراق والشَّام "داعش".

فمِن جانب الحركة الحوثيَّة، كان للثَّورة الإيرانيَّة الدُّور الأبرز في ظهورها العسكري عام 2004م، ولا يزال دور إيران قائمًا في الحرب الرَّاهنة، في إطار مسعاها لاحتواء الجماعات الشِّيعيَّة في المنطقة العربيَّة[75]. أمَّا الجماعات الإرهابيَّة، فقد دفعت نتائج الحروب الأمريكيَّة في أفغانستان والعراق، بعناصر مِن هذه الجماعات إلى اليمن، ثمَّ برز الحراك الجنوبي الانفصالي عام 2007م، في سياق موجات العنف، وبأبعاد مختلفة تمامًا، لكنَّه ارتبط بتنظيم "القاعدة"[76]، وإيران، ثمَّ بجماعة الحوثي[77].

ولارتباط الصِّراع الرَّاهن بمجموعة مِن فواعل العنف الموصوفة بالإرهاب، فإنَّه يجدُر التَّوسُّع قليلًا فيما يخصُّ ذلك. إذ يلاحظ أنَّه على امتداد خريطة الصِّراعات اليمنيَّة النَّاشبة في حقبة ما بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنيَّة عام 1990م، تصَاعدَ نشاط تنظيم "القاعدة"، ممثَّلًا بجماعة "أنصار الشَّريعة"، في سياق المشروع الأوسع للتَّنظيم الدُّولي؛ لكَّنه استُغِلَّ سياسيًّا، مِثل فواعل العنف الأخرى، داخليًّا وخارجيًّا، حتَّى حقبة الصِّراع الحالي. ثمَّ برز

---

75 التقرير الإستراتيجي اليمني 2012م: ص161.

76 انظر:

Stephen Day, The Political Challenge of Yemen's Southern Movement, Washington, Carnegie Endowment for International Peace, 2010, p11.

77 التقرير الإستراتيجي اليمني (2012م): ص137– 139.

بجانبه، منافسًا له، تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة "داعش" فرع اليمن، خلال العقد الثَّاني الماضي، لكنَّه لم يبلغ مِن القوَّة والنُّفوذ ما بلغه تنظيم "القاعدة".

منذ اندلاع احتجاجات 2011م، أخذ نشاط كلٍّ مِن التَّنظيمين في الاتِّساع والسَّيطرة على مناطق ذات أهميَّة إستراتيجيَّة في المحافظات الوسطى والجنوبيَّة والشَّرقيَّة مِن البلاد؛ حيث تمكَّنت جماعة "أنصار الشَّريعة" مِن السَّيطرة على مدينة جَعار في محافظة أبيَن، خلال الفترة (2011– 2012م)، وعلى مدينة (ميناء) المكلَّا، في محافظة حضرموت، خلال الفترة (2015– 2016م)، فيما حاول تنظيم "داعش" المنافسة في هذه المناطق، وفي محافظتي البيضاء ولحج[78].

في سياق الحركات الانفصاليَّة وأبعادها الإستراتيجيَّة، يمثِّل جانبٌ مِن الصِّراع الحالي امتدادًا لما عُرف بحرب الانفصال، الَّتي نشبت عام 1994م[79]؛ ولتداعياتها الَّتي أفرزت عام 2007م ما عُرف بالحراك الجنوبي الانفصالي، الَّذي عمَّ نشاطه المحافظات الجنوبيَّة والشَّرقيَّة، متَّخِذًا أسلوبًا سِلميًّا، وآخر عنيفًا، عبر فصائل حراكيَّة عدَّة، حتَّى اندلاع احتجاجات فبراير 2011م.

مع دخول البلاد مرحلة الانتقال الدِّيمقراطي في 2012م، انخرطت بعض مِن فصائل الحراك الجنوبي في "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل"، 2013م– 2014م، ضِمن الفِرق المختلفة في المؤتمر، خصوصًا فريق القضيَّة الجنوبيَّة[80]. فيما ظلَّت فصائل أخرى مِن الحراك على مواقفها، إلى أن تدخَّل "التَّحالف العربي" عسكريًّا عام 2015م؛ ثمَّ أُعلن عن

---

78 استعادت القوَّات الحكوميَّة مدينة جعار، في يونيو 2012م، بعمليَّة عسكريَّة أطلق عليها اسم "السُّيوف الذَّهبيَّة"، أمَّا تحرير المكلَّا فكان في مايو 2016م، عبر قوَّات "النُّخبة الحضرميَّة"، وبدعم مِن "التحالف العربي". انظر: قضايانا: حلقة "اللِّواء أحمد سعيد بن بريك، محافظ حضرموت، وعضو المجلس الانتقالي الجنوبي"، قناة الغد المشرق، في: 2017/5/17م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3ygf0yQ

تاريخ الاطلاع: 2021/7/11م.

79 دارت الحرب بين الحزب الاشتراكي اليمني، بوصفه طرفا انفصاليًّا، وبين حزبي المؤتمر الشَّعبي العام والتَّجمُّع اليمني للإصلاح، وأطراف قبليَّة وعسكريَّة فاعلة، تنتمي بعضها إلى المحافظات الجنوبيَّة، وبوصفها –جميعًا– أطرافًا مناوئة للانفصال. وكان الرَّئيس الحالي، عبدربه منصور هادي، الَّذي ينتمي إلى جغرافيَّة الجنوب، من أبرز القادة العسكريِّين المناوئين للانفصال، وقد شَغَل –آنذاك– منصب وزير الدفاع. للمزيد حول تلك الحرب، انظر: جمال سند السويدي، وآخرون، الحرب اليمنية عام 1994.. الأسباب والنتائج، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998م.

80 انظر: وثيقة الحوار الوطني الشامل، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء، 2014م: ص27– 41.

قيام "المجلس الانتقالي" الجنوبي عام 2017م، محتويًا معظم فصائل الحراك الجنوبي، ليُصبح –منذ ذلك الوقت– أحد أطراف الصِّراع الفاعلة، وطرف الصِّراع المنادِي بانفصال الجنوب[81].

في خريطة الصِّراع ذاتها، تمثِّل الحروب السِّتُّ الَّتي دارت بين القوَّات الحكوميَّة وجماعة الحوثي "أنصار الله"، في محافظة صعدة، خلال الفترة (2004م– 2010م)، أحد المنطلقات الأكثر تعقيدًا وتأثيرًا في الصِّراع الرَّاهن، والأزمة النَّاشبة مِن عام 2011م، نظرًا إلى الأيديولوجيَّة غير المألوفة الَّتي تحاول جماعة الحوثي فرضها، معتمدة على ارتباطها الخارجي بإيران و"حزب الله" اللُّبناني، والجماعات الشِّيعيَّة العربيَّة؛ حيث استأنفت القتال بافتعال الصِّراع مع طُلَّاب "دار الحديث" السَّلَفيَّة، ببلدة دَمَّاج، أواخر 2013م[82]، ثمَّ استثمرت نتائجها في السَّيطرة على محافظة عَمران، أواسط 2014م، وصولًا إلى إسقاط صنعاء في سبتمبر مِن العام ذاته.

اكتملت ملامح الأبعاد السِّياسيَّة لجماعة الحوثي بسيطرتها على المحافظات الشَّماليَّة، ومحاصرة الرَّئيس، عبدربّه منصور هادي، في منزله بصنعاء، وإصدار إعلان دستوري في 6 فبراير 2015م، قضى بتشكيل مجلس رئاسيٍّ يضمُّ (5) أعضاء، وتعطيل مجلس النُّوَّاب ليحلَّ محلَّه مجلس وطنيٌّ انتقالي يضمُّ (551) عضوًا، ولفترة انتقاليَّة مُدتها عامان[83]. وبعد وصول الرَّئيس عبدربّه منصور هادي –فرارًا– إلى عدن، في 20 فبراير 2015م؛ شرعت جماعة الحوثي في محاولة السَّيطرة على مدينة تعز، تمهيدًا لاجتياح عدن، الَّتي ظلَّت

81 أقرَّ رئيس الجمعية الوطنية (برلمان جنوبي غير منتخب)، اللِّواء أحمد سعيد بن بريك، في "المجلس الانتقالي" الجنوبي، أنَّ أطرافًا دوليَّة شجَّعت الحراك الجنوبي على التَّشكُّل في كيان سياسي، وبناء مؤسَّسات سياسيَّة منبثقة عنه، تتيح الاتِّصال بمؤسَّسات مماثلة في دول العالم، خدمة لمشروع الانفصال. انظر: لقاء خاص: حوار مع اللِّواء الرُّكن أحمد سعيد بن بريك، رئيس الجمعية الوطنية في المجلس الانتقالي الجنوبي، قناة الغد المشرق، في: 2019/4/14م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/2VcCxlV

تاريخ الاطلاع: 2021/7/19م.

82 الدغشي، مرجع سابق: ص71.

83 استمرَّ الوضع إلى أن أُعلن عن قيام مجلس سياسي جمع بين جماعة الحوثي وبين المؤتمر الشَّعبي العام وحلفائه، عام 2016م.

تقاوم منذ مارس 2015م، ممَّا دفع الرَّئيس عبدربّه منصور هادي إلى الاستنجاد بجامعة الدُّول العربيَّة، ومجلس التَّعاون لدول الخليج العربيَّة[84].

مع انطلاق العمليَّات الأولى لـ"التَّحالف العربي" لدعم الشَّرعية اليمنيَّة، بقيادة السُّعوديَّة، في 26 مارس 2015م، أعلنت أطراف التَّحالف أنَّ أبعاد وأهداف التَّدخُّل العسكري تتمثل في تقديم الدَّعم للحكومة المعترف بها دوليًّا، لمواجهة انقلاب جماعة الحوثي المدعومة مِن إيران. وعلى المستوى القومي العربي، صُنِّف التَّدخُّل بأنَّه دفاع مشروع عن الأمَّة، وفقًا لمعاهدة الدِّفاع والتَّعاون الاقتصادي المشترك (العربيَّة)، ابتداءً مِن الدِّفاع عن عروبة اليمن، وأمن الخليج العربي، خصوصًا السُّعوديَّة والإمارات اللَّتين تقفان على خطِّ مواجهة واحدٍ أمام إيران، الَّتي تتربَّص بالسُّعوديَّة، وتحتلُّ ثلاث جزر إماراتيَّة[85].

ثانيًا: الأطراف الدَّاخليَّة على جانبي الصِّراع:

يدور الصِّراع في اليمن –منذ 2014م– بين طرفين رئيسين، هما: الحكومة المعترف بها دوليًّا، وجماعة الحوثي "أنصار الله". ونتيجة لتحوُّلات عنيفة، فرضتها عوامل مختلفة، داخليَّة وخارجيَّة، انسلخ عن هذين الطَّرفين أطراف أخرى، تتمتَّع بنفوذ سياسي، ومناطق سيطرة، وتشكيلات مسلَّحة، تقود صراعًا مستقلًّا أمام جماعة الحوثي، وأمام الحكومة المعترف بها دوليًّا، وأحيانًا أمام جميع الأطراف.

84 مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2015م: ص71– 73.

85 حول المعاهدة، انظر: طلعت مسلم، تفعيل وتطوير اتفاقية الدفاع العربي المشترك ومشروع تأسيس قوة عربية مشتركة، مجلة المستقبل العربي، 2015م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3DDOuTc

تاريخ الاطلاع: 2021/7/12م.

1- الحكومة المعترف بها دوليًّا والكيانات المندرجة تحت مظلَّتها

تخضع هذه الحكومة للرَّئيس عبدربّه منصور هادي، بوصفه الرَّئيس الشَّرعي والمعترف به دوليًّا[86]. وهي تقود المواجهة أمام جماعة الحوثي، انطلاقًا مِن المناطق الخاضعة لسيطرتها، والَّتي تمثِّل أكثر مِن 70% مِن إجمالي مساحة البلاد، شاملة معظم المحافظات الجنوبيَّة والشَّرقيَّة، وأجزاء محدودة مِن المناطق الوسطى والغربيَّة[87]. وهي، إجمالًا، مناطق ذات أهميَّة إستراتيجيَّة، بالنَّظر إلى ما تحتويه مِن مصادر للنِّفط والغاز، ولإطلالتها البحريَّة على المحيط الهندي، وبحر العرب، والبحر الأحمر، وما يتيحه ذلك مِن وجود للموانئ، والاتِّصال البحري بدول الإقليم والعالم، والتَّحكُّم في مضيق باب المندب، وخطوط الشَّحن البحريَّة، فضلًا عن ارتباطها البرّي بدول الخليج العربيَّة عبر اثنتين منها، هما: السُّعوديَّة وعُمان.

تعاني الحكومة المعترف بها دوليًّا، انقسامات عميقة في صفوفها، نتيجة للتَّعارض الشَّديد بين الأجندات السِّياسيَّة لمكوِّناتها، خصوصًا ما يتعلَّق بشكل الدَّولة، وعدد أقاليمها؛ وهذا -في حدِّ ذاته- رفض لمخرجات "مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل"، والانتقال السِّياسي النَّاشئ عن احتجاجات عام 2011م. وتتجلَّى أبعاد هذه الأجندات في سعي "المجلس الانتقالي" الجنوبي إلى فصل جنوب البلاد عن شمالها، مدَّعيًا انفراده بتمثيل إرادة الجنوب، ومستمدًّا قوَّته مِن تشكيلات مسلَّحة تفرض سيطرتها على محافظتي عدن، وأرخبيل سُقَطرى، وأجزاء مِن محافظات أبيَن ولحج والضَّالع[88]. ولا يزال المجلس يراوغ في تنفيذ الملحقين

---

86 في 21 يناير 2014م، مدَّد "مؤتمر الحوار الوطني"، الفترة الانتقاليَّة للرَّئيس عبدربّه منصور هادي مدَّة عام إضافي؛ بحيث تنتهي ولايته في فبراير 2015م؛ لكنَّ مجلس النُّواب لم يُبتَّ في استقالة الرَّئيس المقدَّمة في يناير 2015م، فكان أن ظلَّت معظم القوى المناوئة لجماعة الحوثي تعترف بشرعيَّته، ثمَّ تعزَّز ذلك بما فرضته الحرب، والاعتراف الدُّولي به.

87 تستحوذ المناطق الصَّحراوية في محافظات المهرة، وحضرموت، وشبوة، ومارب، والجوف، على جانب كبير مِن هذه المساحة. والتَّقدير -هنا- للباحث، مع الارتفاق بقيمة مساحة حضرموت الَّتي تبلغ نحو 30% مِن مساحة البلاد.

88 يتبنَّى "المجلس الانتقالي" الجنوبي أجندة انفصاليَّة، بإعادة المحافظات الجنوبيَّة إلى الوضع السِّياسي ما قبل الوحدة اليمنيَّة، عام 1990م، وهذا ما يُعيد الجدل إلى مداولات "مؤتمر الحوار الوطني"، التي أقرَّت -في النِّهاية- خيار السِّتة أقاليم (أربعة في الشَّمال، واثنان في الجنوب). انظر: وثيقة الحوار الوطني الشامل: ص40؛ والتقرير النهائي للجنة تحديد الأقاليم، في: 2014/2/10م: ص3، متوفر على الرابط التالي:
https://bit.ly/3jB7GYm

تاريخ الاطلاع: 2021/7/15م.

العسكري والأمني لاتِّفاق الرِّياض لعام 2019م، اللَّذين قضت أحكامهما بدمج تشكيلاته المسلَّحة في هياكل وزارتي الدِّفاع والدَّاخليَّة[89].

يحاول فصيل مسلَّح آخر، تأسَّس عام 2018م، ويُعرف بالمقاومة الوطنيَّة "حرَّاس الجمهوريَّة"، الظُّهور كقوَّة سياسيَّة بعد ما برز بوصفه قوَّة عسكريَّة فاعلة، ممثِّلة لفصيل مِن حزب "المؤتمر الشَّعبي العام"؛ حيث أُعلن في مارس 2021م، عن قيام مكتب سياسي يمثِّله. ويُبدي هذا الفصيل عداءً سياسيًّا واضحًا تجاه القوى الَّتي كانت وراء احتجاجات 11 فبراير 2011م، الَّتي أدَّت إلى إسقاط نظام الرَّئيس السَّابق علي عبد الله صالح، علاوة على عدائه لجماعة الحوثي، الَّتي تحالفت مع عناصر مِن هذا الفصيل، في فترة ما قبل انتفاضة 2 ديسمبر 2017م، والَّتي حسمتها الجماعة بقتل قائد الانتفاضة، الرَّئيس صالح[90].

يعزِّز الموقف السِّياسي لفصيل المقاومة الوطنيَّة، مشاركة تشكيلاته المسلَّحة، العالية التَّدريب والتَّسليح، في السَّيطرة على قطاع طويل مِن المنطقة السَّاحليَّة الغربيَّة مِن البلاد، يمتدُّ مِن مضيق باب المندب جنوبًا، حتَّى المدخل الجنوبي لمدينة (ميناء) الحُديِّدة شمالًا، مرورًا بمدينة (ميناء) المخاء، والجزُر الواقعة في نطاقه، والَّتي مِن أبرزها جزيرة ميُّون (بريم) الواقعة عند مدخل مضيق باب المندب؛ حيث يشاركه في هذا القطاع "ألوية العمالقة" (ميليشيا سلفيَّة العقيدة)، و"المقاومة التِّهاميَّة"، وبضع وحدات عسكريَّة تابعة للحكومة المعترف بها دوليًّا، يخضع معظمها لما يسمَّى عمليَّات القوَّات المشتركة[91].

---

89 يحدث ذلك برغم مشاركة "المجلس الانتقالي" الجنوبي، في الحكومة المشكَّلة في ديسمبر 2020م، وفقًا لاتِّفاق الرِّياض، الَّذي وقَّع عليه في نوفمبر 2019م. للمزيد، انظر: مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2018م: ص16- 17.

90 تشكَّلت هذه المقاومة في وحدات منظَّمة، يتحدَّر معظم منتسبيها إلى قوَّات "الحرس الجمهوري" (سابقا)، التي كانت موالية للرئيس علي عبد الله صالح، ويقوم عليها، حاليًّا، ابن أخيه العميد، طارق محمد عبد الله صالح.

91 برزت العمليات المشتركة مع تعيين اللِّواء –حينذاك– صغير حمود بن عزيز، في يوليو 2019م، في إطار ترتيبات استثنائية قام بها التَّحالف، والحكومة المعترف بها دوليًّا، إزاء القوات والميليشيات المنتشرة في الساحل الغربي للبلاد (ساحل تهامة)، وظلَّ اللواء (الفريق حاليًّا)، صغير عزيز، محتفظًا بهذا المنصب، رغم تقلُّده منصب رئيس هيئة الأركان العامة، في فبراير 2020م.

2- جماعة الحوثي "أنصار الله":

تُعد جماعة الحوثي الطَّرف المقابل للحكومة المعترف بها دوليًّا، ولديها حكومة لا تحظى باعتراف دولي، لكنَّها تمثِّل حكومة أمر واقع، وتتكوَّن مِن ممثِّلين عن جماعة الحوثي نفسها، وحزب "المؤتمر الشَّعبي العام" وحلفائه، بموجب اتِّفاق تحالفيٍّ، أُبرم بينهما عام 2016م، وتشَّكل بموجبه ما يُعرف بـ"المجلس السِّياسي الأعلى"، بوصفه أعلى سلطة حاكمة[92].

غير أنَّ هذا التَّحالف لم يَعُد معبِّرًا عن التطلُّعات الحقيقية لكلِّ أطرافه رغم بقائه الشَّكلي؛ إذ باتت جماعة الحوثي، وعبر مشْرِفين يمثلونها في كافَّة مفاصل الدَّولة، الطَّرف المهيمن على القرار، لا سيَّما فترة ما بعد أحداث ديسمبر 2017م، ولا أدلَّ على ذلك مِن أنَّ منصب رئيس المجلس السِّياسي لا يزال حكرًا عليها منذ تأسيسه، رغم مخالفة ذلك لاتِّفاقيَّة التَّأسيس[93]. فيما تحتكر الأسر الهاشميَّة، الَّتي ينتمي إلى واحدةٍ مِنها زعيم الجماعة، عبد الملك بدر الدِّين الحوثي، معظم المناصب المهمَّة، المدنيَّة والعسكريَّة، في المستويات الإداريَّة والقياديَّة للدَّولة[94].

تدير جماعة الحوثي حربها مع الحكومة المعترف بها دوليًّا، معتمدة على قدرات وإمكانيَّات الدَّولة الَّتي سيطرت عليها بانقلاب 2014م، وتُعزِّز ذلك -باستمرار- بما تتلقَّاه مِن حلفائها الإقليميِّين مِن الدُّول، والجماعات الدِّينيَّة والمسلَّحة؛ وباتت تتحكَّم في قدرات عسكريَّة تهديديَّة حديثة، مثل: الطَّائرات والزَّوارق غير المأهولة، والصَّواريخ الباليستيَّة، الَّتي يُشار إلى ضلوع إيران في حصول الجماعة عليها؛ ذلك أنَّ الجيش اليمني لم يُعهد عنه حيازتها سابقًا. وقد أحدثت هذه القدرات فروقًا جوهريَّة في ميزان القوَّة، وتفاعلات الحرب؛

---

92 تولَّى صالح علي الصَّمَّاد رئاسة المجلس السياسي مدة فترتين، وقتل خلال الثَّانية، بواسطة غارة جويَّة نفَّذها "التَّحالف العربي"، في إبريل 2018م، أثناء وجوده بمدينة الحديدة. ثمَّ خلفه، عقب مقتله، مهدي المشَّاط. ومع أنَّ رئاسة المجلس تمثِّل أعلى سلطة سياسية (رئاسة الجمهورية)، إلَّا أنَّ عبد الملك الحوثي، يُعَد الحاكم الفعلي، بوصفه "قائد الثَّورة"، حسبما يصفه أنصاره، وتأسيًّا بالنِّظام الإيراني.

93 في 24 أغسطس 2021م، مُدِّد لرئيس المجلس السياسي، مهدي المشَّاط، فترة رئاسية ثالثة، حتَّى 24 أغسطس 2022م، وكان ممَّن لم يحضروا اجتماع التَّمديد، عضو المجلس، الفريق سلطان عبدالرَّب السَّامعي، الَّذي قاطع اجتماعاته منذ أواسط عام 2020م.

94 مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2018م: ص26.

إذ بلغت تهديداتها مناطق ومصالح إستراتيجيَّة، عسكريَّة ومدنيَّة، داخل الأراضي السُّعوديَّة، وفي جنوبي البحر الأحمر[95].

رغم سيطرة جماعة الحوثي على القدرات المختلفة للقوَّات المسلَّحة، وتسخيرها في كافَّة مراحل الحرب، إلَّا أنَّها أنشأت تشكيلات وجماعات مسلَّحة مستقلَّة عن القوَّات المسلَّحة الرَّسميَّة، وذلك على غرار "الحرس الثَّوري" في إيران؛ ومِن ذلك "اللِّجان الشَّعبيَّة" الَّتي تتكوَّن مِن مجاميع مسلَّحة، تتشكَّل في ألوية، وكتائب، وسرايا مستقلَّة، ويجري الدَّفع بها في المعارك، بعد إخضاع أفرادها لدورات إعادة بناء، بعضها ثقافيَّة فكريَّة، والأخرى عسكرية تدريبيَّة؛ حيث يعاد صهرهم فكريًّا، وفقًا لأيديولوجيَّة الجماعة، غير أن التَّدريب العسكري متفاوت بينها وبين منتسبي التَّشكيلات ذات المَهمَّات الخاصَّة، الَّتي يقودها مقرَّبون مِن زعيم الجماعة، مثل: كتائب الموت، وكتائب الحسين، وألوية الصَّمَّاد[96].

3- التَّنظيمات الموصوفة بـ"الإرهاب":

انخرط تنظيم "القاعدة" عبر جماعة "أنصار الشَّريعة"، و"تنظيم الدَّولة الإسلاميَّة" (داعش)، في الصِّراع النَّاشب في اليمن، امتدادًا لحضورهما العنيف، ما قبل 2014م، وكان ذلك إمَّا بالقتال إلى جانب أطراف الصِّراع، أو التَّنازع معها على الأرض. ففي الحالة الأولى استَقطب الكثير مِن عناصر هذين التَّنظيمين، الجماعاتُ المسلَّحة المناوئة لجماعة الحوثي، في مناطق نفوذ الحكومة المعترف بها دوليًّا، وذلك مقابل طيِّ صفحات ماضيهم الإرهابي. وعلى نحو قريب قامت جماعة الحوثي بذلك، في سياق عمليَّات تخادم، كشفت عنها أحداث محدودة خلال الحرب[97]. أمَّا الحالة الثَّانية فتمثَّلت في سيطرة جماعة "أنصار الشَّريعة"، التَّابعة لتنظيم "القاعدة"، على مدينة المكلَّا، ومدنٍ ساحليَّة أخرى، بمحافظة حضرموت، قُبيل منتصف 2015م.

---

95 كمثال انظر: مجلس الأمن، التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن لعام 2015م: ص 32-34.

96 المرجع السابق: ص22، و69. وتشير تسمية الصَّمَّاد، إلى رئيس "المجلس السياسي الأعلى" لسلطة جماعة الحوثي، صالح علي الصماد، الذي قضى بغارة جوية نفذها التحالف العربي، في الحُديّدة، في إبريل 2018.

97 جسَّد ذلك، تخادم جماعة الحوثي مع تنظيم الدولة الإسلامية، في محافظة البيضاء عام 2019م، وإطلاق سراح عناصر من القاعدة.

بحلول منتصف 2016م، شهد نشاط التَّنظيمات "الإرهابيَّة" في اليمن تراجعًا ملحوظًا، ولم يَعُد هنالك معاقل خاضعة لمقاتلي تنظيم "القاعدة"، و"الدَّولة الإسلاميَّة" (داعش)، إلَّا أنَّ العمليَّات الَّتي تنفِّذها –بين حين وآخر– لا تزال تشكِّل تهديدًا للأمن الدَّاخلي والإقليمي. أمَّا قادة التَّنظيمين فقد تعرَّضوا للتَّنكيل، واحدًا تلو الآخر، مِن قبل الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة؛ وبالتَّعاون مع مختلف أطراف الحرب، وفقًا لما تمليه التزامات الحكومة اليمنيَّة إزاء مكافحة "الإرهاب"، واستجابة للفراغ الأمني الَّذي خلَّفته الحرب، في مناطق سيطرة هذه الحكومة، ومناطق سيطرة جماعة الحوثي[98]. وممَّا يكشفه هذا التَّحوُّل، الاستغلال السِّياسي للإرهاب، ماضيًا وحاضرًا، داخليًّا وخارجيًّا.

وقد لوحظ خلال فترة الولاية الثَّانية للرَّئيس الأمريكي الأسبق، "باراك أوباما" (2013م–2017م)، وولاية خلفه، "دونالد ترامب" (2017م– 2021م)، أنَّ ازدياد حجم التَّعاون اليمني الأمريكي المشترك أفضى إلى القضاء على معظم قادة ومقاتلي تنظيمي "القاعدة" و"الدَّولة الإسلاميَّة" (داعش). ومع ذلك، يظلُّ التَّنظيمان حاضرين في خريطة الصِّراع الراهن، وفي المستقبل، لكنَّهما غير مقبولين، دوليًّا وإقليميًّا، في أيِّ تسوية سياسيَّة لصنع السَّلام، خلافًا للموقف المعلن إزاء جماعة الحوثي، الَّتي أُدرجت في قائمة التَّنظيمات "الإرهابيَّة" لدى الحكومة الأمريكيَّة، في نهاية ولاية الرَّئيس "دونالد ترامب"، ثمَّ ألغي ذلك مع قدوم خلفه، "جو بايدن"، مطلع 2021م.

يُضاعف مِن بقاء تهديد هذه الجماعات، إخفاق مجلس النُّواب، منذ عام 2008م، في إقرار قانون مكافحة "الإرهاب"، واعتماد وتنفيذ الإستراتيجيَّة الوطنيَّة لمكافحته، الَّتي بُدِئ فيها قُبيل انقلاب 2014م، وزاد مِن تعقيد ذلك انقسام المجلس بين طرفي الصِّراع، وضعف موقف القسم المنخرط تحت مظلَّة نظام الرَّئيس عبد ربِّه منصور هادي[99]؛ حيث لم يتمكَّن مِن عقد جلساته بانتظام، نتيجة تَعَارض إرادات نوَّابه، واضطراب المناطق الخاضعة

---

98 انظر:

Country Reports on Terrorism 2019: Yemen, Bureau of Counterterrorism, U. S. Department State, accesses: July, 17, 2021, at:
https://bit.ly/2VyHgOJ.

99 المرجع السابق.

للحكومة المعترف بها دوليًّا. فمنذُ تدخُّل "التَّحالف العربي" في 2015م، وحتَّى أغسطس 2021م، لم يعقد المجلس سوى جلسة واحدة، بمدينة سيئُون، عام 2019م[100].

100 استمرَّ هذا القانون على حاله حتَّى الفروغ من هذه الورقة، في أغسطس 2021م، وقد يطول به ذلك حتَّى حقبة ما بعد الحرب.

الأطراف الخارجيَّة للصِّراع ومجالات ارتباط الأطَّراف الدَّاخليَّة بها:

ارتبطت الأطراف الدَّاخليَّة المنخرطة في الصِّراع، ارتباطًا وثيقًا بأطراف خارجيَّة، إقليميَّة ودوليَّة؛ وهو ارتباط فرضته مصالح وقضايا إستراتيجيَّة مشتركة، وتجسَّدت في مواقف عديدة، منذ تدخُّل "التَّحالف العربي" عام 2015م.

أولا: الأطراف الخارجيَّة على جانبي الصِّراع

تتمثَّل الأطراف الخارجيَّة، على نحو رئيس، في السُّعوديَّة والإمارات، بوصفهما قطبي "التَّحالف العربي"، الَّذي يجري احتسابه طرفًا خارجيًّا إقليميًّاً داعمًا للحكومة المعترف بها دوليًّا، ولما تحت مظلَّتها مِن أطراف فرعيَّة ذات توجُّهات متعارضة ومعارضة لها[101]. وعلى الجانب الآخر للصِّراع، تبرز إيران، بوصفها طرفًا خارجيًّا إقليميًّا داعمًا لجماعة الحوثي، وبجانبها عدد مِن الفواعل العنيفة، غير الرَّسميَّة، يتقدَّمها "حزب الله" اللُّبناني، وفصائل مسلَّحة عراقيَّة شيعيَّة[102].

ضِمن مصفوفة الأطراف الخارجيَّة، غير المباشرة، تبرز عُمان كطرف متعدِّد الارتباطات، ونقطة التِّقاء معظم الأطراف الدَّاخليَّة للصِّراع، والقوى الدُّوليَّة الفاعلة فيه، والَّتي تتشابك بعض أجنداتها وقضاياها الإستراتيجيَّة مع أجندات وقضايا الأطراف الدَّاخليَّة والأطراف الإقليميَّة. وتأتي في طليعة القوى الدُّوليَّة: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وبريطانيا، وروسيا، والصِّين، وفرنسا، وتركيا، وإسرائيل[103]. وتلتقي مصالح هذه الأطراف، على الجغرافيا اليمنيَّة، في التَّنافس المحموم على النُّفوذ في محافظة المهرة المجاورة لعُمان، وامتداد ذلك- بحرًا- إلى أرخبيل سقطرى، وفقًا لحسابات جيوسياسيَّة تَرُدُ إيران خلالها.

---

101 الدُّول العربيَّة الَّتي انخرطت في التَّحالف هي: السُّعوديَّة، والإمارات، وقطر، والبحرين، والكويت، ومصر، والأردن، والمغرب، والسُّودان.

102 شباب مِن العراق يقاتلون في سوريا واليمن بهويَّات إيرانية ووثائق موت عراقية، جدلية، في: 2018/11/6م، متوفر على الرابط التالي: https://bit.ly/3BMrAan

تاريخ الاطلاع: 2021/8/3م.

103 رغم ما يثار بشأن الدَّعم الأمريكي للتَّحالف العربي، خصوصًا اللُّوجستي والاستخباري، إلَّا أنَّ الارتباط المباشر والأكثر وضوحًا يتمثَّل في مواجهة تنظيمي "القاعدة" والدَّولة الإسلاميَّة "داعش". انظر: محجوب الزويري، وميسر سليمان، العلاقات الأميركية- الإيرانية في ظل إدارة دونالد ترامب: التفاعلات والتبعات، سياسات عربية، العدد (49)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2021م: ص76- 87.

1- مجالات ارتباطات الحكومة المعترف بها دوليًّا بالأطراف الخارجيَّة:

ترتبط أطراف ومكوِّنات الحكومة، المعترف بها دوليًّا، بالأطراف الخارجيَّة المنخرطة في الصِّراع، خصوصًا العربيَّة مِنها، وعلى الأخصِّ السُّعوديَّة والإمارات، بروابط تقليديَّة، مشتركة، جامعة للأمَّة العربيَّة الواحدة، مثل: اللُّغة، والعقيدة، والجوار الجغرافي، والعادات والتَّقاليد، والتَّاريخ، والمصير المشترك. غير أنَّ معظم هذه الرَّوابط -واقعيًّا- تسمو عليها المصالح الخاصَّة، في محيط يموج بالأطماع، وفي سياقات تفاعليَّة غير متكافئة القوَّة والفرص، تفرضها الكُلفة المادِّيَّة الباهظة للحرب، الَّتي تتحمَّلها السُّعوديَّة ثمَّ الإمارات، ويشترك في هذه المصالح أطراف دُوليَّة، غير مباشرة، أو أقرب إليها، مِثل: الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، وبريطانيا.

أ- الارتباط الأيديولوجي:

على الرَّغم مِن الانشداد الأيديولوجي المذهبي الَّذي تبديه أطراف في الحكومة المعترف بها دوليًّا، والأطراف الخارجيَّة المقابلة، وإظهار ذلك بوصفه رابطًا أصيلًا في الصِّراع الدَّائر، إلَّا أنَّ أطرافًا أخرى، في الجانبين، تحاول أن تجاوز ذلك، وتُبرز الصِّراع بوصفه صراعًا سياسيًّا، لكنَّ حال جبهات القتال، وأحيانًا في وسائل إعلام "التَّحالف العربي"، يشيران- بوضوح- إلى حضور الرَّابط الأيديولوجي الدِّيني (المذهبي).

فوجود تشكيلات أو ميليشيا مسلَّحة سلفيَّة الأيديولوجيا، وعلى نطاق واسع، وخضوع بعض مِنها لقيادة سعوديَّة، أو تلقِّيها دعمًا سعوديًّا سخيًّا، والاتِّفاق على مُنابزة جماعة الحوثي بأوصاف ذات بعد طائفي، أو عرقي، مِن قبيل: الرَّوافض، المتورِّدين (الدُّخلاء)[104]، وعملاء إيران؛ وأحيانًا الإشارة إلى إيران نفسها بالصَّفويَّة والفارسيَّة؛ كلُّ ذلك يجعل الرَّابط

104 ورد توصيف "المتورِّدين" في رسالة بعث بها عبهلة بن كعب بن غوث (الأسود العنسي) إلى عامل الرَّسول -صلَّى الله عليه وسلَّم، بالجَنَد (شمال شرقي مدينة تعز)، قال فيها: "أيها المتورِّدون علينا، أمسكوا علينا ما أخذتم مِن أرضنا، ووفِّروا ما جمعتم، فنحن أولى به، وأنتم على ما أنتم عليه". أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري (تاريخ الرسل والملوك)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4 /1979م: ج3/ 229.

الأيديولوجي واضحًا وفاعلًا بين التَّحالف والقوى الدَّاخليَّة الَّتي يتبنَّى دعمها. لكنَّ هذا التَّوصيف عادة ما يُستغَلُّ –على نحو ابتزازي– وفي التَّوقيتات والكيفيَّات المناسبة[105].

ب– الارتباط السِّياسي:

لم يقف اختلاف النِّظام السِّياسي، الجمهوري في اليمن، والملكي في السُّعوديَّة، والأميري في الإمارات أو الخليج، حاجزًا بين الطَّرفين في إطار التَّحالف القائم، إلَّا أنَّ هنالك تحفُّظًا تجاه بعضٍ مِن أطراف الحكومة اليمنيَّة؛ خصوصًا حزب "التَّجمُّع اليمني للإصلاح" (الإخوان المسلمين)[106]. وفي إطار هذا الارتباط لا تزال السُّعوديَّة، بوصفها الطَّرف الإقليمي الأكثر تأثيرًا في التَّحالف، توفِّر الغطاء السِّياسي، الدُّولي والإقليمي، للحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا، مستغِلَّة قدرتها على التَّأثير في مراكز القرار السِّياسي في هذين المجالين، سواء على مستوى الأشخاص، أم الدُّول، أم المنظَّمات.

خَلق البقاء الطَّويل للرِّئاسة اليمنيَّة، ومجلس النُّواب، والحكومة المعترف بها دوليًّا، خارج اليمن، لا سيَّما شُخوصَها المقيمة في الرِّياض، حالة ارتهان سياسيٍّ توثِّق –أكثر– الارتباط السِّياسي بينهما، والعائد لمصلحة السُّعوديَّة. والحال كذلك، بالنِّسبة إلى الأطراف الدَّاخليَّة المرتبطة بالإمارات، مِن زوايا مماثلة أو نحوها. ويعزِّز مذهب ما سبق، تعذُّر العودة الآمنة لهذه الشُّخوص، والسُّلطات، والهيئات، إلى البلاد، نتيجة لتعثُّر تنفيذ الملحقين العسكري والأمني لاتِّفاق الرِّياض، لعام 2019م، وانعكاس ذلك على أدوار ووظائف الحكومة المشكَّلة بين طرفي هذا الاتِّفاق، والَّتي مثَّلت –حسب رأي البعض– خطوة إيجابيَّة نحو عمليَّة بناء سلامٍ أكثر استدامة[107]. على أنَّ السُّعوديَّة –وفقًا للاتِّفاق– تعدُّ الضَّامن لتنفيذه، لكنَّها ليست بالقدر ذاته مِن التَّأثير في "المجلس الانتقالي" الجنوبي، الَّذي تتمتَّع به الإمارات.

---

105 أنشأت السُّعوديَّة تشكيلات مليشاويَّة مسلَّحة يمنيَّة، ذات أيديولوجيا سلفيَّة، ونشرتها على حدودها مع محافظة صعدة؛ حيث معقل زعيم الجماعة الحوثيَّة عبدالملك الحوثي، وأخضعت هذه القوَّات لقائد القوَّات المشتركة للتَّحالف العربي، الأمير فهد بن تركي بن عبدالعزيز، حتَّى إقالته وإحالته إلى التَّحقيق، في سبتمبر 2020م.

106 في عام 2018م، أبدى ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، منابزة لفظيَّة تجاه "الإخوان المسلمون"، واصفًا إيَّاهم بـ"الإخونج".

107 انظر:

ت- الارتباط العسكري والأمني:

مِن أوجه هذا الارتباط تحكُّم "التَّحالف العربي" في مركز عمليَّاته الكائن بالرِّياض، وفي كافَّة العمليَّات العسكريَّة الجويَّة، وإلى حدٍ ما العمليَّات البريَّة والبحريَّة. وبالمثل، ما يخصُّ القيود المفروضة على التَّسليح الثَّقيل لقوَّات الحكومة المعترف بها دوليًّا، واعتماد هذه القوَّات -كلِّيًّا- على الإسناد الجوِّي لطائرات التَّحالف، فضلًا عن الوجود العسكري السُّعودي في مناطق نفوذ هذه الحكومة، واعتماد مليشيَّات مسلَّحة يمنيَّة، كليًّا وجزئيًّا، على الدَّعم السُّعودي[108].

على نحو ذلك، يبرز الارتباط العسكري لأطراف داخليَّة بالإمارات، بوصفها طرفًا خارجيًّا، ومِن ذلك "المجلس الانتقالي" الجنوبي، الَّذي يتلقَّى مِنها كافَّة أشكال الدَّعم العسكري، علاوة على ما يشكِّله وجود قوَّات إماراتيَّة في مناطق ذات أهميَّة إستراتيجيَّة خاضعة لهذا المجلس أو للحكومة المعترف بها دوليًّا، في الجزُر والبرِّ الرَّئيس للبلاد، مِن ارتباط عسكريٍّ وأمنيٍّ، على الرَّغم مِن تواضع حجم هذه القوَّات، إذا ما أخذ على محمل الجد أنَّ الإمارات سحبت معظم قوَّاتها مِن اليمن، نهاية عام 2019م ومطلع عام 2020م. وبالمثل، يبرز هذا الارتباط بين المقاومة الوطنيَّة "حرَّاس الجمهوريَّة" والإمارات، الَّتي تمثِّل ذراعًا عسكريَّة وأمنيَّة تتحكَّم في مناطق إستراتيجيَّة ذات صلة بمصالح إماراتيَّة جنوبي البحر الأحمر، وخليج عدن، مِن بينها الحماية والتَّغطية على الوجود العسكري الإماراتي في جزيرة ميَّون (بريم)، الواقعة عند مضيق باب المندب[109].

The Case for More Inclusive – and More Effective – Peacemaking in Yemen, International Crisis Group, Middle East Report N°221, March 18, 2021.

108 سبق الإشارة إلى مناطق انتشار هذا المليشيات، وانتمائها الأيديولوجي.

109 انظر:

Mysterious air base being built on volcanic island off Yemen, AB News, May 25, 2021, accesses: 4 August 2021, at:

https://bit.ly/3sRiV3d

ث- الارتباط الإستراتيجي

يبرز هذا الارتباط في الموقف المعلن مِن قبل الحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا، وكافَّة الأطراف المنخرطة تحتها، بأنَّ المشروع الإيراني–الفارسي، ونظام "ولاية الفقيه"، لن يكون له موطئ قدم في اليمن. وهو موقف متطابق مع الموقف السُّعودي والإماراتي. وعلى هذا فإنَّه مهما كانت ذرائع السِّياسة لحصول تقارب مع إيران، فإنَّ الوضع الرَّاهن لهذه الحكومة لا يتيح ذلك، سواء مِن جهتها أم مِن جهة إيران، الَّتي باتت تسيطر على مناطق الشَّمال مِن اليمن، عن طريق جماعة الحوثي، الحليف القوي والموثوق به.

يتداخل هذا الارتباط مع موقف معظم الدُّول العربيَّة، علاوة على تلك الَّتي شاركت مع التَّحالف، بأيٍّ مِن أوجه المشاركة، لدعم الشَّرعيَّة في اليمن، الَّتي سبق الإشارة إليها، وإن لم تُعلِن هذه الدُّول عن ذلك، إلَّا أنَّ تكوُّن العلاقة أو الارتباط الإستراتيجي مع إيران قائم على النِّدِّيَّة، والاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، وترك التَّدخُّل في الشُّئون الدَّاخليَّة.

2- مجالات ارتباط جماعة الحوثي "أنصار الله" بالأطراف الخارجيَّة:

ترتبط جماعة الحوثي بإيران عبر روابط أيديولوجيَّة، وسياسيَّة، وعسكريَّة، لكنَّها لا تعني –في كلِّ الأحوال– التَّطابق الكامل، إلَّا أنَّ ثمَّة جهودًا حثيثة لتعزيز ذلك، وتطويره، بين الجانبين.

أ- الارتباط الأيديولوجي:

باتت جماعة الحوثي مُحاكيًا سياسيًّا لنظام "ولاية الفقيه"؛ فعبد الملك الحوثي يمثِّل لدى أنصاره "قائد الثَّورة"، وفي مقام "المرشد الأعلى" السَّابق للثَّورة الإيرانيَّة، روح الله الخُميني؛ فهو الوحيد الَّذي يبُتُّ في كافة المسائل السِّياسيَّة، والقضائيَّة، قافزًا على وظيفة "المجلس السِّياسي الأعلى"، الَّذي يمثِّل –في الوضع الانقلابي الرَّاهن– رئاسة الجمهوريَّة[110]. وقُنِّنت

110 نشير –هنا– إلى وفد المكتب السُّلطاني العُماني، الَّذي زار صنعاء، في يونيو 2021م، برفقة كبير مفاوضي جماعة الحوثي، محمَّد عبدالسَّلام، ولقائهم زعيم الجماعة، عبدالملك الحوثي، والَّذي سلَّم الوفد ما عرف بـ"مبادرة مأرب". ومع أيِّ مفاوضات سلام تجريها الجماعة، لا يقطع كبير

قضايا ماليَّة ظلَّت محلَّ خلاف لعقود عدَّة، لتمنح زعيم الجماعة سلطات مماثلة للمرشد الأعلى في إيران؛ حيث أُعطي الحقَّ في أخذ السَّهم الثَّاني (سهم الرَّسول) مِن الخُمس، والتَّصرُّف فيه دون قيود[111]. هذه المحاكاة توضِّح مدى انطلاق سياسات جماعة الحوثي، الأيديولوجيَّة والفكريَّة، مِن منطلقات إيرانيَّة، في فرض أيديولوجيَّتها وأفكارها وتصدير ذلك خارج الحدود، وفقًا لما يجسِّده خطابها المتشدِّد تجاه الجماعات السَّلفيَّة، الَّتي تصفها بالوهابيَّة، والتَّكفيريَّة، والإرهابيَّة المموَّلة سعوديًّا. وتشارك وسائل إعلام الجماعة، وسائل الإعلام الإيرانيَّة، في اجترار مواجع تاريخيَّة، ذات بعد أيديولوجي مثيرة للضَّغائن السِّياسيَّة، خصوصًا ما يتعلَّق بالحُكم[112].

خلال السَّنوات السِّتِّ المنصرمة مِن الحرب الرَّاهنة، رُصدت محاولات عديدة لتقوية الرَّوابط الأيديولوجيَّة والفكريَّة، بين جماعة الحوثي وإيران، وفرضِها على عموم الشَّعب اليمني؛ وبرز ذلك مِن خلال فتح المجال أمام اليمنيِّين، خصوصًا المنخرطين في صفوف الجماعة، للدِّراسة في التَّخصُّصات الدِّينيَّة والتَّاريخيَّة، لدى الجامعات الإيرانيَّة، وإنشاء قسم للُّغة الفارسيَّة، ضمن اللُّغات الحيَّة الَّتي تُدرَّس في جامعة صنعاء؛ حيث تخرَّجت، في ديسمبر 2020م، أوَّل دفعة مِن هذا القِسم، بكليَّة اللُّغات؛ ليس ذلك فحسب، بل حملت

مفاوضيها في أيِّ مسألة، دون العودة إلى زعيم الجماعة. وفي إحاطة المبعوث الأممي، "مارتن غريفيث"، لشهر يونيو 2021م، ما يُشير إلى ذلك. انظر: إحاطة إلى مجلس الأمن، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، السيد مارتن غريفيث، في: 2021/6/15م، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2VydI3X

تاريخ الاطلاع: 2021/8/27م.

111 وفقا للمادتين (47) و(48)، من اللَّائحة التَّنفيذيَّة الصادرة في إبريل 2020م، لقانون الزَّكاة، رقم (2) لعام 1999م، وتعديلاته بالقانون رقم (1) لعام 2019م؛ يُؤخذ الخمس (20%) في كلِّ ما استخرج من البحر، وفي العسل إذا غُنم من الشجر والكهوف، وينال منه بنو هاشم (الطائفة الحاكمة في مناطق جماعة الحوثي) نصيب الأسد، بمن فيهم ولي الأمر، الذي يمثِّل الحالتين، راهنًا، عبد الملك الحوثي. ويتَّضح مِن المادة (20)، مِن القانون رقم (2) لعام 1999م، التي عرَّفت الخُمس، وكيف استغلت الجماعة منطوق المادة (21)، منه، لإخراج لائحته التنفيذية. انظر: قانون رقم (2) لسنة 1999م بشأن الزكاة، المركز الوطني للمعلومات. متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/3xOpLY1

تاريخ الاطلاع: 2021/8/12م

112 يثير الحوثيُّون بأنَّ الحرب في اليمن بين معسكرين تاريخيَّين، معسكر علي بن أبي طالب، أو ابنه الحسين، وبين معسكر معاوية بن أبي سفيان– رضي الله عنهم. وجماعة الحوثي –هنا– تمثِّل المعسكر الأوَّل، فيما يجسِّد هذا الفرز الغايات النَّهائيَّة لإيران مِن الصِّراع في اليمن.

اسم قائد "فيلق القدس"، في "الحرس الثَّوري" الإيراني، قاسم سليماني، الَّذي قضى بغارة جويَّة أمريكيَّة، في بغداد، مطلع يناير 2020م.

ب- الارتباط السِّياسي:

كانت أولى مظاهر هذا الارتباط، التَّوقيع على عدَّة اتِّفاقيَّات بين إيران وجماعة الحوثي، خلال الزِّيارة الَّتي قام بها إلى طهران، وفدٌ حوثي، برئاسة رئيس "المجلس السِّياسي" للجماعة، صالح علي الصَّمَّاد، في مارس 2015م، والَّتي مثَّلت محاولة إيرانيَّة لكسر أيِّ عزلة دوليَّة على جماعة الحوثي، بعد سيطرتها على السُّلطة بالانقلاب عام 2014م. ثمَّ تعمَّق هذا الارتباط بإقامة علاقات دبلوماسيَّة رسميَّة على مستوى تبادل السُّفراء؛ حيث عيَّنت الجماعة سفيرًا لها لدى طهران، في أغسطس 2019م، وفي نهاية أكتوبر 2020م، عيَّنت طهران سفيرًا، فوق العادة، ومطلق الصَّلاحيَّة لدى سلطة الحوثي بصنعاء[113]. ويعدُّ هذا الاعترافُ الثَّانيَ دوليًّا، بعد اعتراف سوريَّة الَّتي اعتمدت سفيرًا لجماعة الحوثي لديها عام 2016م، لكنَّها لم تُعيِّن -مِثل إيران- سفيرًا لها بصنعاء.

ت- الارتباط العسكري:

علاوة على ما يشكِّله اعتماد جماعة الحوثي على إيران، كأحد المصادر الرَّئيسة للتَّسليح والتَّدريب، خصوصًا في مجال الصَّواريخ الباليستيَّة، والطَّائرات والزَّوارق غير المأهولة (دون طيَّار أو قبطان)، والخبراء العسكريِّين مِن "الحرس الثَّوري"، و"فيلق القدس"، فإنَّ العلاقة العسكريَّة الأبرز بينهما تكمُن في إبراز جماعة الحوثي بوصفها أكثر قدرة وتطويرًا، وعلى نحو مستدام، في مواجهة وتهديد السُّعوديَّة، بإمكانيَّات عسكريَّة لا يمتلكها خصومها مِن أطراف الصِّراع اليمنيَّة[114].

113 يُطلق على هذا السَّفير "حسن إدريس إيرلو"؛ أظهر إيرلو نشاطًا واسعًا في صنعاء، وهو يتمتَّع بتأثير قوي في صفوف جماعة الحوثي.

114 من أبرز الخبراء، عبدالرِّضا شهلاي، وهو ضابط في "الحرس الثوري" الإيراني، أُدرج في قائمة المطلوبين أمريكيًّا. وقد أعلنت واشنطن، غير مرَّة، عن استهدافه، مع آخرين، في اليمن، وكان آخرها في يناير 2020م.

خلال الأعوام الثَّلاثة الأولى لتَّدخُّل "التَّحالف العربي"، عزَّزت إيران قدرات جماعة الحوثي، بمزيد مِن الأسلحة الهجوميَّة والدِّفاعيَّة، واستخدامها في ضرب المصالح الإستراتيجيَّة السُّعوديَّة، العسكريَّة والنِّفطيَّة، في البرِّ والبحر، وامتدَّ ذلك ليُطاول السُّفن الأمريكيَّة جنوبي البحر الأحمر، وربَّما جاءت عمليَّات الحوثي البحريَّة، خلال عامي (2020م- 2021م)، ضمن ما يوصف بحرب الظِّل البحريَّة الَّتي تشنُّها إيران على مصالح خصومها[115].

لا تزال مظاهر الارتباط العسكري بين إيران وجماعة الحوثي، في تنامٍ مستمر، ويؤكِّدها تنامي قدرات الجماعة العسكريَّة، بالأسلحة الإيرانيَّة المنشأ، بالرَّغم مِن الحصار المفروض عليها مِن قبل التَّحالف، ولا يخفى الدَّور الاستخباري للسَّفينة "سافيز"، التَّابعة للحكومة الإيرانيَّة، والَّتي تعرضت -في إبريل 2021م- لاستهداف إسرائيلي مؤثِّر، ما دفعها للانسحاب، والتَّعويض بسفينة أخرى يُطلق عليها "بهشاد"، وذلك مطلع أغسطس 2021م.

ث- الارتباط الإستراتيجي:

يبرز الارتباط الإستراتيجي لجماعة الحوثي مِن زاوية استغلالها في المفاوضات المتعلِّقة باتِّفاق إيران النَّووي مع دول (5+ 1)، لعام 2015م، لكن بطريقة غير مباشرة[116]؛ حيث يثار -ضمن قضايا العودة إلى هذه المفاوضات- برنامج إيران الصَّاروخي، الَّذي ذاقت السُّعوديَّة مرارة ويلاته، بفعل تعرُّضها لمئات مِن الهجمات بالصَّواريخ البالستيَّة، والطَّائرات، غير المأهولة، إيرانيَّة المنشأ؛ حيث جعلت جماعة الحوثي أكثر ارتبطًا بإيران؛ مِن منطلق الحاجة إلى هذه الأسلحة، والنَّتائج الكبيرة الَّتي حقَّقتها[117].

---

115 للمزيد حول حرب الظِّل البحريَّة أو الحرب السِّريَّة البحريَّة، انظر:

Israel's shadow war with Iran, The Guardian, August 10, 2021, accesses: 21 August 2021, at: https://bit.ly/3DcExM3

116 يقصد بدول (5+1)، الدُّول الدَّائمة العضويَّة بمجلس الأمن، وبجانبها ألمانيا الَّتي وقَّعت على الاتِّفاق النَّووي مع إيران، عام 2015م؛ وبموجبه جُمِّدت عقوبات الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة على إيران، ثمَّ أعادها الرَّئيس، "دونالد ترامب"، عند إعلان انسحابه مِنه، عام 2018م. انظر: الزويري، وسليمان: ص76- 87.

117 مثال: تعرُّض معامل نفطيَّة تابعة لشركة "أرامكو" السُّعوديَّة، في بُقيق وخُريص، لهجمات عنيفة متكرِّرة، أوَّلها هجمات سبتمبر 2019م. انظر:

وفي الارتباط الإستراتيجي كذلك، قفزت إيران خطوة كبيرة في طريق تطلُّعها، وحلفائها الإقليميّين، إلى اتِّساع الرُّقعة الجيوبوليتيكيَّة في مناطق بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وصولًا إلى البحر المتوسِّط، ما يمهِّد لها زعامة العالم الإسلامي.

تداعيات الارتباطات الخارجيَّة لقوى الصِّراع الدَّاخليَّة على عمليَّة صنع السَّلام

تبرز تداعيات الارتباطات الخارجيَّة لأطراف الصِّراع الدَّاخليَّة على عمليَّة "صنع السَّلام"، في اليمن، مِن خلال ما تتعرَّض له الجهود المبذولة في هذا الشَّأن مِن معوِّقات ناشئة عن هذه الارتباطات، سواء كانت هذه الجهود المبذولة وساطات أم مفاوضات، أم سواهما مِن الوسائل السِّلميَّة؛ وما يرافق ذلك مِن تدابير تعالج قضايا الصِّراع، أو تقلِّل مِن تداعياته، أو تدفع أطرافه نحو السَّلام. ولا يعني هذا إغفال دور تداعيات قناعات الأطراف الدَّاخليَّة للصِّراع إزاء قضايا أخرى متَّصلة بنظام الحُكم، والأيديولوجيا، والسِّيادة، وأعباء التَّاريخ، فضلًا عن التَّداعيات المختلفة للحرب، بوصفها أسبابًا جوهريَّة للصِّراع ولاستمراره، وعوامل تقويض للجهود الرَّامية إلى تحقيق السَّلام، لكنَّها ليست موضوع هذه الدِّراسة.

وتتجلَّى أبرز تداعيات الارتباطات الخارجيَّة في توظيف واستغلال هذه الارتباطات لمصلحة قضايا إستراتيجيَّة، داخليَّة وخارجيَّة، للأطراف الخارجيَّة، تؤثر في عمليَّة "صنع السَّلام"، وذلك كما يلي:

أوَّلًا: بروز الاتِّفاق النَّووي الإيراني بوصفه عائقًا أمام عمليَّة السَّلام

استغلَّت إيران كافَّة مجالات ارتباطاتها بجماعة الحوثي، سيَّما العسكريَّة والسياسيَّة، لتعزيز موقفها التَّفاوضي، مع دول (5+1)، بشأن عودة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إلى الاتِّفاق النَّووي، الَّذي أبرم عام 2015م، وفقًا لشروط إيران نفسها؛ إذ تعدُّ حاجة جماعة الحوثي لإيران –في هذين المجالين– لا غنى عنها، في ظلِّ العزلة الإقليميَّة والدُّوليَّة الَّتي

Two Major Saudi Oil Installations Hit by Drone Strike, and U.S. Blames Iran, The New York Times, Sept 14, 2019, accesses: July 22, 2021, at:
https://nyti.ms/3jQUX4Y

تواجهها الجماعة، وعدم الاعتراف بها كسلطة رسميَّة. وبالنِّسبة إلى إيران، تُعدُّ المفاوضات بهذا الشَّأن قضيَّتها الإستراتيجيَّة الأولى، الَّتي قد تطول المفاوضات بشأنها، ويطول معها الصِّراع في اليمن.

يأتي هذا التَّوظيف على طريقة الاستغلال الدُّولي لانقلاب جماعة الحوثي على السُّلطة الشرعيَّة في اليمن، خلال عامي 2014م– 2015م، كثمن مدفوع لإيران ضِمن حسابات توقيعها على الاتِّفاق النَّووي عام 2015م، إلَّا أنَّ إيران في هذه المرحلة، تضع الأزمة اليمنيَّة –برمَّتها– ضمن مجموعة مِن وسائلها التَّفاوضيَّة القويَّة، لإعادة تعريف هذا الاتِّفاق، ليتضمَّن عدم المساس ببرنامجها الصَّاروخي الَّذي تحاول الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة إدراجه ضمن المفاوضات بينهما. وكان ممَّا لوحظ طوال فترة المفاوضات النَّوويَّة الَّتي دارت في "فيينا"، خلال شهر أبريل 2021م، تضاعُف التَّصعيد العسكري لجماعة الحوثي في جبهات محافظة مأرب، على نحوٍ غير معهود، ورافقه حدَّة في الخطاب الإعلامي والسِّياسي، الإيراني، وفي تصريحات سفير إيران بصنعاء، بشأن مبادرات السَّلام للأزمة اليمنيَّة.

ولارتباط الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة بمفاوضات "فيينا"، وتبنِّي إدارة الرَّئيس "جو بايدن" سياسة مغايرة لإدارة سلفه، "دونالد ترامب"، إزاء مناطق الصِّراع في الشَّرق الأوسط، فقد مارست "واشنطن" ضغوطًا قويَّة على الحكومة اليمنيَّة، لحملها على الانخراط في المفاوضات مع جماعة الحوثي، وفقًا لخطَّة "غريفيث" للسَّلام، الموسومة بـ"الإعلان المشترك"[118]. وقد جاء ذلك بعد قيامها بشطب جماعة الحوثي مِن قائمة التَّنظيمات الإرهابيَّة، وتعيين "تيم لانديركينغ"، مبعوثًا أمريكيًّا بشأن الأزمة اليمنيَّة؛ ومع ذلك فقد انتهت فترة "مارتن غريفيث"، في أغسطس 2021م، دون إحراز أيِّ تقدُّم[119].

---

118 يضمُّ الإعلان المشترك، أربعة عناصر رئيسة، هي: وقف إطلاق النَّار، وفتح مطار صنعاء، ورفع القيود المفروضة على الواردات إلى ميناء الحديدة، واستئناف محادثات السَّلام. انظر: مطلوب صانع سلام في اليمن قادر على الإنجاز، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، في: 2021/6/27م، متوفر على الرابط:

https://bit.ly/3ljM6bV

تاريخ الاطلاع: 2021/8/3م.

119 توقَّفت عمليَّة صنع السَّلام الَّتي قام بها "مارتن غريفيث"، بعد توقيع أطراف الصِّراع الدَّاخليَّة، على اتِّفاقيَّات "استوكهولم"، عام 2018م، والَّتي أوقفت القتال في السَّاحل الغربي للبلاد (ساحل تهامة)، ونجحت، بموجبها، في مبادلة مئات مِن الأسرى بين الجانبين.

وعلى نحو المسلك السَّابق، مضت الأحداث الميدانيَّة الَّتي تلت؛ فما إن أعلن المبعوث الأممي الجديد إلى اليمن، "هانس غروندبرغ"، عن بدء مهمَّته في عمليَّة السَّلام، حتَّى تعرَّضت مناطق نفطيَّة، شرقي السُّعوديَّة، لهجمات باليستيَّة، وبالطَّائرات غير المأهولة، في مطلع سبتمبر 2021م، وإعلان جماعة الحوثي مسئوليَّتها عنها، على الرَّغم مِن الشُّكوك المثارة بشأن وقوف جماعة الحوثي وراءها، وأنَّها لا تمثِّل سوى غطاء لإيران تختبئ وراءها في مثل هذه الهجمات[120]. وقد جاء خطاب زعيم جماعة الحوثي، عبد الملك الحوثي، الَّذي تزامن مع هذه الوقائع، مؤكِّدًا على التقاء مصالحه مع إيران؛ حيث تضمَّن الإشارة إلى أنَّ الحرب لن تتوقَّف حتَّى تحرير كافَّة أراضي البلاد مِن "المحتلِّين"، حدَّ وصفه. وهو خطاب ينمُّ عن صلابة موقف، ولا يختلف عن خطابات زعيم "حزب الله" اللُّبناني الموالي لإيران، حسن نصر الله[121].

ثانيًا: تصاعد التَّنافس السُّني- الشِّيعي:

بعد مرور عامين على الحرب، وتعدُّد المحاولات الرَّاميَّة إلى وقفها، حاول البعض نفي وجود أيِّ ارتباط أيديولوجي فاعل بين جماعة الحوثي وإيران، لخفض مخاوف السُّعوديَّة مِن ذلك، وخلق قناعة راسخة لديها بأنَّ تدخُّلها العسكري في اليمن لم يعد مبرَّرًا، وأنَّ وقف الدَّعم عن الحكومة اليمنيَّة، المعترف بها دوليًّا، أقرب وسيلة لإنهاء الحرب، وإحلال السَّلام. وعلى النَّقيض مِن ذلك، كان هنالك مَن يُبرز جماعة الحوثي بوصفها أداة طيِّعة بيد إيران، وتؤدِّي دورًا تهديديًّا تجاه السُّعوديَّة؛ ما يعني ضرورة استمرار تدخُّل السُّعوديَّة في اليمن، ومِن ثمَّ استمرار الحرب[122]. ولا يزال هذان الوجهان قائمين، إلَّا أنَّ التَّصوُّر حول كسر

---

120 انظر:

Saudis intercept Houthi missile and drones aimed at oil region, reuters, 4 Sept, 2021, accesses: 5 Sept 2021, at:

https://reut.rs/3l00sOh

121 جاء هذا الخطاب في مناسبة طائفيَّة للجماعة، هي ذكرى مقتل زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم؛ حيث عُرض الخطابُ متلفزًا، في الثَّاني مِن سبتمبر 2021م.

122 انظر:

جماعة الحوثي– عسكريًّا– لا يزال مطروحًا، بالنَّظر إلى خطر تعاظم روابطها الأيديولوجيَّة والسياسيَّة مع إيران، وحلفائهما الإقليميّين، وتجلَّى ذلك في إقامة جماعة الحوثي مناسبات دينيَّة، ذات طابع طائفي، تُجسِّد هذه الرَّوابط.

أضافت سيطرة جماعة الحوثي على أجزاء واسعة مِن اليمن، مكانة ومساحة كبيرتين إلى رقعة الجيوبوليتك الشِّيعي، الَّتي تطمح إيران –مِن وراء اتِّساعها– إلى فرض زعامتها الإسلاميَّة، الإقليميَّة والدُّوليَّة، خَصمًا مِن مكانة وزعامة منافسين لها، خصوصًا السُّعوديَّة. وأضحت مناطق سيطرة جماعة الحوثي الجغرافيا الأخطر والأقوى في رقعة هذا الجيوبوليتك على السُّعوديَّة، نظرًا إلى موقعها الجغرافي الحسَّاس بالنِّسبة إليها، وفي خريطة ما يعرف بالهلال الشِّيعي، علاوة على ما يسمَّى محور المقاومة.

وممَّا سبق، فإنَّ خلق تقارب حقيقي نحو السَّلام الدَّائم، مسألة محفوفة بعدم الثِّقة مِن كلِّ الأطراف، وبالمخاوف مِن جانب السُّعوديَّة الَّتي تتوجَّس مِن بقاء جماعة الحوثي نموذجًا يحتذى به في مملكة البحرين، أو سلطنة عُمان، وما قد يثيره ذلك مِن قلاقل أمنيَّة ذات أبعاد طائفيَّة في المنطقة الشَّرقيَّة مِن السُّعوديَّة، وامتداد ذلك إلى جنوبها؛ حيث الحدود البرِّيَّة مع مناطق سيطرة جماعة الحوثي. وقد يضيق هذا التَّقارب –أكثر– مع ما تبديه المناطق الجنوبيَّة والوسطى مِن اليمن مِن رفض تجاه أيِّ عمليَّة سلام تضع أقليَّة شيعيَّة في سدَّة الحكم، سيِّما مع تصاعد دور ومكانة الجماعات السَّلفيَّة المسلَّحة في الحرب الرَّاهنة.

ثالثًا: انحراف السُّعوديَّة والإمارات وتشعُّب مصالحهما في اليمن:

مثَّلت المصالح المتعاظمة للسُّعوديَّة والإمارات في اليمن عائقًا أمام أيِّ محاولة حقيقيَّة لصنع السَّلام. وقد أدَّت الارتباطات السِّياسيَّة والعسكريَّة بينهما وبين أطراف الصِّراع الدَّاخليَّة، الَّتي تتلقَّى الدَّعم مِنها، إلى تعميق الفجوة القائمة بين هذه الأطراف إزاء التَّصوُّرات

Maysaa Shuja, "Iran and Houthis: Between Political Allinaes and Sectatrian Tensions", Open Democracy, 15 June 2017, accesses: August 22, 2021, at:
https://bit.ly/3mYqmED

النِّهائيَّة بشأن الحلِّ الكامل للأزمة اليمنيَّة، أو الحلِّ الَّذي تتبنَّاه هذه الأطراف مجتمعة أمام جماعة الحوثي، نظرًا إلى أنَّ عددًا مِن هذه الأطراف صنيعة التَّحالف، خصوصًا "المجلس الانتقالي" الجنوبي، الَّذي ينادي بالانفصال[123]، والمقاومة الوطنيَّة "حرَّاس الجمهورية"، الَّتي تلتقي مع هذا المجلس في الموقف العدائي لحزب "التَّجمع اليمني للإصلاح"، وتحاول فرض نفسها طرفًا سياسيًّا مستقل الرَّؤية[124]. وهذان التوجُّهان يلقيان قبولًا متفاوتًا بين السُّعوديَّة والإمارات؛ حيث تدعم الإمارات كلا الفصيلين بكافَّة أشكال الدَّعم، فيما تراوح السُّعوديَّة بين هذا وذاك.

أدَّت الارتباطات السِّياسيَّة والعسكريَّة إلى إضعاف إرادة وموقف الحكومة المعترف بها دوليًّا، ودفع أطراف فيها إلى الحديث عن حليف دولي بديل، وإن لم يكن ذلك على محمل الجدِّ، أو غير ممكن واقعيًّا، وهنا يُشار إلى تركيا؛ إلَّا أنَّ ذلك وسَّع مِن عمق الفجوات القائمة في صفوف هذه الحكومة، وزاد مِن توجُّس السُّعوديَّة والإمارات إزاء هذا الحديث، وخلق مواقف باعثة لمزيد مِن الصِّراع، وظَّفتها جماعة الحوثي، في السَّيطرة على المزيد مِن المناطق الَّتي خسرتها خلال السَّنوات الماضية، ما أدَّى إلى تراجع جهود السَّلام وارتفاع خيار الحرب.

إلى ذلك، برزت رغبة السُّعوديَّة والإمارات في الحصول على مصالح إستراتيجيَّة مِن شأنها المساس بالسِّيادة الوطنيَّة، ومحاولة تحقيق ذلك باستغلال ما تمليه الرَّوابط المشتركة الَّتي تجمع بينهما وبين حلفائهما، ومِن ذلك فرض الوجود العسكري في بعض الجُزر، مثل: سقطرى، وميون (بريم)، ومدِّ أنابيب نقل النِّفط عبر محافظة المهرة، دون أيِّ اتِّفاقيَّات يقرُّها مجلس النُّوَّاب، الَّذي تُرك لسنوات يواجه تمزُّقًا غير مسبوق؛ ممَّا جعل هذه المحافظات تعيش حالة احتجاجات شعبيَّة دائمة، تقف وراءها أطراف محلِّيَّة تعارض ذلك.

---

123 انتزع "المجلس الانتقالي" الجنوبي، وفقًا لاتفاق الرياض، لعام 2019م، حقَّ المشاركة في المفاوضات النهائيَّة للحلِّ السِّلمي للأزمة اليمنية مع جماعة الحوثي. انظر: نصَّ "اتفاق الرياض" بين الحكومة اليمنية والانتقالي الجنوبي(وثيقة)، وكالة أنباء الأناضول، في: 2019/11/5م، متوفر على الرابط التالي:

https://bit.ly/2VNfnju

تاريخ الاطلاع: 2021/1/2م.

124 تضمَّن إشهار المكتب السِّياسي للمقاومة الوطنية الإشارة إلى أنَّ الغرض مِنه تمثيل المقاومة سياسيًّا.

المطلوب مِن الدُّول الخارجيَّة لأجل إيقاف الصِّراع في اليمن بحسب رأي المواطن اليمني:

يرى المستجيبون فيما يتعلَّق بالدُّور الَّذي يمكن أن تقوم به الدُّول الخارجيَّة لوقف الصِّراع الحالي في اليمن أنَّ يتم:

"ممارسة الضَّغط على إيران لوقف دعمها لجماعة الحوثي، وإلزامها بالتَّعاطي الإيجابي مع فرص السَّلام"، و"ممارسة الضَّغط الدُّولي على الأطراف المتصارعة للقبول بوقف إطلاق النَّار الفوري، والدُّخول في مفاوضات سلام" (حصلا على أعلى نسبة موافقة، 97% لكلٍّ مِنهما).

و"إلزام الدُّول الخارجيَّة بوقف دعمها للجماعات والمليشيات المتصارعة في الدَّاخل" (بنسبة موافقة 96%).

و"فرض عقوبات دوليَّة على الأطراف الرَّافضة لوقف الحرب والدُّخول في مفاوضات السَّلام" (بنسبة موافقة 95%).

المرجع: المؤشِّر اليمني: طبيعة الأوضاع العامَّة ودور الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة في الصِّراع، إصدار مركز المخا للدِّراسات الإستراتيجيَّة، وهو استطلاع رأي عام للمواطنين اليمنيِّين في المحافظات والمناطق المحرَّرة قام بتنفيذه مركز استطلاع للاستشارات وقياس الرَّأي العام (YAC)، سبتمبر 2021م، شكل رقم (37): الدَّور الَّذي يجب أن تقوم به الدُّول الخارجيَّة لوقف الحرب والصِّراع الحالي.

الخلاصة:

تشكِّل الارتباطات الخارجيَّة لقوى الصِّراع الدَّاخليَّة عوامل فاعلة مِن إطار مجموعة عوامل أخرى مؤثِّرة في "صنع السَّلام" في اليمن. وهي روابط مُستَغلَّة من قبل الأطراف الدَّاخليَّة والخارجيَّة المنخرطة في الصِّراع، على حدٍّ سواء، والَّتي تتبلور في عدَّة مجالات، مِنها: الأيديولوجيَّة، والسِّياسيَّة، والعسكريَّة، والإستراتيجيَّة.

فعلى أحد جانبي الصِّراع الداخليَّين، تبرز ارتباطات الحكومة المعترف بها دوليًّا، مع "التَّحالف العربي"، ممثَّلًا بالسُّعوديَّة والإمارات، ويندرج تحت هذا الجانب الكيانات المؤيِّدة تأييدًا كاملًا للرَّئيس، عبدربّه منصور هادي، وتلك الَّتي تقف على مسافة حذرة مِنه، لكنَّها تعلن عداءها الصَّريح لهذه الكيانات. وكمثال على الكيانات المؤيِّدة للرَّئيس هادي حزب "التَّجمُّع اليمني للإصلاح"، و"الائتلاف الوطني الجنوبي"، وكمثال عللا الأطراف الأخرى "المجلس الانتقالي" الجنوبي، والمقاومة الوطنيَّة "حرَّاس الجمهوريَّة"، الَّتي تتبع فصيلًا مِن حزب "المؤتمر الشَّعبي العام"، والَّذي يقتفي أثر توجُّهات وتوجيهات الرَّئيس صالح.

وقد أفرزت الارتباطات الخارجيَّة، تداعيات مختلفة أثَّرت –وقد تؤثِّر مستقبلًا– في عمليَّة "صنع السَّلام" الَّتي تقودها الأمم المتَّحدة، أو أيّ مبادرات للسَّلام، مِن أيّ جهة كانت، وتتصدَّر هذه التَّداعيات بروز الخلاف بشأن الاتِّفاق النَّووي الإيراني، بوصفه أحد العوائق أمام السَّلام؛ حيث تَستغلُّ إيران جماعة الحوثي والأزمة اليمنيَّة في هذا الشَّأن، سواء لإطالة أزمة برنامجها النَّووي إلى أن تُعلن عنه كأمر واقع، أو بالضَّغط على الأطراف الدُّوليَّة الَّتي تتفاوض معها لتحقيق مكاسب لا تخرج –في النِّهاية– عن الإبقاء على البرنامج النَّووي، وكذا البرنامج الصَّاروخي، الَّذي يُراد إدراجه ضمن المفاوضات النَّوويَّة، مِن قبل دول (5+1)، الَّتي وقَّعت على الاتِّفاق عام 2015م، وعلى رأسها الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

كما يبرز دور الارتباطات الخارجيَّة لجماعة الحوثي بإيران، في عرقلة عملية صنع السَّلام في اليمن، مِن خلال سعي إيران إلى زعامة العالم الإسلامي، واستغلال الأزمة اليمنيَّة، والمكاسب الَّتي حقَّقتها مِن توسُّع رقعة الجيوبوليتك الشِّيعي، في اتجاه استكمال الهلال الشِّيعي وزيادة أطراف ما يسمَّى "محور المقاومة".

في جانب آخر، أدَّت الارتباطات الخارجيَّة مِن جهة أطراف الحكومة، المعترف بها دوليًّا، إلى انحراف السُعوديَّة والإمارات عن الأهداف المعلنة لتدخُّلهما في اليمن عام 2015م، ومثال ذلك: إنشاء كيانات سياسيَّة بأذرع مسلَّحة، ذات توجُّهات متعارضة إزاء قضايا وطنيَّة حسَّاسة، مثل: الانفصال، ونظام الحكم، وما خلَّفه ذلك مِن تعدُّد في التَّصوُّرات حول الحلِّ النِّهائي للأزمة في البلاد.

إزاء هذه التَّداعيات، ودورها في إعاقة عمليَّة "صنع السَّلام"، فإنَّه ينبغي على قوى الصِّراع الدَّاخليَّة، التَّحرُّر مِن الارتباطات الخارجيَّة، لما فيه المصلحة الوطنيَّة، ومصلحة هذه القوى ذاتها، والَّتي تواجه تحكُّمات سالبة لإراداتها السِّياسيَّة؛ إذ لم تعد سوى أدوات طيِّعة للقوى الخارجيَّة، ولن يحصل هذا التَّحرُّر، إلَّا بوقف تدخُّل "التَّحالف العربي"، وإيران في اليمن، وحرمان أيَّ طرف آخر مِن استغلال الأزمة اليمنيَّة في المفاوضات النَّوويَّة بين إيران ودول (5+1).

في إطار التَّعارضات السِّياسيَّة بين قوى الحكومة، المعترف بها دوليًّا، فإنَّ استكمال تنفيذ "اتِّفاق الرِّياض" (2019م)، خصوصًا الملحقين العسكري والأمني، والالتزام بمبادئ الاتِّفاق، سيمهِّد للقضاء على هذه التَّعارضات، ويعزِّز مِن فرضها خيار السَّلام على جماعة الحوثي.

المراجع:

العربية:

أوَّلًا: الكتب:

- أبو جعفر محمد بن جرير الطَّبري، تاريخ الطَّبري: تاريخ الرُّسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، 1979م.
- أحمد محمد الدَّغشي، السَّلفيَّة في اليمن: مدارسها الفكريَّة ومرجعيَّاتها العقائديَّة وتحالفاتها السِّياسيَّة، مركز الجزيرة للدِّراسات، الدَّوحة، 2014م.
- جمال سند السُّويدي، وآخرون، الحرب اليمنيَّة عام 1994.. والأسباب والنَّتائج، مركز الإمارات للدِّراسات والبحوث الإستراتيجيَّة، أبو ظبي، 1998م.
- عمر جمعة عمران، بناء السَّلام في مجتمعات النِّزاع: دراسة في التَّجاوب المحلِّي وإعادة التَّأهيل المجتمعي، دار المناهج للنَّشر والتَّوزيع، بيروت، 2018م.
- محجوب الزويري، وميسر سليمان، العلاقات الأمريكيَّة الإيرانيَّة في ظلِّ إدارة دونالد ترامب: التَّفاعلات والتَّبعات، سياسات عربيَّة، العدد (49)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السِّياسات، الدَّوحة، مارس 2021م.

ثانيًا: الوثائق والتَّقارير:

- التَّقرير الإستراتيجي اليمني 2012م، صنعاء، المركز اليمني للدِّراسات الإستراتيجيَّة، 2013م.
- التَّقرير النِّهائي للجنة تحديد الأقاليم، 10 فبراير 2014م.
- وثيقة الحوار الوطني الشَّامل، صنعاء، مؤتمر الحوار الوطني الشَّامل، 2014م.

ثالثًا: المجلَّات والصُّحف:

- مجلة سياسات عربيَّة.
- مجلَّة المستقبل العربي.

رابعًا: القنوات الفضائيَّة:

- قناة الغد المشرق.

خامسًا: المواقع:

- مركز صنعاء للدِّراسات الإستراتيجيَّة (موقع).
- المركز الوطني للمعلومات (موقع).
- الأمم المتَّحدة (موقع).
- وكالة الأناضول.
- الجزيرة نت.

المراجع الأجنبيَّة:

Al-Dhahab, Ali, Yemen's Warring Parties: Formations and Dynamics, Al Jazeera Centre for Studies, June 30, 2016, accesses: July 22, 2021, at: https://bit.ly/3toK6T5.

Country Reports on Terrorism 2019: Yemen, Bureau of Counterterrorism, U. S. Department State, accesses: July, 17, 2021, at : https://bit.ly/2VyHgOJ.

Day, Stephen, The Political Challenge of Yemen's Southern Movement, (Washington, Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

Israel's shadow war with Iran, The Guardian, August 10, 2021, accesses: August 21, 2021, at: https://bit.ly/3DcExM3

Mysterious air base being built on volcanic island off Yemen, AB News, May 25, 2021, accesses: August 4, 2021, at: https://bit.ly/3sRiV3d

Saudis intercept Houthi missile and drones aimed at oil region, reuters, Sept 4, 2021, accesses: Sept 5, 2021, at: https://reut.rs/3l00sOh

Shuja, Maysaa, "Iran and Houthis: Between Political Allinaes and Sectatrian Tensions", Open Democracy, June 15, 2017, accesses: August 22, 2021, at: https://bit.ly/3mYqmED

The Case for More Inclusive – and More Effective – Peacemaking in Yemen, International Crisis Group, Middle East Report N°221, March 18, 2021.

Two Major Saudi Oil Installations Hit by Drone Strike, and U.S. Blames Iran, The New York Times, Sept 14, 2019, accesses: July 22, 2021, at: https://nyti.ms/3jQUX4Y

مستقبل السَّلام في اليمن

أ. أحمد علي الأحصب

جهود السَّلام ونتائجها.. (خلفيَّة)

قادت الأمم المتَّحدة أساسًا هذه الجهود، في نوع مِن التَّفويض الدُّولي، ومنذ عام 2011م، وحتَّى الآن تمَّ تعيين وتعاقب أربعة مبعوثين، أو ممثِّلين خاصِّين، لأمين عام المنظَّمة الأمميَّة إلى اليمن، للمساعدة في التَّوصُّل إلى اتِّفاق سياسي ينهي الأزمة، ولتجنِّب اندلاع قتال، ولاحقًا لوقف إطلاق النَّار، وتدشين مسار سياسي لوقف الحرب وإحلال السَّلام.[125]

قصدت هذه الجهود توفير منصَّة لجميع الأطراف، ليتمكَّنوا –مِن خلالها– مِن التَّفاوض والتَّوصُّل إلى اتِّفاق سياسي ينهي الحرب، وركَّزت على التَّوصُّل إلى اتِّفاق يوقف إطلاق النَّار، وإجراءات لبناء الثِّقة، خلوصًا إلى استئناف العمليَّة السِّياسيَّة، وبحثت في إجراءات ومعالجات جزئيَّة عديدة، كتبادل السُّجناء.

تمكَّنت الأمم المتَّحدة مِن عقد ثلاث جولات مِن مباحثات السَّلام: جولة "جنيف" (سويسرا)، في يونيو 2015م؛ جولة "بيل" (سويسرا)، ديسمبر 2015م؛ جولة الكويت الَّتي بدأت في21 أبريل واستمرَّت حتَّى أغسطس (2016م)؛ جولة "استكهولم" في ديسمبر 2018م، ولم تجر أيُّ مفاوضات يمنيَّة– يمنيَّة منذ جولة "استكهولم"، باستثناء لقاءات جزئيَّة ركَّزت أساسًا على قضيَّة تبادل الأسرى[126].

وعلى هامش تحرُّكات الأمم المتَّحدة ودعمًا لها، هناك بعض الجهود والمساعي الدُّوليَّة، خصوصًا للدُّول الكبرى، وبعض الوساطات الَّتي استُعين بها في مختلف المراحل، كالوساطة العمانيَّة؛ كما ظهرت بعض المبادرات، كمبادرة وزير الخارجيَّة الأمريكيَّة الأسبق، "جون كيري"، في 2016م، ولعلَّها الأكثر جرأة مِن بين المبادرات والمساعي الدُّوليَّة الموازية،

125 هم: المغربي جمال بن عمر (2011– 2015)، الموريتاني إسماعيل ولد الشَّيخ أحمد (2015– 2018)، البريطاني مارتن غريفيث (2018– 2021)، والسُّويدي هانس غروندبرغ، الَّذي بدأ مهامه نهاية 2021م.

126 في جولة جنيف الأولى، رغم وصول الوفود، إلَّا أنَّها لم تلتق ولم تتحاور، وكان مِن المقرَّر عقد جولة أخرى في جنيف، في سبتمبر 2018م، إلَّا أنَّ هذا لم يحدث، بسبب عدم حصول طائرة وفد "أنصار الله" الحوثيِّين على إذن مِن التَّحالف.

بسبب محاولتها تجاوز تعقيدات الاتِّفاق على قرار (2216)، وإعادة ترتيب تنفيذ أولويَّات هذا القرار[127].

وصدر عن أطراف الصِّراع بعض المبادرات، أو بالأصح المقترحات؛ ففي 21 سبتمبر 2019م أطلق رئيس المجلس السِّياسي الأعلى، في صنعاء، "مبادرة" دعا فيها "جميع الفرقاء" إلى "الانخراط الجاد في مفاوضات جادَّة، وحقيقيَّة، تُفضي إلى مصالحة وطنيَّة شاملة، لا تستثني أيَّ طرف مِن الأطراف"، وأعلن عن تشكيل فريق للمصالحة الوطنيَّة، كما أعلن عن وقف استهداف السُّعوديَّة كبادرة حسن نيَّة، بانتظار خطوة مماثلة –كما قال. وفي 8 أبريل 2020م، أعلن "أنصار الله" الحوثيِّين أنَّهم سلَّموا الأمم المتَّحدة ما أسموه "مقترح وثيقة الحلِّ الشَّامل لإنهاء الحرب على الجمهوريَّة اليمنيَّة". وفي 22 مارس 2021م أعلن وزير الخارجيَّة السُّعوديَّة، الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، مبادرة سعوديَّة للسَّلام، تشمل: وقف إطلاق النَّار، وبدء مشاورات سلام؛ وهي مبادرة رأى "أنصار الله" الحوثيِّين أنَّها لا تتضمَّن أيَّ شيء جديد. لم تنته هذه المبادرات أو تسفر عن تقدُّم مهم سوى عن بضع لقاءات لأصحابها مع وفود أمميَّة ودوليَّة هنا وهناك. وربَّما شهدت سنوات الصِّراع الطَّويلة وساطات ومبادرات أخرى غير معلنة.

كانت المفاوضات الَّتي قادتها الأمم المتَّحدة في الكويت الأكثر شموليَّة، مِن بين بقيَّة المفاوضات، فقد جرت في سياق محاولة تنفيذٍ –ولو جزئيَّة– لقرار مجلس الأمن (2216)، باتِّجاه استعادة سلطة الدُّولة ومؤسَّساتها، مع إشراك "أنصار الله" وحلفائهم في السُّلطة؛ وخرجت بمسودَّة اتِّفاق يستند على هذا القرار. وشكَّلت الأفكار الرَّئيسة والعامَّة لمحادثات الكويت قاعدة بنت عليها جهود الأمم المتَّحدة اللَّاحقة.

وباستثناء جولة "ستوكهولم"، الَّتي خرجت باتِّفاق أوقف الهجوم على مدينة الحديدة، فشلت جميع جولات التَّفاوض في مواصلة ما بدا أنَّه نجاح في مفاوضات الكويت، وفي الخروج باتِّفاق ينهي الحرب أو يقرِّب مِن هذا الهدف؛ ولم تتوفَّق حتَّى في جمع فرقاء

127 سبق تناول كلِّ هذه المبادرات والاتِّفاقيَّات بالتَّفصيل في الورقة الأولى مِن الكتاب.

الحرب على طاولة التَّفاوض مرَّة أخرى. ويمكن القول إنَّ جهود ومساعي السَّلام عمومًا إن لم تكن قد وصلت إلى طريق مسدود فهي اليوم أضعف ممَّا كانت عليه عند بدايتها.

انتهى هذا الفشل إلى حالة إحباط لدى الأمم المتحدة، وفي الحقل الدُّبلوماسي الدُّولي عمومًا، وهي حالة عبَّر عنها المبعوث الأممي، "مارتن غريفيث"، في إحاطته أمام مجلس الأمن، بتاريخ 15 يونيو 2021م، بقوله: "على مدار النِّزاع، تضاعفت أعداد الجهات المسلَّحة والسِّياسيَّة وتشظَّت، وتنامى في غضون ذلك التَّدخُّل الأجنبي، ولم يتراجع. وما كان ممكنًا لفضِّ النِّزاع قبل سنوات لم يعد ممكنًا اليوم. وما هو ممكن اليوم قد لا يبقى متاحًا في المستقبل"[128].

حاليًّا؛ هناك إجماع دوليٌّ متزايد على أنَّ الإطار الحالي لمساعي السَّلام الَّذي تمَّ تبنِّيه في مفاوضات الكويت لم يعد صالحًا، وتجاوزته التَّطوُّرات السِّياسيَّة والميدانية، وتحوَّل إلى قيد لهذه المساعي؛ وهذا ما طالب به المبعوث الأممي "غريفيث"، في إحاطته أمام مجلس الأمن في يونيو 2021م، عندما قال: "وأعتقد أنَّه ربَّما يجب أن تجري عمليَّة حوار دوليَّة، لإعادة صياغة الأهداف الواقعيَّة لعمليَّة التَّفاوض". وتتمحور القضيَّة –اليوم، بالنِّسبة للأمم المتَّحدة وصنَّاع السِّياسات الدُّوليِّين، حول مقدار وطبيعة التَّعديل الَّذي ينبغي إجراؤه على المناهج والأطر الحاكمة لجهود السَّلام. وعلى الرَّغم مِن أنَّ المبعوث الأممي الجديد يعمل على تطوير خريطة طريق جديدة، أكثر شمولًا، إلَّا أنَّه لم يتم تطوير إستراتيجيَّة واضحة حتَّى الآن؛ غير أنَّ التَّيَّار السَّائد يتَّفق على ثلاث مسائل، يرى أنَّها ضروريَّة، وهي:

- تجاوز المرجعيَّات الثَّلاث،
- إعادة تفسير قرار مجلس الأمن وبنوده،

128 إحاطة إلى مجلس الأمن، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن– السيد مارتن غريفيث، في: 2021/6/15م، متوفر على الرابط التالي:

https://is.gd/EgwqNw

تاريخ الاطلاع: 2021/11/15م.

- تجاوز ما يسمَّى المسار الأوَّل الَّذي يركِّز على الفاعلين الرَّئيسيِّين، بما في ذلك تجاوز الإطار الثُّنائي للمفاوضات الَّذي اعتمدته الأمم المتَّحدة في الفترة السَّابقة، وتبنِّي نهج متعدِّد المسارات.

ومع ذلك، فالإشكال يتجاوز مسألة المنهج أو الإطار الحاكم لمساعي السَّلام. وما زال ثمَّة ما أسهم في فشلها، فمِن جهة لم تحظ جهود السَّلام بدعم دولي وازن، ولم تكن بالتَّالي بالقوَّة المطلوبة، ولم تتوفَّر لجهود السَّلام موارد سياسيَّة كافية، فالضُّغوط على أطراف الصِّراع –مثلًا– كانت متواضعة، ولم تكن بالقدر الَّذي يؤمِّن لهذه الجهود القدرة على تحقيق اختراق ما؛ ومِن جهة أخرى، هناك مواقف أطراف الصِّراع والفاعلين وسياساتهم، وكذلك التَّطوُّرات الحاصلة في فضاء السِّياسة وفي الميدان، وهي قضايا ستتضح في محاور الورقة وفقراتها التَّالية.

هناك أيضًا بعض الملاحظات الفنيَّة على نشاط المبعوثين الأمميِّين، فهو لم يستفد على النَّحو الَّذي يجب مِن الخبرات المتخصِّصة في الشَّأن اليمني، وأظهرت آليَّات العمل في مكاتب المبعوثين، وغيرها مِن هيئات المنظَّمة الأمميَّة المعنيَّة بالشَّأن اليمني، أنَّها ليست صديقة للخبرات في المسألة اليمنيَّة بالضَّرورة، وتستغرقها قضايا فنِّيَّة تتعلَّق بمناهج الأمم المتَّحدة المعقَّدة، وقد يحدث –على سبيل المثال– أن يتم الاعتذار عن الاستعانة أو قبول توظيف خبراء في غاية الدِّراية والاحتراف بالشَّأن اليمني، لمجرَّد أنَّهم غير ملمينٍ بمسألة الجندر، أو لم يُجِيبوا بطريقة مرضيَّة عن كيف سيدمجون الاهتمامات الجندريَّة للأمم المتَّحدة إن تمَّت الاستعانة بهم، أو لأنَّهم لا يمتلكون لغة ثانية، أو كانت لغتهم الإنجليزيَّة ضعيفة، وهذا حرم الجهود الدُّوليَّة مِن فرص وأفكار كثيرة كان يفترض أن تقدمها هذه الخبرات.

العوامل والمحدِّدات واتِّجاهاتها

أوَّلًا: مواقف الفاعلين: التَّوجهات والإشكالات

1- الفاعلون المحلِّيُّون: إشكاليَّة الإرادة السِّياسيَّة والخوف مِن السَّلام

انتهت سبع سنوات مِن الحرب بأربعة كيانات سلطويَّة تتقاسم السَّيطرة على البلاد: الحكومة وحلفائها، جماعة "أنصار الله" الحوثِيّين، "المجلس الانتقالي" الجنوبي، "المقاومة المشتركة" في السَّاحل الغربي. وبقدر ما تختلف سياقات وحيثيَّات ظهور هذه الكيانات، لكلٍّ مِنها ديناميكيَّات سياسيَّة وسلسلة سيطرة وتحكُّم مختلفة؛ ولها مصالحها الخاصَّة الَّتي قد تتقاطع هنا وتتعارض هناك. وكان لا بدَّ لهذه التَّباينات والاختلافات أن تعكس نفسها على رؤية هؤلاء للسَّلام وعلى طريقة وطبيعة تفاعلهم مع مساعي إنهاء الحرب. وبقدر اختلاف وتباين مواقف هؤلاء مِن السَّلام هناك ما يجمعها وتلتقي حوله.

ما برحت جميع الأطراف اليمنيَّة تعبِّر عن رغبتها في السَّلام، وتعلن تأييدها ووقوفها مع مساعي إنهاء الحرب، لكنَّها –أو غالبيَّتها– مع ذلك تفضِّل الحسم العسكري للصِّراع؛ وقبولها الاشتراك في مفاوضات السَّلام أقرب إلى رفع العتب والفضول والاستكشاف وإحراج الخصوم مِنه إلى الإيمان بالسَّلام وضرورته. هذا الموقف مؤسَّس على ضعف الدَّوافع وتواضع الحوافز، والأهم على المخاوف مِن استحقاقات السَّلام؛ لكن مازال ثمَّة فوارق. وفيما تغلب مسألة تواضع الحوافز لدى "أنصار الله"، تغلب المخاوف على موقف الحكومة وحلفائها؛ أمَّا الجماعات المحلِّيَّة الأصغر، أي تلك المعارضة للحوثِيّين وغير الموالية للحكومة فوضعها الخاص قد يجعلها أكثر مقاومة للسَّلام، على اعتبار أنَّ استمرار الصِّراع لفترة أطول يمنحها فرصة لتكريس سيطرتها وتحسين موقفها على الأرض.

ويتمتَّع جميع الفاعلين المحلِّيِّين بعلاقات عابرة للحدود، وهي علاقات تلعب دورًا محوريًّا في صياغة وتوجيه مواقفهم مِن السَّلام، خصوصًا وهم يعتمدون على حلفائهم الإقليميِّين في التَّمويل والتَّسليح؛ وهو اعتماد ملحٌّ بسبب افتقارهم إلى موارد أو خبرات كافية. هذا الواقع وبقدر ما عمل على تعاظم أدوار الحلفاء الإقليميِّين، جعل الفاعلين المحلِّيِّين تحت وقع

حالة مِن التَّبعيَّة، قرارهم السِّياسيُّ فيها مختطفٌ، سواء بطريقة صريحة، وهذا حال الحكومة والانتقالي الجنوبي والمقاومة المشتركة، أو شبه صريحة أو ملتفة كحال "أنصار الله"، فحاجتهم لإيران وشعورهم بالامتنان لها انتهيا بتطابق مواقفهم معها.

وبالرَّغم مِن تفضيل هذه الكيانات للحسم العسكري إلَّا أنَّ تأثيرها، بسبب هذه التَّبعيَّة، تراجع بشكل مطَّرد في صناعة الحرب، مثلما في صناعة السَّلام، مع اعتبار وجود فوارق بينها بطبيعة الحال، ومع اعتبار أنَّ كلَّ ما سبق لا يعني نفاذ خياراتها تمامًا، فما زال لبعضها مساحة مِن الاستقلاليَّة، ولديها هامش للفعل، لكنَّها غير مفعَّلة بسبب المخاطر الَّتي ينطوي عليها التَّصرُّف بعيدًا عن الحلفاء، وليس بسبب هؤلاء بالضَّرورة.

كما يتشارك الفاعلون المحلِّيُّون ضعف الفاعليَّة السِّياسيَّة؛ فيلاحظ –مثلًا– أنَّ أيًّا مِنها لم يتقدَّم بمبادرة سلام مستقلَّة ذات معقوليَّة سياسيَّة تستوعب المتغيِّرات والمصالح وتقدِّم الحوافز، بحيث يمكن التَّفاعل معها وأخذها بجدِّيَّة مِن بقية الأطراف. ويظهر تواضع الخبرة وقلَّة الكفاءة أيضًا في الضَّعف الدُّبلوماسي الَّذي تتشاركه؛ وهذا الضَّعف وبقدر ما جعل مِن تأثيرها في مسار السَّلام هزيلًا حرم محادثات السَّلام مِن الزَّخم والجدل الإيجابي، وجعلها باهتة مِن حيث كان مِن المقدِّر أن يجعلها أكثر كفاءة وجدوى.

واقع كهذا يرتبط بحداثة تجربة هذه الأطراف، إمَّا في السِّياسة أو في السُّلطة، مثلما يرتبط بحقيقة أنَّ السِّياسة في اليمن تفتقر النَّماذج المحلِّيَّة لصناعة السَّلام، فخلال الخمسين عامًا الماضية –على سبيل المثال– كانت الصِّراعات اليمنيَّة في أهمِّ محطَّاتها تنتهي إمَّا بالحسم العسكري أو بتوافقات إقليميَّة، كما حصل في الحرب الملكيَّة الجمهوريَّة في الشَّمال. وتعثُّر تطبيق "اتِّفاق الرِّياض" يعكس هذه الإشكاليَّة، مثلما يعكس تفضيل أطرافه للحسم العسكري أيضًا. وقد عمل ضعف الفاعليَّة وتواضع الخبرة، في أحد أهم نتائجه، على جعل الفاعلين المحلِّيِّين أكثر ركونًا على الخارج.

وما زال ثمَّة ما يربط معظم الفاعلين اليمنيِّين، أو على الأقل صنَّاع القرار لديهم، ويبعدهم عن السَّلام؛ ويتعلَّق الأمر باستثمار الصِّراع والاستفادة مِن اقتصاد الحرب الَّذي يؤمِّن لهم مداخيل كبيرة، ويجعلهم مقاومين للسَّلام. كما يتعلَّق بتواضع الشُّعور بالمسئوليَّة، فهم يظهرون وكأنَّهم لا يتصرَّفون إلَّا في حدود مصالحهم واعتباراتها الخاصَّة، فالكلفة

العالية للصِّراع –مثلًا– لم تؤثِّر على مواقفهم حتَّى الآن، ولم تنعكس في تقديمهم تنازلات مهمَّة.

أ- الحكومة وحلفاؤها: سيطرة المخاوف مِن السَّلام

تصرُّ الحكومة وحلفاؤها على أنَّ أيَّ مفاوضات، وأيَّ اتِّفاق سلام، ينبغي أن يكون على أساس المرجعيَّات الثَّلاث (المبادرة الخليجيَّة، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرار مجلس الأمن الدُّولي (2216). وتمسكُّهم بهذه المرجعيَّات لا يتأسَّس فقط على كون هذه المرجعيَّات تضمن للحكومة استعادة السَّيطرة الكاملة، وهي سيطرة يُنظر إليها كحقٍّ، فما زال لديها مخاوف مِن أنَّ أيَّ اتِّفاق مع "أنصار الله" يتجاوز هذه المرجعيَّات لن يكون إلَّا شرعنة للانقلاب؛ وعدا عن ذلك لديها شكوك في نوايا هؤلاء، ومخاوف عميقة تصل حدَّ اليقين، في انقلابهم على أيِّ اتِّفاق يمكن أن يبرم معهم. وكثيرًا ما اتَّهمتهم الحكومة وحلفاؤها بالانقلاب على العهود والاتِّفاقات. هذه الاعتبارات والمخاوف هي ما جعل الحكومة وحلفاءها يركِّزون في المفاوضات السَّابقة على الجوانب العسكريَّة والأمنيَّة كأولويَّات في أيِّ تفاهمات أو اتِّفاق سلام.

بالعودة إلى عام 2015م، كان موقف الحكومة وحلفائها قويًّا مقارنة بموقف "أنصار الله"، وكان صوت الرَّفض لديهم أقوى مِن صوت القبول والمساومة، غير أنَّ الحال بدأ بالتَّغيُّر منذ عام 2017م تقريبًا، أي مع تراجع حماس "التَّحالف العربي" للحرب وتبنِّيه سياسات أضعفت موقف الحكومة وحلفائها، وصبَّت في صالح "أنصار الله".

وما زال موقف الحكومة وحلفائها يزداد ضعفًا مع الوقت، فيما يتحسَّن موقف خصومهم "أنصار الله" الَّذين أخذوا يكتسبون مع الوقت مزيدًا مِن التَّفوُّق العسكري، وهو تفوُّق عكس نفسه في كسب مزيد مِن المعارك الميدانيَّة. وإدراك هذا الضَّعف يجعل الحكومة وحلفاءها أكثر مقاومة لأيِّ مفاوضات تتجاوز سقف مفاوضات الكويت، ولأيِّ صفقة تستند إلى الوقائع السِّياسيَّة والميدانيَّة الرَّاهنة؛ فالتَّفاوض في ظلِّ المعطيات القائمة يعدُّ مراهنة خطرة، لذلك فهي تفضِّل اليوم التَّأنِّي حتَّى تتغيَّر الظُّروف لصالحها. ويبدو أنَّها في ذلك تراهن على عودة الدَّعم السُّعودي، وعلى فشل أيِّ مساع وأيِّ تفاهمات سعوديَّة أو دوليَّة مع "أنصار الله". لكنَّ الحكومة بهذه المراهنة تخاطر بجعل موقفها أضعف وأكثر سوءًا. فما

مِن مؤشِّر على تحقُّق رهانها ذاك حتَّى الآن على الأقل. وقد لا يكون ثمَّة وقت لتحقِّق رهانها، خصوصًا إذا سارت التَّطوُّرات الميدانيَّة في صالح "أنصار الله"، وسيطروا على مأرب وبقيَّة أنحاء البلاد.

يجادل البعض أنَّ الحكومة قد تسارع للقبول بأيِّ اتِّفاق قبل أن تخرج الأمور عن سيطرتها تمامًا، خصوصًا وأنَّ احتمال حصول "أنصار الله" على تنازلات كبيرة مِن قبل "التَّحالف العربي" والمجتمع الدُّولي احتمال كبير اليوم، بالنَّظر إلى الموقف الميداني الَّذي يميل بشكل فارق لصالحهم؛ فالسُّعوديَّة والمجتمع الدُّولي هم اليوم أميل إلى تقديم تنازلات وحوافز لـ"أنصار الله"، دون اعتبار لموقف الحكومة أو منحها بعض الحوافز. وكذلك بالنَّظر إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بتجاوز مرجعيَّات التَّسوية السِّياسيَّة، واستيعاب المتغيِّرات الحاصلة على الأرض، على أساس مِن اقتناعها بأنَّ الرَّئيس اليمني، عبدربِّه منصور هادي، وحكومته، لن يكون بمقدورهم الوقوف في وجه الضُّغوط السُّعوديَّة.

ومِن بين أطراف الصِّراع، تختبر الحكومة وحلفاؤها موقفًا هو الأصعب والأكثر حرجًا، ويتعلَّق وضع كهذا بتواضع خياراتها والقيود الَّتي يفرضها تحالفها مع السُّعوديَّة. لكن، ومع الاعتراف بعدم قدرتها على تبنِّي مواقف تجاه السَّلام بحُرِّيَّة، بعيدًا عن السُّعوديَّة، لا ينبغي المبالغة في تقدير ضعف موقفها، فهي وحلفاؤها لا تريد بالتَّأكيد الانخراط في عمليَّة سلام مذلَّة، وما زال بإمكانها –على الأقل– خلق بعض العراقيل أمام أيِّ خطط أو مبادرات سلام.

ب– جماعة أنصار الله: تراجع يعقب الاندفاع

نظر "أنصار الله" وحلفاؤهم –في البداية– إلى مباحثات السَّلام كنصر، وكان اندفاعهم نحو السَّلام واضحًا، حتَّى أنَّهم أعلنوا موافقتهم على قرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار (2216)، وعن الاستعداد للحوار؛ وذلك في خطاب بعثوه في أكتوبر 2015م إلى الأمين العام للأمم المتَّحدة، ومجلس الأمن، وسفراء الدُّول العشر.

لكن هذا الاندفاع ما لبث أن تراجع مع الوقت. فقد بدأت الأمور تسير باتِّجاه تحسين موقفهم العسكري والسِّياسي، ليرتفع سقف مطالبهم وتوقُّعاتهم، فأصبحوا هم مَن يطرح شروط السَّلام، ويطالبون باتِّفاق يضمن لهم مكاسب تكافئ قوَّتهم المتزايدة، وباتوا يصرُّون على

التَّفاوض والاتِّفاق مع "التَّحالف" وتهميش الحكومة. وقد قدَّموا رؤيتهم حول الطَّريقة الَّتي يجب إنهاء الحرب بها، في أبريل 2020م، فيما أطلقوا عليه "مقترح وثيقة الحلِّ الشَّامل لإنهاء الحرب على الجمهوريَّة اليمنيَّة". ونصَّت على وقف شامل لإطلاق النَّار، ورفع الحصار الجوِّي والبرِّي والبحري، والدُّخول في مرحلة انتقاليَّة تنطلق أثنائها مفاوضات يمنيَّة- يمنيَّة حول مستقبل البلاد؛ لكنَّها لا تقدِّم تفاصيل أكثر حول أيِّ قضيَّة.

كان لسان حالهم يقول: إنَّ لديهم القليل مِن الحوافز للدُّخول في عمليَّة سلام جادَّة. ومع شعورهم بأنَّ الوقت يمضي في صالحهم، وبأنَّ السُّعوديِّين حريصين بقوَّة على الخروج مِن الحرب، ومستعدِّين لتقديم مزيد مِن التَّنازلات، سعوا لتعزيز موقفهم التَّفاوضي للحصول على تنازلات أكثر مِن خلال التَّجاوب البطيء مع مساعي السَّلام، وإظهار التَّردُّد، مع مواصلة تحرُّكاتهم العسكريَّة.

ومع استمرار تحوُّل ميزان القوى لصالحهم بشكل مطَّرد، تكرَّس لديهم يقين بقدرتهم على تحقيق حسم عسكري يُعفِيهم مِن استحقاقات السَّلام، ويضمن لهم الحصول على كلِّ شيء. وكثيرًا ما صرَّح قادة الجماعة بأنَّ القوَّة هي طريق السَّلام الحقيقي، أو هي ما يفرض السَّلام؛ وهم يتحدَّثون اليوم كمَن يثق في حسم الأمور لصالحه.

وفيما يعكس هذا الواقع وإدراك الدُّبلوماسيَّة الدُّوليَّة له، اتَّهم المبعوث الأمريكي لليمن، "تيم ليندركينغ"، "أنصار الله" بأنَّهم "لم يُظهروا التزامًا حقيقيًّا بعمليَّة السَّلام"، على الرَّغم مِن مشاركتهم أحيانًا بشكل بنَّاء في المحادثات.[129]

على الرَّغم مِن العلاقة التَّحالفيَّة الَّتي تجمع الحوثيِّين بإيران، وما يصطلح عليه بمحور المقاومة عمومًا، إلَّا أنَّهم يتمتَّعون بهامش استقلال واضح. وهو هامش مفتوح يتَّسع كلَّما أرادوا ذلك. ومع هذا فالتزامهم بهذه العلاقة واستحقاقاتها يظلُّ عميقًا؛ وهو التزام يتكرَّس كلَّما استمرَّت الحرب؛ فاستمرار الحرب يعني زيادة الحاجة لإيران والبقاء داخل محور المقاومة.

---

129 ليندركينغ: الحوثيون لم يظهروا التزاماً بالسلام، صحيفة الشَّرق الأوسط، في: 2021/11/5م، متوفر على الرابط التالي: https://is.gd/TGQ4UG

وفي الأخير، كالحكومة وحلفائها، لا يعدم موقف "أنصار الله" مِن عنصر المخاطرة، وقد يفوتهم إدراك أنَّ ما مِن ضمانة على استمرار الرِّياض والمجتمع الدُّولي في مواقفهم الحاليَّة، أيَّ الإصرار على التَّوصُّل إلى حلٍّ وعدم ممارسة ضغوط عسكريَّة عليهم.

ت- المجلس الانتقالي الجنوبي:

أعلن "المجلس الانتقالي" الجنوبي دعمه لجهود المبعوث الدُّولي "غريفيث"، والسَّلام الَّذي يريده هو ذلك الَّذي يقود أو يضمن الانفصال واستعادة دولة الجنوب؛ وبالتَّالي فهو يعارض أيَّ سلام أو أيَّ تسوية سياسيَّة تتجاوز مسألة الانفصال، وتؤسِّس لولادة حكومة مركزيَّة قويَّة، وهي تسوية كرَّر المجلس التَّأكيد على أنَّه سيقاومها، هذا ومازال استمرار الحرب يمضي في مصلحته لجهة أنَّ ذلك يعطيه الوقت لتكريس سلطته على الأرض.

غير أنَّ هناك ما يضعف موقف المجلس، ويضع حدودًا لما يمكن له القيام به؛ فهو بحاجة للتَّحدُّث باسم الجنوب والحقيقة أنَّه لا يستطيع تأمين ذلك في ظلِّ انقسام السَّاحة الجنوبيَّة وتنوُّع مواقف مكوِّناتها مِن الوحدة والانفصال. وهذا ما تقوله -مثلًا- ردود أفعال القوى الجنوبيَّة على الدَّعوة الَّتي أطلقها المجلس، لإجراء حوار جنوبي- جنوبي، في أغسطس 2021م. ومِن جهة أخرى، يفترض أن تنسجم مواقفه مع مواقف الإمارات، وأن تعمل علاقته معها على عقلنة ردود أفعاله، وتقلِّص مِن حدود وتأثير أيِّ ممانعة أو مواقف معارضة للسَّلام.

2- الفاعلون الإقليميُّون: التَّورُّط والاستثمار

مع أنَّ التَّصوُّر العام يعتبر أنَّ الصِّراع بدأ بين اليمنيِّين ثمَّ سرعان ما تحوَّل اليمن إلى ساحة للنُّفوذ والتَّنافس الإقليمي، إلَّا أنَّ العامل الإقليمي كان حاضرًا قبل الحرب، ومع بدايتها، وله علاقة بنشوبها. والحرب اليوم -مثلما كانت في البداية- هي خليط غير متوازن مِن الحرب الأهليَّة والإقليميَّة والتَّدخُّلات الدُّوليَّة. ولم يعد مستقبل السَّلام في اليمن -بالتَّالي- مسألة تخصُّ الفاعلين المحلِّيِّين، أو تتوقف عليهم فقط، فقد أثبت التَّورُّط والحضور الإقليمي حتَّى الآن أنَّه ثقيل الوطأة، وله تأثير سلبيٌّ على السَّلام وعلى جهوده وفرصه؛ فقد حوَّل الصِّراعَ في اليمن إلى ورقة ضغط ومساومة في سياق التَّنافس الإقليمي.

وثمَّة اليوم ثلاث قوى إقليميَّة تتحكَّم بالمشهد، وتتوقَّف الكثير مِن الأمور حول السَّلام ومستقبله عليها وعلى مواقفها ورغباتها. هذه القوى هي: السُّعوديَّة والإمارات وإيران. ويمكن القول: إنَّ السُّعوديَّة وإيران تتمتَّعان اليوم بفيتو في المسألة اليمنيَّة، ما يجعل مستقبل السَّلام يتوقَّف على مواقفهما.

وإلى جانب القوى الثَّلاث المذكورة آنفًا، هناك أطراف أخرى إقليميَّة مهتمَّة بالمشهد اليمني، وعلى صلة بما يجري فيه، كسلطنة عُمان مثلًا، لكنَّ تورُّطها وتأثيرها محدودين حتَّى الآن.

أ- السُّعوديَّة: الحاجَّة للسَّلام

يعد موقف السُّعوديَّة جوهريًّا لعمليَّة السَّلام في اليمن، بحكم اعتبارات عديدة معروفة. وقد تحوَّل موقفها منذ منتصف 2019م مِن المطالبة باستسلام "أنصار الله" إلى إبداء الاستعداد للتَّوصُّل إلى تسوية سياسيَّة معهم. وقد وقفت عدَّة عوامل وتطوُّرات وراء تحوُّل الموقف السُّعودي هذا؛ وجعلت مسألة إحلال السَّلام تكتسب لديها أهميَّة متزايدة. فقد تزايدت مخاوفها مِن نتائج تصاعد الصِّراع بعد سلسلة مِن الهجمات الَّتي شنَّها "أنصار الله"، أو ادَّعوا شنَّهم لها، على منشآت نفطيَّة ومدنيَّة حسَّاسة، أدَّت بدورها إلى اهتزاز الثِّقة بقدراتها الدفاعية وبالمظلَّة الدِّفاعيَّة الأمريكيَّة. وبالإضافة إلى أنَّ قرار الانسحاب الإماراتي وكذلك قرار وقف الدَّعم الأمريكي انتهيا بإضعاف موقفها في السَّاحة اليمنيَّة، وجدت الرِّياض نفسها تحت ضغوط دوليَّة كبيرة، وباتت بحاجة لتحسين صورتها الَّتي تضرَّرت نتيجة الحرب، وما تسبَّبت به مِن أزمة إنسانيَّة، وما صاحبها مِن سقوط أعداد متزايدة مِن الضَّحايا المدنيِّين.

تتمحور الرُّؤية السُّعوديَّة للسَّلام حول الأمن والنُّفوذ، وتحرِّكها قضايا وهواجس على رأسها سلاح "أنصار الله" وعلاقتهم بإيران، ودورهم المستقبلي في السُّلطة. والسَّلام الَّذي يناسب الرِّياض، وتسعى إليه، هو ذلك السَّلام الَّذي يؤمِّن حدودها ويوقف هجمات الحوثيِّين على أراضيها، ويبعدهم عن إيران، إن لم يقرِّبهم مِنها.

ومع استمرار تأكيدهم على الرَّغبة في السَّلام، ودعمهم لجهود المبعوث الدُّولي وغيرها مِن الجهود، بدا أنَّ صانعي القرار السُّعودي رأوا في مرحلة مِن المراحل أنَّ التَّواصل مع

جماعة "أنصار الله" أكثر جدوى، ليحقّقوا هدفين في وقت واحد. الأوّل إنهاء الحرب، والثّاني إبعاد "أنصار الله" عن إيران. وقد ساهم الأمريكيُّون في الوصول إلى هذه القناعة، كما ساهموا في فتح قناة تواصل بين الطَّرفين اللَّذين عقَدَا منذ أكتوبر 2019م مباحثات متقطِّعة، وتبادلا الوفود السِّياسيَّة والعسكريَّة. ووفقًا لبعض التَّقارير، فقد التقى مسئولون سعوديُّون كبار بممثِّلين عن "أنصار الله"[130]؛ غير أنَّه وبعد أشهر مِن المحادثات بين الطَّرفين، في 2019م ومطلع 2020م، انتهت هذه المقاربة المباشرة بالفشل.

لاحقًا، وكما سبقت الإشارة، تقدَّمت الرِّياض بمبادرة للسَّلام، لم تلق ترحيبًا مِن "أنصار الله" وحلفائهم الَّذين رأوا أنَّها لم تقدِّم جديدًا.

ومِن المفارقة أنَّ إظهار الرِّياض اندفاعها نحو السَّلام أوصل رسائل سلبيَّة إلى "أنصار الله" وحلفائهم، تضرُّ بفرص السَّلام؛ فقد أظهرها ذلك الاندفاع في موقف ضعفٍ، وهذا ما أعطى الحوثيِّين بدوره ثقة بقدراتهم وزاد مِن تصميمهم على الحسم العسكري.

وبالرَّغم مِن وضوح الأهداف العامَّة، إلَّا أنَّ رؤية الرِّياض ربَّما تعاني مِن ضبابيَّة عندما يتعلَّق الأمر بالخطط والتَّفاصيل. فبينما أرجع السُّعوديُّون فشل المباحثات المباشرة إلى تعنُّت "أنصار الله"، قال هؤلاء: إنَّ السُّعوديِّين لم يكونوا قادرين على توصيف تسويتهم المرغوبة، ولم يظهروا الالتزام بتنفيذ القرارات الَّتي اتُّخِذت خلال المحادثات، ولا الرَّغبة في الدُّخول في مفاوضات مفصَّلة حول إنهاء الحرب.

يتَّفق مع هذا التَّشخيص مسئولون حكوميُّون يمنيُّون، ومراقبون للحالة اليمنيَّة، إذ يرون –مثلًا– أنَّ السُّعوديِّين لا يحدِّدون الدَّور المقبول لـ"أنصار الله" في هياكل السُّلطة، ويصرُّون على قطع علاقتهم بإيران، لكنَّهم لا يقدِّمون معايير قابلة للقياس، ويمكن مِن خلالها إثبات أو نفي أنَّ هذه العلاقة انتهت أم لا.

تقف الرِّياض اليوم في موقف مَن يعوِّل على الدَّور الأمريكي للضَّغط على "أنصار الله" لإجبارهم على التَّفاوض، ولتأمين سلام يراعي مصالحها ومخاوفها؛ إلَّا أنَّها لن تكون قادرة

---

130 انظر:

Can a Young Saudi Prince End the War in Yemen?, foreignpolicy, 2019/11/20.
https://is.gd/rV8IiM

على تحقيق مصفوفة أهدافها كاملة، وقد تكون مضطرَّة لتقديم تنازلات تنسجم مع التَّنازلات الَّتي يبدو أنَّ المجتمع الدُّولي في طريق تقديمها لـ"أنصار الله".

غير أنَّه لا يزال أمام السُّعوديَّة فرصة لممارسة الضَّغط باتِّجاه السَّلام الَّذي تريده. فبإمكانها ممارسة ضغوط عسكريَّة بصورة مباشرة أو مِن خلال دعم القوَّات المناهضة لـ"أنصار الله" الحوثيِّين؛ وبالتَّأكيد أنَّ الأفضل لو كان ذلك بموافقة أو ضوء أخضر مِن واشنطن والمجتمع الدُّولي.

ب- الإمارات: مِن استراتيجية القوَّة إلى الادِّعاء بدعم السَّلام:

لموقف دولة الإمارات أهميَّة كبيرة في سياق جهود إحلال السَّلام، فلديها استثمارات سياسيَّة وأمنيَّة في اليمن، وتتمتَّع بنفوذ واسع في السَّاحة اليمنيَّة يفوق ما كان لها قبل التَّدخُّل العسكري إلى جانب السُّعوديَّة، وذلك بحكم علاقتها بـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي، ومجموعة مِن التَّشكيلات العسكريَّة السَّلفيَّة، وغيرها، كقوَّات "حرَّاس الجمهوريَّة" الَّتي يقودها ابن أخ الرَّئيس اليمني السَّابق، علي عبد الله صالح.

تحوَّلت الإمارات مِن إستراتيجيَّة القوَّة أوَّلًا إلى الادِّعاء بالعمل مِن أجل السَّلام أوَّلًا؛ وأعلنت عن إنهاء مشاركتها في الحرب، وبدأت بتخفيض قوَّاتها منذ مطلع عام 2019م. لكنَّها مع ذلك لم تسحب كامل قوَّاتها، فما زالت تحتفظ ببعض الوجود العسكري في بعض مناطق البلاد، وتدَّعي أنَّها أبقتها لأغراض محاربة "الإرهاب".

وفي سياق تحوُّلها نحو السَّلام، تتشارك الإمارات والسُّعوديَّة أغلب الدَّوافع، كالضُّغوط الدُّوليَّة، والحاجة لتحسين صورتها على الصَّعيد الدُّولي بعدما لحقها الضَّرر نتيجة مشاركتها في الحرب؛ لكنَّ مخاوفها مِن نتائج تطوُّر الصِّراع له أهميَّة خاصَّة لديها، فهي على عكس السُّعوديَّة غير قادرة على تحمُّل أيِّ هجوم مِن قبل "أنصار الله" على منشآتها أو مدنها، بالنَّظر إلى أنَّ حصول ذلك يهدِّد مكانتها كمركز اقتصادي تجاري مالي عالمي. وهي حريصة على تجنُّب اشتعال أيِّ صراع مع إيران قد يقود إليه الصِّراع في اليمن، وتكون فيه على خطوط التَّماس.

هكذا، فالإمارات تبني موقفها وتوجُّهها نحو السَّلام تأسيسًا على حاجتها لحماية أمنها القومي. والسَّلام الَّذي تفضِّله الإمارات هو ذلك الَّذي يضمن احتفاظها بنفوذها ومصالحها، ويخدم طموحاتها الجيوسياسيَّة كلاعب صاعد مهمٍّ على الصَّعيد الإقليمي والدُّولي.

وعلى الرَّغم مِن أنَّ لديها مخاوف مِن السَّلام لجهة أنَّه قد يؤول إلى خسارة نفوذها، فالتَّسوية السِّياسيَّة قد تكون على حساب حلفائها، كـ"المجلس الانتقالي" الجنوبي، وتنتهي بحلِّ كيانات محسوبة عليها كـ"حرَّاس الجمهوريَّة"، وستعني كذلك خسارة مبرِّرات وجود قوَّاتها على الأراضي اليمنيَّة، وغير ذلك، إلَّا أنَّها بدأت التَّحرُّك مبكِّرًا للتَّعامل مع هذا التَّحدِّي، بحيث لا ينتهي دعمها للسَّلام إلى التَّسبُّب بخسائر لمكاسبها وتهديدات لمصالحها، فأمَّنت الاعتراف بشرعيَّة حليفها الرَّئيس (المجلس الانتقالي)، مِن خلال "اتِّفاق الرِّياض"، وهو اتِّفاق يمنح المجلس شبه اعتراف محلِّي وإقليمي ودولي. وفي موازاة ذلك، ولتأمين نفوذ لها في الشَّمال، ما برحت تقدِّم الدَّعم لأفراد مِن عائلة الرَّئيس السَّابق (صالح)، أي لنجله المقيم لديها، ولابن أخيه طارق الَّذي يقود قوَّات عملت "أبو ظبي" على تشكيلها. وهناك تكهُّنات بوجود صلات وتفاهمات مع "أنصار الله" وإيران، يشمل عدم مهاجمة أراضيها؛ وهي تفاهمات سبق للقيادي في "أنصار الله"، محمد على الحوثي، أن ألمح إليها.

في الصُّورة العامَّة، تبقى "أبو ظبي" أكثر ليونة تجاه إيران و"أنصار الله"؛ ولا تمانع أيَّ سلام يبقي هؤلاء قوَّة مهمَّة في اليمن، خصوصًا وبقائهم أقوياء يعني بقاء حزب "التَّجمع اليمني للإصلاح"، والإخوان المسلمين، أضعف. وهي حريصة على الإبقاء على علاقة غير تصادميَّة مع إيران لأسباب اقتصاديَّة تتعلَّق بالأنشطة والاستثمارات الإيرانيَّة، والعلاقة التِّجاريَّة المهمة مع ضفَّة الخليج الشَّرقيَّة، ولأسباب أمنيَّة أخرى.

ت- إيران: مقاومة مستمرَّة

كالحال مع السُّعوديَّة، يظلُّ دعم إيران جوهريًّا للتَّوصُّل إلى تسوية سياسيَّة في اليمن، لكن لديها في المقابل كلُّ الأسباب الَّتي تجعلها تعارض التَّسوية السِّياسيَّة في هذا الوقت؛ ويتعلَّق الأمر بكون الصِّراع في اليمن يمثِّل لها ورقة مهمَّة على أكثر مِن وجه. ففي سياق التَّنافس مع السُّعوديَّة، يمثِّل لها هذا الصِّراع واستمراره فرصة منخفضة التَّكلفة لإضعاف

السُعوديَّة، واستنزافها، ولإعاقة قدرتها على التَّدخُّل في مناطق أخرى كسوريا –مثلًا؛ هذا عدا عن أنَّه ينال مِن صورتها، ويؤمِّن أسبابًا لانتقادات المجتمع الدُّولي لها. وتعي إيران رغبة وجهود خصومها لإبعاد "أنصار الله" عنها، ويهمُّها الحيلولة دون حصول ذلك، واستمرار الصِّراع هو ممَّا يحمي هذه العلاقة، ويجعل مِن فرص إبعادهم عنها أضعف أو غير محتملة.

في السِّياق الأوسع، يؤمِّن استمرار الصِّراع في اليمن ورقة للضَّغط والمساومة في قضايا أخرى، كالعقوبات الاقتصاديَّة والملف النَّووي. ومِن غير الوارد أن تنخرط إيران في أيِّ محادثات حول الملف اليمني في المدى المنظور. وقد سبق أن أعلن الرَّئيس الإيراني المنتخب، إبراهيم رئيسي، عن أنَّه لا تفاوض حول أيٍّ مِن الملفَّات الإقليميَّة. ومِن غير الوارد أن تدعم طهران السَّلام في اليمن، إلَّا إذا كان يؤمِّن لها مكاسب في سياق تسويات أوسع تشمل قضايا تهمُّها. ويلاحظ المراقبون تعثُّر جهود السَّلام والحراك الدُّبلوماسي في الملفِّ اليمني كلَّما تعثَّرت مباحثات الملفِّ النَّووي في "فيينا".

ومِن المتوقَّع في حال حقَّقت المباحثات الإيرانيَّة السُعوديَّة المتقطِّعة تقدُّمًا في سياق التَّقارب، وحلِّ الإشكالات العالقة بينهما، حدوث انفراجة في الملفِّ اليمني.

إجمالًا، تنسجم الرُّؤية الإيرانيَّة للسَّلام مع رؤية حلفائها "أنصار الله"، وتعبِّر عن طموحاتهم، أي "السَّلام" الَّذي يعترف بهم كقوَّة رئيسة تحكم وتمثِّل اليمن، ولا يبدو أنَّها تمانع سلاما يُقسِّم اليمن إذا ما كان ذلك ضروريًّا لضمان بقاء سيطرة حلفائها على الشَّمال والاستقلال به. لكنَّ السَّلام التَّفاوضي يظلُّ بالنِّسبة لها خيارًا أخيرًا، فهي ترى أنَّ ثمَّة فرصة لحصول حلفائها وحصولها على كلِّ شيء، ولتجنُّب استحقاقات السَّلام عن طريق الحسم العسكري. لذلك، تدعم إيران بقوَّة معركة "أنصار الله" المصمِّمة على إسقاط محافظة مأرب.

وهكذا، مع أنَّ الولايات المتَّحدة والرِّياض أصبحتا أكثر استعدادًا لاتِّفاق سلام مع "أنصار الله" يحفظ مصالحهم، إلَّا أنَّ الإيرانيِّين يجعلون صفقة كهذه أكثر صعوبة.

3- المجتمع الدُّولي: اهتمام متزايد ولكن!

ظلَّ الصِّراع في اليمن على هامش اهتمام المجتمع الدُّولي لعدَّة سنوات، وكان حاضرًا وأكثر اهتمامًا بصراعات مجاورة، كالحال مع الصِّراع في سوريا. وفي مطلع 2020م بدا أنَّ الأمور أخذت بالتَّغيُّر، إذ بدأ المجتمع الدُّولي يُظهر مزيدًا مِن الاهتمام بهذا الصِّراع المنسي. ويقف وراء تزايد الاهتمام الدُّولي بوقف الصِّراع في اليمن وإحلال السَّلام خليط مِن الدَّوافع الأمنيَّة، والاقتصاديَّة، والإنسانيَّة، والأخلاقيَّة. وهي دوافع تتأسَّس على المخاوف مِن نتائج استمرار الصِّراع، والحاجة لخفض التَّوتُّر في منطقة حسَّاسة كالخليج. فارتباط هذا الصِّراع، وتداخله مع أزمات المنطقة، وتوتُّراتها (إيران/ السُّعوديَّة، إيران/ إسرائيل)، قد يجعل مِنه القادح الَّذي يشعل حربًا إقليميَّة واسعة، تهدِّد الأمن والسِّلم الدُّوليَّين، وتهدِّد الاقتصاد العالمي (الملاحة وإمدادات النَّفط)، وتتسبَّب بموجة لجوء واسعة، خصوصًا إلى أوربَّا. والدَّوافع الأخلاقيَّة والإنسانيَّة حاضرة أيضًا، وهناك ضغوط الإعلام والمنظَّمات الدُّوليَّة غير الحكوميَّة، وضغوط المؤسَّسات التَّشريعيَّة على الحكومات. ويأتي هذا الاهتمام أيضًا في سياق توجُّهات سياسيَّة جديدة؛ فبالنِّسبة للأوربِّيِّين ثمَّة توجُّه لتفعيل الدَّور الأوربِّي على المسرح العالمي، وفي أمريكا هناك إدارة جديدة.

لقد أخذ الاهتمام الدُّولي بوقف الصِّراع في اليمن صورًا عدَّة؛ فالأوربِّيُّون كثَّفوا تحرُّكاتهم الدُّبلوماسيَّة منذ مطلع 2020م، وأوقفت بعض الدُّول تزويد التَّحالف بالسِّلاح، وأعلنت إدارة "بايدن" وقف الدَّعم الَّذي كانت تقدِّمه "واشنطن" لهذا التَّحالف، وعيَّنت -لأوَّل مرَّة- مبعوثًا خاصًّا لها إلى اليمن. وتقوم الولايات المتَّحدة بدور محوري في زيادة هذا الاهتمام، وفي بناء إجماع دولي حول السَّلام في اليمن. وعدا عن ذلك، أخذت ضغوط المجتمع الدُّولي على أطراف الصِّراع تتزايد باطِّراد؛ وهي ضغوط رسميَّة دبلوماسيَّة ومؤسَّسيَّة. ففي فبراير 2021م، على سبيل المثال، دعا البرلمان الأوربِّي دول الاتِّحاد إلى فرض حظر على مبيعات الأسلحة إلى السُّعوديَّة والإمارات، وإحالة قضايا الانتهاكات الإنسانيَّة إلى محكمة الجنايات الدُّوليَّة.

هذا الاهتمام الدُّولي، بصوره المختلفة، حاصل، وينشط تحت مظلَّة الأمم المتَّحدة، ودعمًا لجهودها، فما مِن خطط ولا مبادرات مستقلَّة لأيٍّ مِن القوى الدُّوليَّة. ومع بداية

2020م، كان هناك تنسيق دولي (أوربّي أمريكي) مع الأمم المتَّحدة ومبعوثها السَّابق "غريفيث" لتطوير خطَّة سلام شاملة؛ وصرح "غريفيث" وقتها حول اعتزامه إطلاق خطَّة سلام شاملة. وكانت بعض التَّقارير الإعلاميَّة تحدَّثت عن توجُّه لفرض خطَّة للسَّلام مِن خلال مجلس الأمن، وأنَّ هذا الخيار حاضر منذ فترة؛ وقالت: إنَّ بريطانيا وبالتَّنسيق مع الاتِّحاد الأوربّي تقدَّمت في يناير 2020م إلى مجلس الأمن بمشروع قرار ملزم لوقف إطلاق النَّار.

مع فشل جهود البعثة الأمميَّة –وغيرها، وفشل الضُّغوط، في تحقيق اختراق باتِّجاه وقف إطلاق النَّار في اليمن، وتدشين مفاوضات سلام بدأت الدُّبلوماسيَّة الدُّوليَّة في تلمُّس الأسباب واقتراح معالجاتها. والتَّيَّار السَّائد اليوم يرى ضرورة إجراء تغييرات على الأطر والمناهج النَّاظمة لجهود السَّلام، بما يشمل إعادة النَّظر في تتابع التَّرتيبات السِّياسيَّة والأمنيَّة المقترحة، وتركيبة الحكومة الجديدة وصلاحيَّاتها، وتوسيع المشاركة على أساس أنَّ درجة أكبر مِن المشاركة ستكون ضروريَّة للتَّوصُّل إلى وقف إطلاق نار واتِّفاق سياسي دائمين.

وفي سياق متَّصل، بدأ الأمريكيُّون –مِن خلال مبعوثهم– بتلمُّس مقاربة جديدة، بالتَّركيز على الفاعلين الإقليميّين (السُّعوديَّة وإيران)، وهذه قضيَّة تنال –كما يبدو– اهتمامًا خاصًّا لدى المبعوث الجديد، "هانس غروندبرغ". كما حاول الأمريكيُّون تفعيل أدوار ووساطات رأوها ميسِّرة، كما فعلوا مع عُمان والكويت، لإنهاء الصِّراع، إلى جانب فتح قنوات خلفيَّة للتَّواصل مع "أنصار الله" الحوثيّين.

والمجتمع الدُّولي اليوم أقرب إلى الاقتناع بضرورة الاعتراف بالوقائع على الأرض؛ وبأنَّ على أيِّ تسوية أن تتمَّ على قاعدة المكاسب الفعليَّة في الميدان. هذا التَّحوُّل يظهر –مثلًا– في تصريحات للسَّفير البريطاني لدى اليمن، "ريتشارد أوبنهايم"، قال فيها: إنَّ هناك حاجة لقرار دولي جديد، يعكس المتغيِّرات على الأرض[131].

---

131 أوبنهايم: جاهزون لدعم قرار دولي جديد لتسوية سياسية شاملة في اليمن، صحيفة الشَّرق الأوسط، في: 2021/10/22م، متوفر على الرابط التالي:

https://is.gd/PT5CrI

وفي مواجهة عراقيل السَّلام، يبدو أنَّ المجتمع الدُّولي قد يجمع بين سياسة الضُّغوط مِن خلال العقوبات، وسياسة الحوافز، لكنَّه حتَّى الآن أميل إلى الأخيرة. ففي 10 نوفمبر 2021 فرض مجلس الأمن بالإجماع عقوبات على ثلاثة مِن قادة "أنصار الله"، وكانت واشنطن قد فرضت عقوبات تستهدف أنصار الله في مايو 2021 وفي يونيو 2021، ووفقًا للمبعوث الأمريكي إلى اليمن، "تيم ليندركينغ"، فبلاده ما زالت تواصل النَّظر في تصنيف أفراد وكيانات حوثيَّة وغيرهم، إذا اقتضت الحاجة.[132]

وفي مؤشِّر على حضور خيار التَّحفيز، قال المبعوث الأمريكي نفسه، في 3 نوفمبر 2021م، إنَّه شدَّد في لقاء له مع سفيري السُّعوديَّة في واشنطن واليمن، الأميرة ريما آل سعود، ومحمَّد آل جابر، على ضرورة إيجاد حلٍّ دائم لواردات الوقود إلى موانئ الحديدة، وانتظام الرَّحلات الجويَّة في مطار صنعاء. وهي قضايا ذات أهميَّة لدى "أنصار الله".

على الرَّغم مِن هذا الاهتمام، ومِن وجود إجماع على إنهاء الحرب وإحلال السَّلام، إلَّا أنَّ المجتمع الدُّولي لا يمتلك تصوُّرات واضحة عن السَّلام الَّذي يسعى إليه، ولم يوفَّق في تطوير خطَّة متكاملة للسَّلام. وحتَّى اللَّحظة ما مِن مؤشِّر على أنَّه باتِّجاه تخصيص موارد سياسيَّة أكبر لجهود السَّلام متكافئة مع حجم التَّحدِّيَّات الَّتي تواجهها.

ويعاني المجتمع الدُّولي من نقاط ضعف تنعكس على مقارباته للسَّلام، وتتسبَّب في فشل مساعيه. فهو يعاني مِن قصور في فهم ديناميَّات المشهد اليمني وتعقيداته، ويتَّسم بالميل إلى تبسيطها، وهو قصور تتشاركه الدُّول والمؤسَّسات مثلما مراكز التَّفكير والخبراء. ويعاني كذلك مِن قصور في فهم أسباب الصِّراع؛ وهو ما انعكس على مقارباته وتشخيصاته للمشكلات، حتَّى أنَّ تركيزه ينصب على قضيَّة السُّلطة والشَّراكة في الحكم، بحيث تفوته حقيقة أنَّ ثمَّة تعقيدات تتجاوز هذه القضيَّة. وفي تشخيصاته لأسباب فشل جهود السَّلام، لوحظ تركيزه على الجوانب الإجرائيَّة والفنيَّة، وبدا وكأنَّه يتجاوز بحث الشُّروط "الدُّوليَّة" الضَّروريَّة لنجاحها. ومع ذلك، هناك ما يشي أنَّ الحال ربَّما بدأ يتغيَّر؛ فقد أظهر كلٌّ مِن

132 ليندركينغ، مرجع سابق.

المبعوث الدُّولي الجديد والمبعوث الأمريكي –كليهما– اهتمامًا متزايدًا بالأبعاد الإقليميَّة للصِّراع، والتَّركيز على أدوار الفاعلين الإقليميِّين.

مِن جهة أخرى، لا يعكس هذا الاهتمام توافقًا أو إجماعًا دوليًّا كاملًا، وإنَّما يعكس بالأساس توجُّهًا غربيًّا (أوربًّا والولايات المتَّحدة)؛ أمَّا بقيَّة القوى المهمَّة (أي: روسيا والصِّين) فموقفها خليط مِن عدم الاهتمام والغموض، وربَّما اللَّامبالاة. وهاتان القوَّتان وإن أظهرتا حرصهما على البقاء تحت مظلَّة الأمم المتَّحدة، ودعمهما لجهودها، إلَّا أنَّهما لا تحافظان على مواقف متطابقة مع بقيَّة القوى تحت هذه المظلَّة بالضَّرورة، ولا تقومان بشيء مميَّز أو لافت لدعم جهود السَّلام؛ بل إنَّ وقوفهما في المنطقة الرَّماديَّة قد يجعلهما –في بعض الظُّروف، ونتيجة بعض الحسابات المتعلِّقة أساسًا بالتَّنافس مع الولايات المتَّحدة– أقرب إلى عرقلة جهود السَّلام، والإضرار بالإجماع الدُّولي حوله. ففي مارس 2021م، اعترضت كلٌّ مِن "موسكو" و"بكِّين" على مشروع بيان في مجلس الأمن يدين التَّصعيد في مأرب، ويطالب بإنهاء الهجوم على المدينة.

وهكذا لا تزال الصُّورة غير واضحة فيما يمكن للمجتمع الدُّولي الذَّهاب إليه، لفرض السَّلام، حال استمر التَّصعيد العسكري ووصلت مساعي السَّلام إلى طريق مسدود، وفشل تمرير قرار ملزم مِن مجلس الأمن.

ثانيًا: الموقف العسكري: اختلال ميزان القوى

بعد أن كان ميزان القوى يميل لصالح تحالف استعادة الشَّرعيَّة إلَّا أنَّه سرعان ما لبث أن بدأ في التَّغيُّر؛ وهو اليوم يميل لصالح خصومهم "أنصار الله". وبغض النَّظر عن الجدل حول أسباب هذا التَّبدُّل، وما إذا كان هذا الاختلال وهميٌّ نتيجة سياسة مقصودة مِن دول التَّحالف تفضِّل التَّوقُّف عن مواصلة الحرب لأسباب مختلفة، تؤكِّد الوقائع على الأرض تفوُّق "أنصار الله". والشَّاهد أنَّ اختلالًا كهذا يعمل على مقاومة السَّلام، وهذا واضح في تغيُّر موقف "أنصار الله" أنفسهم؛ فبعد أن كانوا مندفعين نحو السَّلام، وأكثر تفاعلًا مع مساعيه في 2015م، يقفون اليوم على الضِّفة المقابلة، وتبدَّل حماسهم إلى ما يشبه الممانعة، كما يتَّضح مِن وضعهم شروطًا للقبول بإعادة إطلاق العمليَّة السِّياسيَّة والدُّخول

في مفاوضات سلام. هذا بعد أن كان خصومهم هم مَن يضع الشُّروط. لكن الإشكال يتجاوز في حقيقة الأمر مسألة تحسُّن موقفهم التَّفاوضي نتيجة هذا الاختلال في ميزان القوى إلى كونه أعطاهم الثِّقة بقدرتهم على إنهاء الحرب بالحسم العسكري. وهم اليوم –كما سبقت الإشارة– يفضِّلون خيار "الحسم" العسكري على الدُّخول في عمليَّة سلام، أو على الأقل يفضلونه على سلام لا يستجيب لشروطهم. وما بقي قائمًا، سيظلُّ هذا الخلل في ميزان القوَّة يعمل على مقاومة السَّلام وعرقلة جهوده.

ثالثًا: فرص المسار السِّياسي وتحدِّيَّاته:

1- الفرص:

تتمثَّل الفرص في الإجماع الدُّولي على ضرورة وقف الحرب، وعلى تصميم جهود السَّلام. وإذا كانت مخاوف المجتمع الدُّولي مِن نتائج تطوُّر الصِّراع تقف على رأس تزايد اهتمامه هذا فزيادة التَّوتُّرات الإيرانيَّة الإسرائيليَّة تضاعف مِن هذه المخاوف، وتزيد بالتَّالي مِن تصميمه ودعمه لجهود السَّلام. وهذا هو الحال أيضًا مع تفاقم الأزمة الإنسانيَّة الَّتي تعمل على زيادة اهتمام الرَّأي العام العالمي بما يجري في اليمن، وبما يزيد بالتَّالي مِن الضُّغوط الَّتي يمارسها لوقف الحرب.

وهكذا –وللمفارقة– فزيادة مخاطر الصِّراع تصبُّ في صالح تعزيز فرص المسار السِّلمي. كما يعدُّ دخول السُّعوديَّة وإيران في مباحثات ثنائيَّة متغيِّرًا جديدًا يزيد مِن فرص السَّلام، إذا ما تمَّ استئنافها، ونجحت في تحقيق تقدُّم بينهما.

2- التَّحدِّيَّات:

تواجه السَّلام ومساعيه حزمة مِن التَّحدِّيَّات، تختلف في طبيعتها مثلما تختلف في مصادرها، أهمُّها:

أ- مقاومة أطراف الصِّراع

وهي مقاومة مؤسَّسة على مخاوف هذه الأطراف مِن استحقاقات السَّلام، فأيُّ تسوية سياسيَّة قد تهدِّد بخسارة مصالح كثيرة يرتبط جزء مهم مِنها باقتصاد الحرب. إضافة إلى

عدم ثقتها بالسَّلام، ومخاوفها مِن بقيَّة الأطراف. واهتزاز الثِّقة هذا هو ما يقف وراء تفضيلها الحسم العسكري؛ فكلُّ الأطراف اليمنيَّة النَّشطة في الصِّراع تفضِّل الحسم، وهو حسم يعتقد بعضها بقدرته على تحقيقه، ويطلب البعض الآخر مِن غيره القيام به، أو يفترض أنَّ على غيره القيام به. وقد تعتقد بعض الأطراف أنَّ استمرار الصِّراع لفترة أطول يمثِّل وضعًا ملائمًا لها لجهة أنَّه يكرِّس استقلالها، ويعطيها فسحة للحصول على مكاسب إضافيَّة على الأرض، وهذا حال "المجلس الانتقالي" الجنوبي، وعلى موارد أيضًا، أو لتجرِّب فرصها وحظوظها في ميدان المواجهة، وهذا حال "أنصار الله" الحوثيِّين.

ب- التَّمويل الذَّاتي للحرب

لا تستمد الحربُ وأطرافها التَّمويل فقط مِن الخارج، فمصادر ووسائل التَّمويل الذَّاتي تطوَّرت؛ فقد تقاسمت أطراف الصِّراع السَّيطرة على الموارد والشَّأن الاقتصادي كلٌّ في منطقته، ووجَّهتها لتمويل الجهد العسكري. كما أنَّ اقتصاد الحرب المتوسِّع يسهم في هذا التَّمويل أيضًا.

ت- قضيَّة السِّلاح وتعقيداتها

تقف قضيَّة السِّلاح غير الرَّسمي في مقدِّمة القضايا الَّتي تعيق جهود السَّلام، وتعرقل التَّوصُّل إلى اتِّفاق للتَّسوية السِّياسيَّة، فقبول الجماعات المسلَّحة التَّخلِّي عن أسلحتها أمر غير وارد. ومِن الصَّعب تأمين القوَّة والظُّروف الَّتي تجبرها على ذلك. ويقترح البعض تبنِّي مقاربات تدريجيَّة وحلول وسط للالتفاف على هذه المسألة، مِن قبيل احتفاظ هذه الجماعات بمخزون أسلحتها في مرحلة الانتقال مقابل القبول بقيود ومراقبة قريبة على مواقع هذا المخزون وعلى استخدامه، إلَّا أنَّ حلًّا كهذا يُبقي الوضع مهدَّدًا بتجدُّد الصِّراع، فالسِّلاح سيظلُّ في المتناول، وسيتمُّ اللُّجوء إلى استخدامه في أوَّل اختلاف، وهذا وارد في بيئة متقلِّبة وغير مستقرَّة كالبيئة اليمنيَّة.

ث- السُّيولة الصِّراعيَّة والسِّياسيَّة:

تتفق جهود السَّلام الدُّوليَّة اليوم على ضرورة إشراك طيف واسع مِن الفاعلين، وأصحاب المصالح، والمجتمع المدني؛ غير أنَّ مشاركة كهذه ليست ضروريَّة لوقف إطلاق النَّار والقبول بمبدأ الدُّخول في مفاوضات، فالقرار في هاتين المسألتين يظلُّ معقودًا بطرفي الصِّراع وحلفائهم الإقليميِّين. أمَّا في مرحلة التَّفاوض، فعلى الرَّغم مِن أنَّ للمشاركة الواسعة أهميَّة خاصَّة كونها تجعل المفاوضات أكثر غنى، لجهة ما تطرحه (المشاركة) وتثيره مِن أفكار وملاحظات مفيدة، عدا عن أنَّها تعكس وجهات نظر النُّخب والمكوِّنات المدنيَّة وجماعات المصالح، إلَّا أنَّها تمثِّل تحدِّيًا كونها تنطوي على المخاطرة بتعقيد العمليَّة وإطالة أمد المفاوضات، فمشاركة واسعة كهذه بطبيعتها مُستهلكة للوقت، وفيها وبسببها تزيد فرص ظهور الخلافات، وتشكِّل وضعًا تضعف فيه السَّيطرة والتَّحكُّم. ولا يزال في الإمكان الالتفاف على تحدٍّ كهذا مِن خلال تكييف هذه المشاركة بطريقة تحول دون الوقوع في هذه المحاذير؛ كأن يتمَّ اللُّجوء إلى قصرها في مسار مواز للمفاوضات الرَّئيسة.

ج- اختلال ميزان القوى

يتحيَّز ميزان القوى القائم اليوم ضدَّ السَّلام. وكما سبقت الإشارة، ما زال اختلاله يشجِّع تلك الأطراف الَّتي يميل لصالحها على الاستمرار في الحرب، ويغريها بالنَّصر.

ح- تداخل الصِّراع بأزمات إقليميَّة

هذا التَّداخل بين الصِّراع المحلِّي والإقليمي يجعل نجاح جهود السَّلام رهنًا بوجهة الأمور في قضايا خارجيَّة، فتعثُّر مباحثات الملف النَّووي الإيراني، مثلًا، لا شكَّ سيعكس نفسه في تقليل أو إضعاف فرص التَّوصُّل إلى اتِّفاق سلام في اليمن.

خ- التَّنافسات الدُّوليَّة

مع أنَّ ثمَّة إجماع دولي على ضرورة إنهاء الحرب وإحلال السَّلام، إلَّا أنَّ هناك اختلافًا محتملًا بين القوى الدُّوليَّة في تقدير سلامة وجدوى وضرورة بعض الخطوات الَّتي قد يتمُّ

اقتراحها، أو قد تكون ضروريَّة للدَّفع بعجلة السَّلام. وعلى سبيل المثال، يتوقَّع عدم حصول إجماع بين الدُّول الخمس الدَّائمة في مجلس الأمن على تمرير قرار ملزم لوقف إطلاق النَّار.

3- مستقبل جهود السَّلام

لا يقدِّم المشهد القائم اليوم أسبابًا للتَّفاؤل بنجاح جهود السَّلام قريبًا، وهذا يعني أنَّ الحرب ستستمرُّ في المستقبل المنظور، وعلى افتراض استمرار مساعي السَّلام فنجاحها في إنهاء الصِّراع والتَّوصُّل إلى تسوية سيستغرق بعض الوقت، وسيكون عليها تجاوز التَّحدِّيَّات القائمة والنَّجاح في تحريك مواقف أطراف الصِّراع وإعادة ضبط توقُّعاتها. وبطبيعة الحال، يتوقَّف نجاحها في هذا كلِّه على موقف دولي قوي وداعم. ومع أنَّ المجتمع الدُّولي يبدو اليوم أكثر حماسًا لوقف الصِّراع وإحلال السَّلام في اليمن ممَّا كان عليه، إلَّا أنَّ مِن غير الواضح إلى أيِّ مدى يمكنه الذَّهاب لتأمين شروط ومتطلَّبات إحلال السَّلام. ومثلما يتوقَّف مستقبل السَّلام على المجتمع الدُّولي، يتوقَّف كذلك على بعض التَّطورُات الإقليميَّة والدُّوليَّة ووجهتها، وكذلك على طبيعة التَّطورُات الميدانيَّة.

وعلى كلِّ حال، ترسم معطيات المشهد القائم اليوم ثلاثة سيناريوهات، على النَّحو التَّالي:

أ- المراوحة:

سيبقى الحال على ما هو عليه اليوم. أي تستمرُّ المواجهات، وتتَّسع رقعة سيطرة أطراف الصِّراع وتضيق، لكن دون تحقيق انتصار فارق أو سيطرة كاملة. وستستمرُّ جهود السَّلام، لكن دون أن تحقِّق أيَّ تقدُّم. أمَّا شروط تحقُّق هذا السِّيناريو فتتمثَّل في بقاء المعطيات الرَّاهنة على حالها، مع تحسُّن الموقف العسكري للحكومة وحلفائها، بالقدر الَّذي يتيح لهم إعاقة تقدُّم "أنصار الله" مِن تحقيق إنجاز عسكري.

ب- التَّوصُّل إلى اتِّفاق سلام

وذلك بنجاح مساعي السَّلام، والتَّوصُّل إلى اتِّفاق ينهي الحرب. وتتمثَّل شروط تحقُّقه في: ضغوط دوليَّة فارقة، إعادة حالة التَّوازن العسكري (ضغوط عسكريَّة). وسيساهم في التَّوصل إليه نجاح كلٍّ مِن مفاوضات الملفِّ النَّووي الإيراني، وتحقيق تقدُّم في المحادثات السُّعوديَّة الإيرانيَّة.

ت- سلام المنتصر:

سيتمكن "أنصار الله" الحوثيُّون مِن حسم الحرب لصالحهم، وفرض واقع جديد لن يكون أمام الإقليم والمجتمع الدُّولي إلَّا التَّعامل معه في نهاية الأمر، ليُصار إلى فرض سلام المنتصر. ويتوقَّف تحقُّق هذا السِّيناريو على بقاء المعطيات الرَّاهنة على حالها، أي بقاء توازن القوى القائم بما يشمله ذلك بقاء الإستراتيجيَّة العسكريَّة لخصومهم على ما هي عليه اليوم، واستمرار ضعف التَّحرُّكات والضُّغوط الدُّوليَّة.

أو على العكس مِنه، تعيد السُّعوديَّة والإمارات مراجعة إستراتيجيَّتهما بشكل كامل، وتلتفُّ جميعها حول هدف واحد هو إسقاط الانقلاب، مع التَّخلِّي عن دعم القوى السِّياسيَّة والعسكريَّة المناوئة للحكومة اليمنيَّة المعترف بها دوليًّا، والضَّغط عليها للتَّعاون مع الأخيرة، لينتهي الأمر بانتصار الحكومة المعترف بها دوليًّا وفرضها شروطها للسَّلام على "أنصار الله".

الخلاصة:

فشلت مساعي السَّلام حتَّى الآن، وأسهمت أسباب فنيَّة وموضوعيَّة وسياسيَّة، تتعلَّق بطبيعة الأطر والمقاربات وبتواضع الحماس والدَّعم الدُّوليّين، في ذلك، غير أنَّ مقاومة أطراف الصِّراع المحلِّيّين والإقليميّين تقف على رأس هذه الأسباب.

وخلال الفترة الماضية تحرَّكت مواقف الفاعلين تجاه قضيَّة السَّلام، وشهدت بعض التَّغيُّر. فمواقف الأطراف المحلِّيَّة إمَّا بقت على ما هي عليه أو شهدت تراجعًا. وبعد أن كانت مواقف الفاعلين الإقليميّين متحيّزة ضدَّ السَّلام بجملتها، تراجعت هذه الممانعة بتغيُّر موقف السُّعوديَّة والإمارات لصالح السَّلام. كما تغيَّر فتور الموقف الدُّولي إلى حماس واهتمام متزايد في الفترة الأخيرة. ومع أنَّ المجتمع الدُّولي يظهر اليوم حماسًا أكبر لوقف الحرب وإحلال السَّلام، لكن ليس واضحًا بعد إلى أي مدى يمكن أن يذهب مِن أجل الوصول إلى هذا الهدف.

إجمالًا، سيبقى مستقبل الحرب والسَّلام رهنًا بإرادة القوى الإقليميَّة والمجتمع الدُّولي. ونجاح جهود السَّلام متوقِّف اليوم على أحد الشَّرطين التَّاليّين أو كلاهما: الأوَّل وجود حالة مِن توازن القوى لا تغري بمواصلة الحرب، والثَّاني ممارسة المجتمع الدُّولي، وبالقدر الَّذي يتطلَّبه الأمر، ضغوطًا على أطراف الصِّراع لإجبارها على السَّلام، بما قد يشمله ذلك مِن تدخُّلات وسياسات تخلِّص ميزان القوى مِن الخلل الَّذي يعانيه.

توصيات إلى الأمم المتَّحدة والمجتمع الدُّولي:

1. مِن المهمّ تكثيف جهود السَّلام في اليمن، وتطوير خطَّة شاملة له، تتضمَّن حزمة مِن المحفِّزات والضَّمانات، ومِن الضُّغوط.
2. مِن المهمّ ممارسة مزيد مِن الضُّغوط، وتطوير أفكار ومقاربات ذكيَّة، وقوائم حجج ومجادلات منطقيَّة، لتفكيك ممانعات أطراف الصِّراع وقناعاتها، على أساس الحقائق التَّالية:

أ- ما مِن اتِّفاق يمكن أن يؤمِّن التَّسوية الَّتي يريدها أيُّ طرف.

ب- "أنصار الله" لن يتخلَّوا عن أسلحتهم أو سلطتهم في صنعاء.

ت–الحكومة اليمنيَّة والسُّعوديَّة وحلفاؤهما لن يقبلوا حكومة مركزيَّة وجيشًا يسيطر عليهما "أنصار الله".

ث–النُّفوذ الإيراني في اليمن لن يتلاشى بين ليلة وضحاها.

3. إعداد مسودّات قرارات ملزمة لوقف فوري لإطلاق النَّار، أو لتسوية شاملة، على أن تُطرح على مجلس الأمن إذا ما تمسَّكت الأطراف بمواقفها.

4. تنشيط الوساطات الإقليميَّة، فثمَّة دول تنال احترامًا عميقًا لدى مختلف الأطراف اليمنيَّة، كعُمان والكويت ومصر.

5. مِن المهمّ زيادة التَّعاون و/ أو الاستعانة بخبراء الشَّأن اليمني المحلِّيّين.

الخاتمة:

يتطلع اليمنيُّون إلى الكرامة والحرّيَّة والأمن والازدهار والاستقلال والعدالة ونيل الحقوق، أسوة ببقية شعوب الأرض، كحقٍّ طبيعي وجبلَّة إنسانيَّة، ولأجل ذلك يثورون على المستبد الظَّالم ويقاومون المحتل الأجنبي، لكنهم مع ذلك ينشدون السَّلام ويتطلَّعون إلى وقف نزيف الدِّماء والصِّراعات العبثيَّة الَّتي لا تحمل سوى المطامع والأجندات الخارجيَّة.

وحيث أنَّ لدول الإقليم، والدُّول الأجنبيَّة، دور في افتعال الصِّراعات الدَّاخليَّة، وقوفا مع طرف ضدَّ آخر، ظلَّت عجلة الصِّراع في اليمن محكومة بتأثير القوى الإقليميَّة والدُّوليَّة خلال القرن الماضي. فمنذ عام 1962م، لم يترك لليمنيِّين بعد قيامهم بالثَّورة ضدَّ الإمامة المستبدَّة، والنِّضال ضدَّ المستعمر البريطاني الغاشم، أن يعبروا نحو المستقبل برؤيتهم الخاصَّة، ليحقِّقوا أهدافهم المنشودة. فقد وضعت القوى الإقليميَّة والدُّوليَّة أمامهم العقبات مِن خلال خلق مكوِّنات معوِّقة للتَّقدُّم والخروج مِن ربقة التَّاريخ إلى فضاء المستقبل المشرق.

ظلَّ اليمن ساحة صراع، وقبل بعض أبنائه الانخراط فيه لصالح مطامع أشخاص أو فئات، أو أجندة دول وقوى خارجيَّة، حاملين سلاحهم على أكتافهم، وموجهين له في وجوه إخوانهم الَّذين يشاركونهم الجغرافيا، والتَّاريخ، والهويَّة، والثَّقافة، والمصالح. وبقي السِّلاح يورَّد إلى اليمن ليبقى مخزنًا قابلًا للتَّفجير بين فينة وأخرى، في حين جرى إضعاف الدَّولة أو حرفها عن مسارها لتستحيل معسكرًا تهان فيه كرامة الإنسان وتحدُّ فيه حرّيَّته.

مع ذلك، رجحَّت العقليَّة والحكمة اليمانيَّة عبر تاريخ الصِّراع الحوار والتَّنازل والتَّصالح خيارًا لها، في محطَّات عدَّة. غير أنَّ دور الخارج، وأطماع الدَّاخل، لم تسمح بوضع قطار السَّلام على سكَّة مستقيمة تؤدِّي به للوصول إلى غاياته. بل إنَّ بعض جهود السِّلام أرادت وأد السَّلام ذاته بـ"تلغيم" مستقبل اليمنيِّين مِن خلال إبقاء الثَّغرات والفخاخ كامنة لهم في ثنايا الاتِّفاقيَّات الَّتي كانت تفصَّل. لذلك كانت جهود السَّلام تؤد مبكِّرًا أو تأول إلى سلام شكلي وظرفي ينتهي بانتهاء المسكِّنات والمخدِّرات الَّتي يحقن بها الوعي اليمني، لتعود دورة الصِّراع مجدَّدًا أقوى وأدمى ممَّا سبق.

اليوم، وبعد سبع سنوات مِن الصِّراع الَّذي تشابكت فيه مطامع فئات داخليَّة مع أجندات ومؤامرات دول وقوى أجنبيَّة لا زالت محاولات بناء سلام عادل وآمن تراوح مكانها، لأنَّ النَّوايا لدى تلك الدُّول والقوى –المنخرطة بالصِّراع بشكل مباشر وغير مباشر– غير صَّادقة، ولا تميل لمصالح اليمن شعبًا ودولة ووطنًا. وعلى العكس تمامًا، لا يزال السِّلاح يصل إلى الأطراف المدعومة إقليميًّا ودوليًّا في حين أن الشَّعب اليمني يحرم الحصول مِن السِّلاح في إطار الجيش الوطني أو المقاومة الشَّعبيَّة ليبقى مكشوفًا أمام الباغين عليه مِن أبناء جلدته، وليرضخ إلى مطالب القوى الإقليميَّة والدُّوليَّة وإراداتها.

ونتيجة الحصار، وافتعال الأزمات الاقتصاديَّة، والفوضى الأمنيَّة وتعدُّد مستويات ومناطق الصِّراع وواجهات الأطراف المتصارعة، يتطلَّع اليمنيُّون إلى مخرج لهم مِن هذه المعاناة الكبرى الَّتي دفعوا إليها، مِن دول وقوى إقليميَّة ودوليَّة بتجنيد أطراف داخليَّة. وينشد اليمنيُّون "السَّلام" كغيرهم مِن شعوب الأرض، غير أنَّ أفق الفاعلين –المحليّين والإقليميّين والدُّوليّين– يحول دون ذلك، فسلام اليمن يعني لهم يمنًا قويًّا متقدِّمًا متطوِّرًا، وهو ما يبطل مؤامراتهم ويحبط مطامعهم. لذلك، فكل المبادرات الَّتي تعرض ترفض مِن طرف هنا أو طرف هناك، ليبقى الجرح اليمني نازفًا.

على اليمنيّين أن ينحازوا إلى "السَّلام" الَّذي تصنعه أيديهم هم، فإنَّ "السَّلام" الَّذي يمنحهم إيَّاه الآخرون ينزعونه مِنهم بسهولة. ولا يمكن لليمنيّين أن يصنعوا "السَّلام" طالما هناك مِن يحمل السِّلاح عليهم، ويريد استعبادهم، أو الاستبداد بهم، أو سلبهم سيادتهم واستقلالهم لصالح قوى خارجيَّة أيًّا كانت. وأولى خطوات هذا "السَّلام" وضع السِّلاح، والعودة إلى الثَّوابت الوطنيَّة والدُّستوريَّة، وترك الشَّعب يعبِّر عن خياراته وإرادته بطرق سلميَّة دون جبر أو إكراه، وعبر عمليَّات انتخابيَّة نزيهة.

الاستجابة إلى المبادرات والتَّجاوب معها سياسة لا ينبغي أن تغيب عن وعي القوى السِّياسيَّة الوطنيَّة، لكنَّ ذلك لا يعني القبول بخطَّة ضيم وذلٍّ وخسف. فما قدَّمه اليمنيُّون في نضالاتهم، وما بذلوه مِن أرواحهم وأبنائهم، لا ينبغي أن يهدر في حالة ضعف أو يأس، بل ينبغي الاتِّكاء عليه في التَّفاوض والحوار وبناء "السَّلام" العادل والدَّائم.

بناء السلام في اليمن

تجارب – مؤثرات – شروط

هذا الكتاب:

يتناول مبادرات التسوية والاتفاقيات التي أعقبت جولات الصراع، والتي هدفت إلى بناء السلام في اليمن خلال التاريخ المعاصر، ونقاط الضعف والقصور التي صاحبتها، كما يتناول الارتباطات الخارجية لقوى الصراع الداخلية: الأيديولوجية والسياسية، والعسكرية، والإستراتيجية وتأثيرها في الحرب والسلام، ويستعرض جهود إنهاء الحرب وبناء السلام في اليمن، وموقف الفاعلين المحليين والإقليميين من حيث التوجهات والاشكالات، ومستوى اهتمام وحضور المجتمع الدولي، ومحددات بناء السلام، والفرص التي يمتلكها المسار السياسي، والتحديات التي تعترضه، وأخيراً مستقبل جهود السلام ومساراته المحتملة.

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

WWW.MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER